

Copyright © King Saud University

١٨٩
ش. م

شرح هداية الحكماء ، تأليف حسين بن معين الدين الميبدى

- ٨٧٠ هـ - بخط حافظ صالح محمد هيكل ، ١٢٠٢ هـ

١١٤ ق ١٧ س ٢٦ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق ، مطبوع .

٢٥٠

دار الكتب المصرية ١ : ٢٥٣ ، معجم المطبوعات

١٤٨٦

١ - الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى أ -

الميبدى ، حسين بن معين الدين - ٨٧٠ هـ

بد الناسخ ج - تاريخ النسب .

9/12/18
P. 149/14/18

مراجعة بيانة هذه البنية وفقاً لما ورد في
 سجل المخطوطات (المجلد ٢٥٠) وفي البنية (الأول
 (٢٨٥) وفي البنية (٢٨٥) (٢٨٥) (٢٨٥)
 أنه لم يتم إحصاء البنية المخطوطات هو ٢٥٠ وليس
 ١٧٥٤ فليصحح

عزت الی اصل الی

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح هداية كسبة الرقم ١٧٥٤

اسم المؤلف محمد بن قسطنطين بن الحسين بن الحسين

تاريخ النسخ ١١٤٠

عدد الأوراق ١١٤

ملاحظات ملف ١٧٥٤

فلاحه بدست (الغنى والبر)

قال اللداعم فخر الرازي ان الحفظ والفهم لا يجتمعان في شخص واحد ^{الحفظ}
يستدعي اليسوسة والفهم يستدعي الرطوبة ومحل الحفظ والفهم واحد ^{والفهم} ^{واحد} ^{في} ^{شخص}

الفرق بين الكل والكلي من وجوه الاول ان الكل موجود في الاعيان دون الكلي
اذ يستع ان يكون شي واحد محينه موجودا في الخارج مشتركا بين كثيرين والثاني
ان الكل بعيد اجزاء والكلي لا بعد جزئياته الثالث ان الكل متقوم باجزائه
والرابع ان الكل غير محمول على اجزائه والخامس ان اجزاء الكل متساوية وجزئياته
الكلي غير متساوية ١٣ شرح وظايف

اس مرحلہ یونانیہ

بِقَرَاظُ ^{معناه ما لك} _{الغنية ١٣}
سَقَرَاظُ ^{معناه المزني} _{بالحظ ١٣}
أَفْلَاظُونُ ^{معناه الصارق} _{الغنية ١٣}
أَرْمَظُو ^{معناه كاهل} _{الغنية ١٣}
جَالِيْمُونُ ^{معناه فاعل} _{الغنية ١٣}

و افعه حمارم و افعه
١٤٥٠ هـ

© King Saud University

لحم و ريشه و دوى كذا و كذا

مكتبة جامعة الرياض
الرقم العام ٧٢
الرقم الخاص ١٨٩
١٩١٠
١٨٩٤

[illegible]

اعلم ان يكون افعال الوجود
او يكون افعال الوجود
وجودا بقدره

فيما يأتي من قول القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية
 قطعاً تحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى لبطايق النظران
 وذكر ان الجاهل الطبيعي هو هو قابل للدنق في الجهات الثلاث وقول
 فيه نظر لانهم ارادوا بانقابل القابل بالذات فلا يصدق هذا
 التعريف على شيء من افراد المعرف في الجسم التعليمي الى الكم
 القائم بالجسم الطبيعي السيارى فيه في الجهات الثلاث في الجهات
 الثلاث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة بهذا التعريف
 على كل من الهوي والصور ايضا وهو مرتب على ثلاثة فنون
 لان الجسم منحصرة في الصلبيات والعنصرات والبعضات
 عن احوال عامة لها اوصافها باصداق الفن الاول فيما يعلم الله
 اي الطبيعة وهي المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على
 ان اطلاق الجسم الطبيعي والتعليمي لا يشترك اللفظي وقديراً
 ان الجسم القابل للابحار والثلاثة فالتحان جوهر طبيعي وان
 فتعليمي وهو يشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال
 الجزء الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفردي ايضا وهو جوهر ذو
 وضع لا يقبل القسمة قطعاً لا قطعاً ولا كسر اولاً ولها وصفها والقسم

لأن القابل للذات لا ينفق في الجهات الثلاث

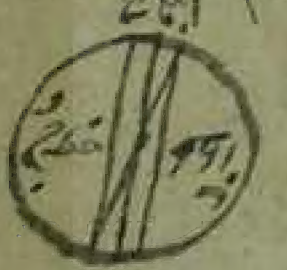
التي هي من جنسها الممتدة
 في جهات كثيرة

او القابل للقسمة
 او القابل للذات

القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية
 قطعاً تحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى لبطايق النظران
 وذكر ان الجاهل الطبيعي هو هو قابل للدنق في الجهات الثلاث وقول
 فيه نظر لانهم ارادوا بانقابل القابل بالذات فلا يصدق هذا
 التعريف على شيء من افراد المعرف في الجسم التعليمي الى الكم
 القائم بالجسم الطبيعي السيارى فيه في الجهات الثلاث في الجهات
 الثلاث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة بهذا التعريف
 على كل من الهوي والصور ايضا وهو مرتب على ثلاثة فنون
 لان الجسم منحصرة في الصلبيات والعنصرات والبعضات
 عن احوال عامة لها اوصافها باصداق الفن الاول فيما يعلم الله
 اي الطبيعة وهي المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على
 ان اطلاق الجسم الطبيعي والتعليمي لا يشترك اللفظي وقديراً
 ان الجسم القابل للابحار والثلاثة فالتحان جوهر طبيعي وان
 فتعليمي وهو يشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال
 الجزء الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفردي ايضا وهو جوهر ذو
 وضع لا يقبل القسمة قطعاً لا قطعاً ولا كسر اولاً ولها وصفها والقسم

والقسم الوهمية ما هو كجس التوهم جزياً والفضية ما هو كجس
 العقل كلياً فان قلت للاجابة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الدرس
 اذ لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما في الباب ان يكون
 المفروض محالاً قلت المراد من انه لا يقبل القسمة ان العقل لا يجوز
 القسمة فيه لانه لا يقدر على تقدير قسمته ولا شك انه صالح للنزاع
 لا بالوفرض جزئين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعاً
 تدقيق الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعاً
 كانت الدخلاء متداخلة وتداخل الجواهر في دخول بعضها في بعض
 آخر بحيث يتحدان في الوضع المحم محال بالبداهة والصفا فلا يكون وسط
 و طرف وقد فرضنا الوسط والطرف ههنا فثبت كونه مانعاً
 من تدقيقها فانه يلا في الوسط احد الطرفين غير ما به يلا في الطرف
 الآخر فينقصد لتفريقهما لا يستلزم لان يكون له نهايتان ويجوز ان
 يكون شيء واحد غير منقسم في ذاته نهايتان هما عرضان حالان
 فيه لانا نقول كانت النهايتان حاليتين في محل واحد كحالة
 فيكون الدائرة الى احد هاتين الدائرة الى الاخرى فيلزم
 تدقيق الطرفين والحالتان حاليتين في محليين متميزين كجس
 فيلزم الانقسام و لو دها اذ يمكن ان يتوهم فيه شيء دون شيء

القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية
 قطعاً تحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى لبطايق النظران
 وذكر ان الجاهل الطبيعي هو هو قابل للدنق في الجهات الثلاث وقول
 فيه نظر لانهم ارادوا بانقابل القابل بالذات فلا يصدق هذا
 التعريف على شيء من افراد المعرف في الجسم التعليمي الى الكم
 القائم بالجسم الطبيعي السيارى فيه في الجهات الثلاث في الجهات
 الثلاث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة بهذا التعريف
 على كل من الهوي والصور ايضا وهو مرتب على ثلاثة فنون
 لان الجسم منحصرة في الصلبيات والعنصرات والبعضات
 عن احوال عامة لها اوصافها باصداق الفن الاول فيما يعلم الله
 اي الطبيعة وهي المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على
 ان اطلاق الجسم الطبيعي والتعليمي لا يشترك اللفظي وقديراً
 ان الجسم القابل للابحار والثلاثة فالتحان جوهر طبيعي وان
 فتعليمي وهو يشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال
 الجزء الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفردي ايضا وهو جوهر ذو
 وضع لا يقبل القسمة قطعاً لا قطعاً ولا كسر اولاً ولها وصفها والقسم



دفعه لعل على بطلان زعمهم منه
 فلو كان لا يتجزى لكانت له نهايتان
 فيكون الدائرة الى احد هاتين الدائرة الى الاخرى فيلزم
 تدقيق الطرفين والحالتان حاليتين في محليين متميزين كجس
 فيلزم الانقسام و لو دها اذ يمكن ان يتوهم فيه شيء دون شيء

القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية
 قطعاً تحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى لبطايق النظران
 وذكر ان الجاهل الطبيعي هو هو قابل للدنق في الجهات الثلاث وقول
 فيه نظر لانهم ارادوا بانقابل القابل بالذات فلا يصدق هذا
 التعريف على شيء من افراد المعرف في الجسم التعليمي الى الكم
 القائم بالجسم الطبيعي السيارى فيه في الجهات الثلاث في الجهات
 الثلاث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة بهذا التعريف
 على كل من الهوي والصور ايضا وهو مرتب على ثلاثة فنون
 لان الجسم منحصرة في الصلبيات والعنصرات والبعضات
 عن احوال عامة لها اوصافها باصداق الفن الاول فيما يعلم الله
 اي الطبيعة وهي المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على
 ان اطلاق الجسم الطبيعي والتعليمي لا يشترك اللفظي وقديراً
 ان الجسم القابل للابحار والثلاثة فالتحان جوهر طبيعي وان
 فتعليمي وهو يشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال
 الجزء الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفردي ايضا وهو جوهر ذو
 وضع لا يقبل القسمة قطعاً لا قطعاً ولا كسر اولاً ولها وصفها والقسم

الخط الطول
الخط العرض
الخط المائل
الخط المستقيم

فسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المثلث رايه قد يكون امتدادا
سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المثلث رايه فكانت خطا
خارجا من المثلث في رسم سطح الانطباق طرفه على المثلث رايه والفرق بين
الثلثين ان الاول اشار الى النقطة قصد لاداء الخط تبعاً لثباته
بالعكس وكذا الثاني اشار الى السطح فلو كان امتداد الخط مستقيماً الى
منه فيكون الثلث رايه الى تلك النقطة قصد لاداء الخط والسطح تبعاً وقد يكون
امتداد السطح ينطبق طرفه على خط من المثلث رايه فيكون ذلك رايه
اليه قصد لاداء الذات والنقطة والسطح تبعاً والعرض وقد يكون امتداد
جسمياً ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المثلث رايه قصد لاداء الذات
والخط والنقطة تبعاً وكذا الثاني اشار الى الجسم امتداد خط مستقيماً الى
نقطة منه او امتداد سطح ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط سطح
من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على سطح من
الجسم رايه او يتخذ في اقطار المثلث رايه بحيث ينطبق كل نقطة
منه على كل نقطة من الجسم المثلث رايه لطباقة وهي الحال في ثلثي الثلث
قصد لاداء تبعاً على قياس ما عرفت ثم انك اذا خست حالك في الثلث
الى المحسوسات فظهر لك ان الثلث رايه الى المثلث رايه هو الامتداد الخطي
ولذلك قيل الثلث رايه الحسية امتداد خطي هو الامتداد من السطح

الخط الطول
الخط العرض
الخط المائل
الخط المستقيم

الخط الطول
الخط العرض
الخط المائل
الخط المستقيم

الى المثلث رايه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان
مجرد الالتحاق في الثلث رايه لا يكفي لحصول الحل بل لابد من ان
وهو منتف في اللطراف المتداخلة اذا مراد بالاختصاص المذكور
ههنا ان لا يمكن تحقيق هذا الشخص نظر الى انه بدون ذلك كما في
العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل في حيلولة الشئ في الثلث ان يكون
حاصلاً فيه بحيث الثلث رايه اليهما تحقيقاً كما في جدول العرض
في الجسم او تقدير الحول العلوم في المجردات واقول فيه نظر
لأنهم صرحوا بان الحال مضمرة في الصورة والعرض المثلث في المادة المثلث
فلا يكون حصول الجسم المكان حوله عندئذ بل صرح بعضهم بهذا وهذا
التعريف صادق عليه اما اذا كان هو البعد المجرى عن المادة فخط
واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحادي المماس للسطح الظاهر
الجسمي فلان الثلث رايه الى الجسم رايه الى سطحه وبالعكس
والثلث رايه الى سطحه اشار الى السطح الذي هو مكانه للطباقة
عليه وبالعكس فيكون الثلث رايه الى كل من المكان والممكن اشار
الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف في الدليلاً ان حلول الشئ
في شئ ان يكون مختصاً به رايه ويرد عليه لا يصدق
على حلول اللطراف في محالها فان النقطة مثلاً غير سارية في الخط

الخط الطول
الخط العرض
الخط المائل
الخط المستقيم

الخط الطول
الخط العرض
الخط المائل
الخط المستقيم

الخط الطول
الخط العرض
الخط المائل
الخط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

والاضافات مثل الدبوة والبنوة حالة في محالها ليست
فيها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء من الدب جزء من الدبوة وقد يقال
الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يهبط به احد
المتعلقين بغا للآخر والآخر منغوتا به والدول اعني النعت حال الثاني
اعني المنغوت محل كالتعلق بين البياض والجسم المقضي يكون البياض
نعتا وكون الجسم منغوتا به بان يقدر جسم ابيض ويرجع الى هذا المثل
من ان الحلول اختصاص احد الشين بالآخر بحيث يكون الاول
ناعتا والثاني منغوتا وان لم يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا
كاختصاص البياض بالجسم كما لم يكن المكان واقول ههنا بحث لان
بين الفلك كوكبه والجسم مكانا تعلقا خاصا صحيحا لان يقال
فلك كوكب جسم متمكن كما ان بين البياض والجسم تعلقا خاصا
صحيحا لان يقدر جسم ابيض ان الكوكب غير حال في الفلك والمكان
الجسم قطعوا انت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ماهية لا يدرك
ذلك لكنهم يكفون الدنات حلول شئ في الغير نحو التعلق الثاني
كما سيجي مبسوطا المحل هو الدبوة والاولى وانما قيدنا الاله
بالدبوة لانها قد يطلق على الذي يتركب منه الجسم كقطع
الخشب الذي ركب منها السرير فيسمى الخشب ثانيا في محال الصورة

والحلول هو الاختصاص الناعت
اي التعلق الخاص الذي يهبط به احد
المتعلقين بغا للآخر والآخر منغوتا به

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

الجسمية فان قلت انهم عدوا ما حث اليه والصورة من اللطيف فلم
تذكرنا انهم هم من قلت لان سكك في التعليم مسكنا لمعلم الاول
وقدم الطبيعي على الالهي لما كان موضوعا للطبيعي الجسم
المتالف من الاله والصورة فاوردت المباحث ههنا لتتوقف
ماهية الموضوع وتوضيها وانما قدم ابطال الجزع عليها لتوقفها عليه
وتذكر صاحب المباحث لتوجيه تلك المباحث من الالهي اذ لا حل
المذكورة فيها للتحاج الى المادة في الوجود فان البوت ههنا ان
وجود المادة والصورة او عن تلازمها ونسختها وكل من ذلك
عن المادة واقول هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال اشياء
يفتقر تلك الاحوال في الوجود الى المادة والنظم عبارة اكثرهم
علم باحوال اشياء لا يحتاج تلك الاشياء في الوجود الى رجب والتعقل
الى المادة فتوجب ان يقال لا يشبه في ان الاله لا يفتقر فيها
اليها ولذي ان الصورة لا يفتقر اليها في التعقل وانما ان الصورة
لا يفتقر اليها في الوجود الى رجب فلما بينوه من ان الاله يفتقر
الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة يفتقر الى الاله في كل
دون الوجود فلو لم يلزم الدور وبرهان ان بعض الاجسام القابلة
للتفكك مثل الماء وان ركب ان يكون في نفسه مفصلا واحدا كما هو

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي هي في رتبة أعلى

الالهية من الاله
 فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير

عند الله وان لم يكن اجزاء ما اجب ما لازم الجزء الذي لا يتغير
 او الحظ الجوهري وهو جوهري لا يقبل القسمة الذي جهة واحدة او الطرح
 الجوهري وهو لا يقبل القسمة الذي جهة اثنين واستحال وجودها مثل
 ما في نفي الجزء وسيرة المصحة وان كان اجزاء ما اجب ما ينقل
 الكلام اليها ولابد ان يقسم في كل فصل فيه بالفعل واللازم تركه
 من اجزاء غير متساوية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجزء
 غير متساوي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما هو جوهري من ان
 الجاهل لا ينقسم الى غير المتساوية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج
 تلك النقسامات الغير المتساوية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي
 في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام مجرّد وذلك على
 قياس ما قال المتكلمون من ان مقدرات الاله تعالى غير متساوية مع
 وجودها لا يتساوى في الخارج مطلقا عند عدم طمسها الا ان ما يتغير
 لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوز به كل مرتبة يصل اليها ما يتغير
 يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في التساوي للعدد وقامه لا يصل
 الى حد الا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان
 شيئا من الاجسام القابلة للانقسام يجب ان يكون متصلا في نفسه بل
 غاية ما يلزم منه ان يجب ان يكون له اجزاء لا ينفصل فيها

فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير

فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير

ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي ينتهي اليها الاله
 المتصلة التي ينتهي اليها الاله اجسام القابلة للانقسام غير قابلة
 للانقسام كيف لا وقد قال في معر اطيع ان مبادي الاجسام
 اجسام صغرى صلبة لا تقبل للانقسام وان كانت قابلة للقسمة
 الوهمية فلا بد للنبات المزروع من نفي هذا الكلام ووجه خط القسمة وقيل
 ان اسقاط اللفظ لبعض عن المتن اقوال ليس وجه ظاهر فانه
 تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء اجسام القابلة
 للانقسام الى اجسام مصدرة فان هذه الاجسام المتصلة فانه لا
 ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانقسام لا يكون متصل واحد ويلزم
 اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك الفصل المناسبا للاختصار
 على قوله ذلك الجسم متصل قابل للانقسام اي يطرء عليه الانفصال
 فالقابل للانقسام في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم
 التعليمي او الصورة المستمرة للمقدار او معنى اخر لا سبيل الى
 الاول والثاني واللازم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة
 واحدة وهو محال لان الاتصال للزم للمقدار والصورة فانه اذا
 الانفصال انعدمت هويته وحدته هويته ان خربان والفعال
 وما يلزمه يجب وجوده مع الميقول اذ كان وجودها او عدم ملكة الانفصال

فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير
 فيكون هو الذي لا يتغير

كذلك لان المراد منه اما حدوثه هو متين او عدم الانفصال
 من شأنه فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الوجود
 لا يخفى عليك انه لا استعارة في هذا الكلام اي ان الوجود هو محل
 للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجوهر الواحد
 المتصل في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجوهرين
 اعدا للجم بالكلية والجم بالجزئين فذلك لان الجوهر المتصل
 في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا اذ اطر عليه الانفصال وحصل هناك
 جسام كل واحد منهما ذراع في ذلك يكون ذلك المتصل الواحد في الذي
 ذراعين بلا مفصل باقية بذاته ضرورة ولم يكن هذا القسمان
 موجودين فيه والذات كان ذا مفصل بالفعل المتصل في حد ذاته فقد
 عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلا اخر ان من كتم عدمه فلا بد
 هناك من شئ اخر مشترك بين المتصل الاول وبين المتصلين
 يكون ذلك الشئ باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون التفرق اعدا
 بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين
 بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا
 ومع المتصلين منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد متصلا
 فلا يكون ذلك الشئ في نفسه واحدا ولا متعددا ولا منفصلا

منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في ذاته فيكون
 واحدا بوحدة ومتعددا بتعدد متصلاته كونه متصلا واحدا
 مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع الفصل
 الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد متعددا لكان المتصل الواحد المتعددا
 مخصصا به فاعلم ان يكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال والتفصيل
 حال الانفصال فيكون هو هو فاعلم ان الجوهر الذي هو محل الجوهر المتصل
 حد ذاته هو سمي بالجوهر في الدوالي وذلك الجوهر المتصل بسمي بصورة
 والجسم المطلق مركب منها قول فيه بحث لابد لبيان حلول الصور
 الجسمانية في الجوهر من انبات ان الصورة نفسها في الجوهر
 كما ان البياض في جوهر الجسم لا يحد ما ذكره من ان الصورة واسطة
 للاتصاف بالجوهر بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال واللازم
 ان يكون الجسم في العرض القائم به لذلك واسطة للاتصاف ذلك
 العرض بالتجزئة بالعرض ويمكن ان يجازي حلول الدواعي في
 بغيره ان يكون الدوال بعينه نعتا للثاني وحلول الجوهر في شئ
 بغيره ان يكون جميع النعوت الثابتة للدول بالذات نقوتا
 للثاني والجسم است واسطة للاتصاف العرض بجميع نعوتها
 فاعلم ان خصائص النعوت بالنعوت يشمل القسمين واعلم ان

بالعرض

هو مذهب المشايخين كاسطو والشيخين الى ابي علي واما
الاشراقيون كالفيلسوف والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر
الوحيد في الفصل في ذاته قائم بذاته غير حال في شيء اخر كونه
مفجز لذاته وهو الجسم المطلق فهو عندنا هو بسيط التركيب
فيه حسب الخارج اصله وقابل للطريقتين الاتصال والافتصال
مع بقائه في الحالتين في ذاته وهو من حيث هو هو وذاته جسمي
ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي للانواع الجسمية هو
واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب
ان يكون الجسم كله مركبة من الهيولى والصورة لان
الطبيعة المقدرة على الصورة الجسمية اما ان يكون بذاته
غنية عن المحل او لم يكن والدليل في ذلك استحالة حلول المحل
في المحل المستلزم للاتفاق راية لان المعنى بذاته عن الشيء
حلوله فيه متعين اتفاقا رتبة اتفاقا الى المحل فيه نظر لانه لا يلزم
على تقدير عدم الغنى الذاتي للاتفاق الذات بان لا يتصل
بكون الشيء غنيا لذاته عن المحل ولذا جاز ان لا يكون له
كل متعلقه عن علة خارجة قال سبحان الخارج الموافق للدور
بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون لذاته محتاجا

محتجا الى محل اولدوا اذا لم يكن محتجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في
صداقته اذ لا معنى للمعنى سوى عدم الحاجة اقول انه محتج لذاته
اراد من المستغنى عن المحل في حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياج
الي المحل فالشرطية ممنوعة لحوال ان لا يكون الشيء ذاته علة للاحتياج
وللعدم وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل كونه
كان علة لعدم احتياجه اليه اولد فلان استحالته حلول الصورة في المحل
على تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان
الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنس او مضافا
ومحذور اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل الشيخ في الشفا
على ذلك بان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك للجل ان
هذه حارّة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة
عنصرية ابي غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية
امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود في انضاف هذه
الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية المتأثرة عنها في الوجود كجلد
المقدار مثلا فانه امر مبدء له يوجد في الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية
بان يكون خطا او سطحيا مثلا وكل ما كان اختلافه بالاحتياج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدًى والحق ظاهراً
والعدل قائماً والبرهان قاطعاً
والله اعلم بالصواب

وكون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجازان يكون الجسمانية
المتضمن في الخارج الى الطبيعة الفلكية كماله في الحقيقة الجسمانية
في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمانية عرضاً عاماً أو طبيعة
جسمية مشتركة بين الجسميات المتخالفة الحقائق والخصائص المتخالفات
في تلك الامور الخارجية عنها المضافة اليها كالجسمان هم للبدن من
وقد يقرب ان الجسمانية طبيعية نوعية لكن لم يتم وجوب تساوي افرادها
في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذات
وهو مما لجازان يكون الاحتياج اليها لتخصيصها فالطبيعية النوعية
تختلف بالتشخيصات كما ان الطبيعية الجسمانية تختلف بالفصول كما
جاز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية باختلاف التشخيصات كما
بما نعلم بالضرورة ان الحاجة الى الطبيعة ليست من جهة هذه الجسمانية
الجسمية وهذه الجسمانية هي الطبيعة الجسمانية وهذبتها وحالم يكن للهيئة وكل
في الحاجة الى المادة كان التي جاز الى المادة لا تعرضها الا لانها كانت مل
فصل في ان الصورة الجسمانية لا تتغير عن الجوهرية لا يخفى عليك ان هذه
المقصود ومقتضى الفصل السابق متخذان في المال لانها لو وجدت بذاتها
بدون محالها في الجوهرية اما ان يكون متساوية في المقدار او غير متساوية لئلا
الي الثاني لان الجسمان اراد بها اللامع واللامع عن غير كليهما متساوية

الاحتياج الى الطبيعة الجسمانية
هو من جهة هذه الجسمانية
وهذه الجسمانية هي الطبيعة
الجسمانية وهذبتها وحالم
يكن للهيئة وكل في الحاجة
الى المادة كان التي جاز الى
المادة لا تعرضها الا لانها
كانت مل

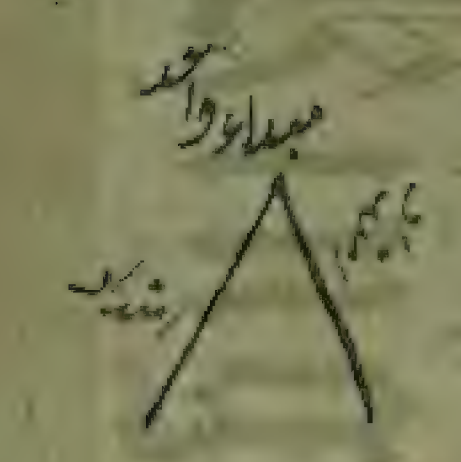
الاحتياج الى الطبيعة الجسمانية
هو من جهة هذه الجسمانية
وهذه الجسمانية هي الطبيعة
الجسمانية وهذبتها وحالم
يكن للهيئة وكل في الحاجة
الى المادة كان التي جاز الى
المادة لا تعرضها الا لانها
كانت مل

الاحتياج الى الطبيعة الجسمانية
هو من جهة هذه الجسمانية
وهذه الجسمانية هي الطبيعة
الجسمانية وهذبتها وحالم
يكن للهيئة وكل في الحاجة
الى المادة كان التي جاز الى
المادة لا تعرضها الا لانها
كانت مل

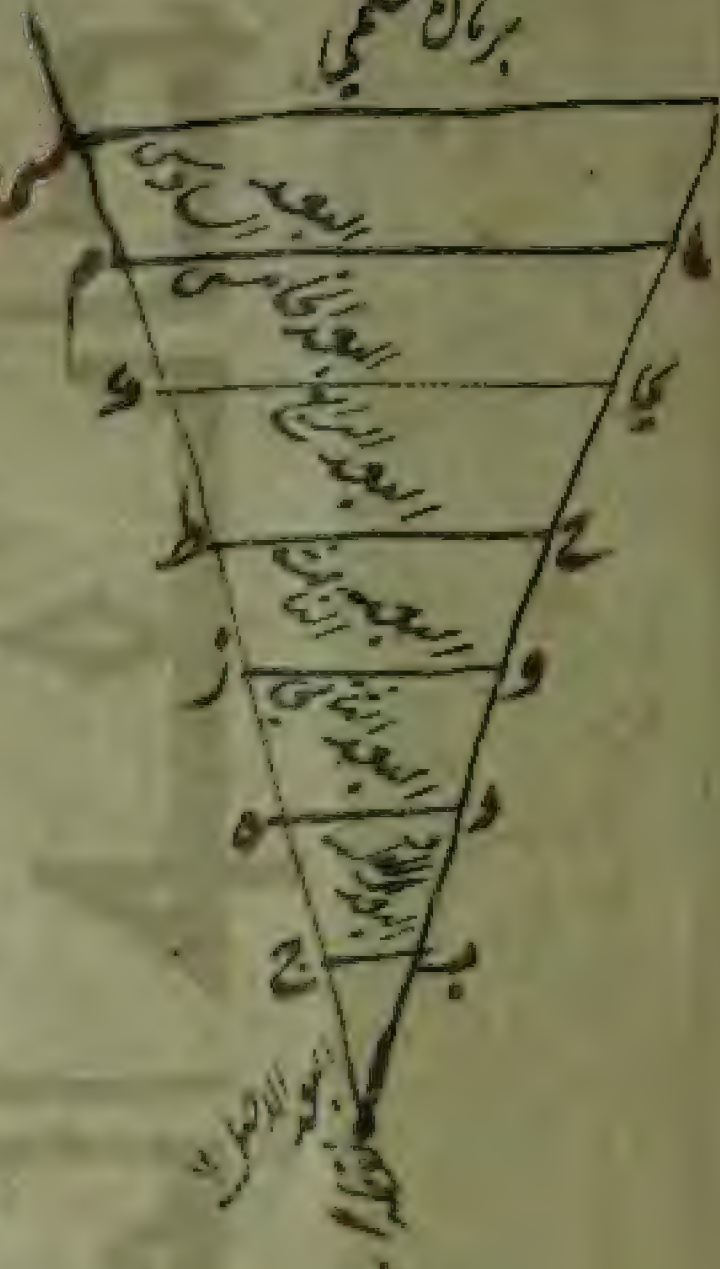
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدًى والحق ظاهراً
والعدل قائماً والبرهان قاطعاً
والله اعلم بالصواب

الاحتياج الى الطبيعة الجسمانية
هو من جهة هذه الجسمانية
وهذه الجسمانية هي الطبيعة
الجسمانية وهذبتها وحالم
يكن للهيئة وكل في الحاجة
الى المادة كان التي جاز الى
المادة لا تعرضها الا لانها
كانت مل

متساوية واللامع ان يخرج من مبدأ واحد متساويان على نسق واحد
كأنها ساق امتدت وكلما كان اعظم كان البعد بينهما لازيد فلو امتد الى غير
النهاية لكانت بينهما بعد غير متساوية مع كونه محصوراً بين حامين هف
اعتدض عليه الشيخ في الشفا بان لا يلزم وجود مبدأين للخطين
متساوية غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس
هنا ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد يفيض فيه للزيادة
تتبعه تحت متساوية لا بعد ولا زائد على المتساوية بعد متساوية للبدن
متساوية وهذا كالمعدل يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من
مراتبه في النظام الغير المنتهي هي عدد متساوية للزيادة على مرتبة اخرى تحتها
الادبوا قبل ان ثبت فرضت الانقراج بعد الدماء فيلزم ان
بالمتساوية بين حامين لا ولا لاسترة وفيه نظر اذا لم يكن من
فرض امرين متساويين كفض من وجود زيد وعدم فان وجوده وخط واصل
بين الضلعين يستحيل مع عدم متساوية فان الخط واصل بينهما انما
يصل بين نقطتين منهما فينتهيان بتبينك النقطتين كيف لا
ويكون كل منهما محصوراً بين الضلعين ذلك الخط واصل وقيل لا يضر فيه
المقدمة هي التضاح بحيث يدفع عنها المنع المذكور لا يتم فيه قدما
الدولة ان الخطين المتساويين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفر



متساوية
الاحتياج الى الطبيعة الجسمانية
هو من جهة هذه الجسمانية
وهذه الجسمانية هي الطبيعة
الجسمانية وهذبتها وحالم
يكن للهيئة وكل في الحاجة
الى المادة كان التي جاز الى
المادة لا تعرضها الا لانها
كانت مل



بينهما البعد غير متناهية بحال البعد متناهية بقدر واحد مثلاً لو امتد
 بعد واحد مثل نقطة خطان مستقيمان غير متناهيين لكانا ان لم يكن
 على خطين نقطتين متساويتا البعد عن نقطة **ا** كنقطتي **ب ج**
 بحيث لو وصلنا بينهما بخط **ب ج** لكانا متساويين كل من خطي
ا ب ا ج حتى يكون **ا ب ا ج** مثلثات متساوية في الضلع
 وان نفرض ان كلا من الضلعين ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
 متساويتين البعد عن نقطتي **ب ج** كنقطتي **د ه** بحيث يكون
 بعد **ا ب ج** كبعد **د ه ج** عن **ا** ويكون كل
 ضلعي ذراعين **ا د ا ه** ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي **د ه**
 بخط **د ه** لكان كل ضلع من مثلث **ا د ه** ذراعين وان
 نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي **و ز** وصل
 بينهما بخط **و ز** فيكون كل ضلع من اضلاع **ا و ز** ثلثة
 اذرع ثم نفرض **ح ط** ثم **ي ك** ثم **ل م** ثم **ن س** ونصل
 بينهما بخطوط **ط ي ك ل م ن س** على الوجه المذكور وهكذا
 الى غير النهاية ونسمي خط **ب ج** البعد الاول الذي بعده اعني
د ه البعد الاول **و ز** البعد الثاني **ح ط** البعد
 الثالث **ي ك** البعد الرابع **ل م** البعد الخامس **ن س** البعد

البعد الذي قبله وعلى زياده مثله البعد الاول اعني **د ه** مثل
 الاصل اعني **ب ج** وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني **و ز** مثل
 على **د ه** وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد
 المفروضة فوق البعد الاول مشتمل عليه وعلى زيادته فبها زيادات
 غير متناهية بعد الدباء والغیر المتناهية التي فوق البعد الاول الثالث
 ان كل جملة متناهية من تلك الزيادات الغير المتناهية فبها موجودة
 في بعد واحد فوق الدباء والمشتتة على تلك الجملة واللام يوجد فوق تلك
 الدباء وبعد فيلزم ان يوجد في تلك الدباء بعد هو آخر الدباء يلزم
 من نهائنا على الخطين على تقدير عدم تناهيتهما وانما في مثل الزيادة
 الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث
 البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول مشتمل
 عليهما او على زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلثة مشتمل عليهما
 الدباء والثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية واذا
 تمهدت المقدمات الثلثة فنقول ان امتداد الخط **ا ب ج** وان من
 واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة
 بقدر واحد من حجم المقدمات الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحال
 المقدمات الثانية وبحكم المقدمات الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير

والاصل انما هو البعد
 كذا وجد ان البعد الاول
 مشتمل على البعد الثاني
 الثاني مشتمل على البعد الثالث
 الثالث مشتمل على البعد الرابع
 الرابع مشتمل على البعد الخامس
 الخامس مشتمل على البعد السادس
 السادس مشتمل على البعد السابع
 السابع مشتمل على البعد الثامن
 الثامن مشتمل على البعد التاسع
 التاسع مشتمل على البعد العاشر
 العاشر مشتمل على البعد الحادي عشر
 الحادي عشر مشتمل على البعد الثاني عشر
 الثاني عشر مشتمل على البعد الثالث عشر
 الثالث عشر مشتمل على البعد الرابع عشر
 الرابع عشر مشتمل على البعد الخامس عشر
 الخامس عشر مشتمل على البعد السادس عشر
 السادس عشر مشتمل على البعد السابع عشر
 السابع عشر مشتمل على البعد الثامن عشر
 الثامن عشر مشتمل على البعد التاسع عشر
 التاسع عشر مشتمل على البعد العشرون

الذي بعده اعني
 البعد الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

المساوية في بعد واحد البعد المشتمل على الزيادات الغير المتساوية غير متساوية
 فيوجد بين الخيطين أحد وآخر متساويين كونه محصورا بين حاصرين
 فثبت ما ادعينا من الملائمة فان رفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين
 الاول انه لا يلزم من المقدرة الثالثة وجود واحد مشتمل على تلك الزيادات
 الغير المتساوية لاننا نقول لانهم اذا كان كل جملة من الزيادات في جيب
 ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد واحد لحوار ان لا يكون الحكم على
 كل واحد حكما على الكل المجموعي فان كل فرد من افراد ذلك لا يبعد هذا
 الرغيف ويسعد به الدار والمجموع ليس كذلك فبقية اذا ثبت حصول
 مجموع موجود في بعد واحد وكان مجموع الزيادات الغير المتساوية متجاورا
 وجب حصوله ايضا في بعد واحد وفيه بحث لان ان اراد بالجميع المجموع
 المتساوي فسلم ان كل مجموع متناه فمجموع واحد يمكن ان لا يلزم ان يكون
 مجموع الزيادات الغير المتساوية في بعد واحد وان اراد به مطلق المجموع
 سواء كان متناهي او غير متناه فلا يلزم ان كل مجموع في جيب والساني انه
 لا قابلية في فرض مساوي الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات
 الغير المتساوية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متوالية او
 متناصفة او متزايدة لذهنا زيادات مقدارية كلما يزداد تزيد
 المقدار فلما ازادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير

الذي هو المتساوية
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

الغير المتساوية

المتساوية في بعد واحد
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

الغير المتساوية
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

التساوي في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

غير متناه بالضرورة وقد بقا الزيادة على سبيل التساوي لا ينفذ ذلك
 يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناصفة الغير المتساوية غير متناه
 لنا اذا فرضنا خطا بمقدار شبر نجعل البعد الاصل نصفه ثم نصف
 النصف الباقي وتزايده على البعد الاصل حتى يكون بعدا اوله ثم نصف
 النصف النصف وتزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن
 الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل للنقطة الى ما لا يتناهى مع
 ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا او احد اهل
 النقص منه واما اذا كان التزايد على سبيل التوابع او التزايد
 فهو بغير المطلوب وانا انقصر على الدليل لان المثال موجود في الزيادة
 فاذا علم حصول المطلوب من اعتبار المثال علم حصوله من التزايد
 بطريق الدليل بدون العكس وفيه بحث لان الخط والكان قابلان
 للنقطة الى غير النهاية لكن فرد جميع الافام ولو فرض خروج جميعها
 الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتساوية غير متناه
 بالضرورة ان المقدار يزداد بحسب زياد الاضراسا اذا كانت الاضراس
 غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين
 واما بيان ان لا سبيل الى القسم فلا فها لو كانت متناهية للاحاط
 بها حدا واحدا وصدوقه فيكون مشكلا لان الشكل هو الهيئة الى حلة من



في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

المتساوية في بعد واحد
 في جيبه من الخيطين
 في جيبه من الخيطين

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

اولا من جهة عارضها او المخرج للثلاثة او المبدأين وهذه اوسع عرضة
لو كان للاولى مكان الجسم ككلها فتشكك في شكل واحد ولو كان
ثلاثة في الثلاثة الباقية لا يمكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر اما لما
معلوم بالضرورة انه لا يكون على شكل معين للثلاثة او لا لربطه خاصة
بما كان فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل او لا
الاولى مكان متمتع الا وال ينقل الترتيب بين الدور المذكورة في
الرابطة ولا في غير ذلك في قطعها وعلى الثاني ان كان كل من
المبدأين والعاون متمتع الا وال يرتد الرابطة بين تلك الدور والاولى
فيلزم الحظر الثاني وما كان نفي هذه الابطال ظاهرة عما ذكره
المصنف بانه ما لم يتعزز له فان قلت يجوز ان يكون المبدأين
الحالين الا وال على الشكل والصوت معا فبذلك يزول الصورة بغير
اللا يبق في شكلها بشكل آخر قلت المبدأين الحالين مجزوا قادي وال
لاستحالة ان يكون على الصورة عينا ما قرر في بحث ثبات العقل
نعم يمكن المناقشة هنا باحتمال ان يكون الشكل تنخفض الصورة
الديم الدان بقا الشكل على الشخص كما ذهب اليه بعضهم وسببا
الكلام فيه وقد يقع في وجه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل
للمادة من شخص فيها اذ نسبة العاقل الى جميع الاشكال على السوية

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

هذا هو الوجه السادس في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

هذا هو الوجه السابع في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

السوية فذلك المفضل ما هو الجسمية اولادها او عارضها وكما هي
ما هو البين ان البنية العنصرية والصورة والاعراض والنقول
عن العقل الفعال وافاعدا عنه لانهم ما اقاموا ليل على القاعدة
المذكورة فيسندون الدخال الي غير العقل الفعال ايضا فحاشا
لرجوع الى مباحث الصورة والمزاج والميل **فصل** في ان
الابوي لا يخرج عن الصورة لانهما لو خرجت عن الصورة فاما ان يكون
ذات وضع اي قابلا للثلاثة او لا لا يكون لا سبيل الى طوله
القيمين سبيل الى تجردا عن الصورة اما ان لا سبيل الى الاول فلانهما
ح اما ان يفرق اوله لا سبيل الى الثاني لان كل ما وضع فهو مقسم
بما لا ينفصام على ما مر في نفي الجز الذي لا تجري له الخفي عليك
ان لم يرد التنازع من عبارته وهو ان كل شي له وضع فهو قابل للثلاثة
سوا كان جوهر او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي
الجز بدل بيان كل جوهر ذي وضع فهو قابل للثلاثة فوج لد
بتم الكلام الا اذا ثبت ان ابوي جوهر وقد يستدل عليه تارة
بانها محل للصورة الجسمية وقد انشأ ليس معا عليه تارة بانها جزء
للجسم هو جوهر وهذا هو ودلان البنية المحصورة في السوية
انها عرضي ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان يفرق حجة

هذا هو الوجه الثامن في بيان ان
الاولى هي الصورة والاولى هي الصورة
والاولى هي الصورة والاولى هي الصورة

Copyrighted material

[illegible]

100

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فولدت اليه في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
في مدينة القاهرة بمصر في داره التي كان يقيم فيها
والتي كانت في داره التي كان يقيم فيها

باعتبار التداخل اما هو على تقدير تركب الجسم من دوو ولا
تداخل تلك الذرات او على تقدير نفسها سواء تركب الجسم من
والتفصيل ان يقع البديهة يحكم بان يداخل الجواهر في حلقها
واما تداخل غير ما يفصله المفضل فلا يحسن قوله امتناع
التداخل اما هو في التقادير من حيث هو قاطع ويرغم امتناع
انه تداخل في التقادير من حيث هو قاطع ويرغم امتناع
الاخر من بان هذا الناظر اعترف بان مجموع الخطتين اعظم من
في الطول فلو تداخل الخط المستقل لكانت بين الخطتين
في احداهما لم يكن التداخل من اطول من احداهما واللام يكن
المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنها لم يكن المستقل
متوسطا بل يقع في رده ظاهر لان الناظر عرق بان كل خطين
مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متساويين في الطول واذا كانا
متساويين في العرض فلا ولا جاز ان يحجب الالاف قسم الخطين
الجهتين لان ما يلاقي منه احداهما غير ما يلاقي الاخر وهو مجموعهما
انه لا يجوز ان يكون سطحا فلهذا لو كانت سطحيا فاذ التقى الالاف
الجسمين فاما ان يحجب سطحها اوليها فلهذا لو كانت جسمين
الخطين واما ان لا يحجب ان يكون جسمين فلهذا لو كانت جسمين

فولدت اليه في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
في مدينة القاهرة بمصر في داره التي كان يقيم فيها
والتي كانت في داره التي كان يقيم فيها

فولدت اليه في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
في مدينة القاهرة بمصر في داره التي كان يقيم فيها
والتي كانت في داره التي كان يقيم فيها

كانت مركبة من الهيولى والصورة لانه لا يسيل الى الثاني في حد ذاته
اذا كانت غير ذات وضع فاذا افتقرت بها الصورة الجسمية
ح ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في جزاها او يحصل
جميع الاجزاء او يحصل في بعض الاجزاء دون بعض نيل عينية
ان لا يقتصر بها الصورة ابد لا واجب بانها بالنظر الى ذاتها
ان لم يقبل الصورة لم يكن هو بل من انفارقات فان قبلها
عروض الصورة ممكن طحا بحجب ذاتها وان لم يكن لا يلزم منه محال
غرض الصورة لها مستلزم للمح لا يقع المحتج بالغير يمكن ان يستلزم
ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل يستلزم عدم الواجب وهو متنع
لذا لا نقول المحتج بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث
انه ممتنع فان استلزام عدم العقل عدم الواجب من حيث انه ممتنع
لوجود الواجب انا بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الدور الى جهة
لا يستلزم المح واللام يكن ممكنا بالذات وهما كذلك لان
المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى الخارج وقدر
لحق الصورة اياها يلزم منه مح وقد كانت ايضا بان اللام
هو في الجسم بل كانت مقترنة بالصورة في اصل القطر
فولدت اليه في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
في مدينة القاهرة بمصر في داره التي كان يقيم فيها
والتي كانت في داره التي كان يقيم فيها

فولدت اليه في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
في مدينة القاهرة بمصر في داره التي كان يقيم فيها
والتي كانت في داره التي كان يقيم فيها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لا بد من العلم بالحدود
 في كل ما يتعلق بالحدود
 من قبل الحكومة
 في كل ما يتعلق بالحدود
 من قبل الحكومة

واما انها لا تقدم على الصورة فقد اذنا

الهيولى لا تقدم على الصورة تقدم فليما غير معلوم منه وان ارادنا لا تقدم
على الصورة تقدم فليما في ان اراد بقوله والعلة الفاعلية للشيء يجب
ان يكون موجودا قبله فانها يجب تقدمها على المعلول بالذات فسمي
لا يحصل المظن من المقدمين وان ارادنا يجب تقدمها بالزمان فسمي
ان الواجب العقل الاول مت ومان بحسب الزمان والصورة
ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او
بالشكل قبل ان يكون لها علة فاعلية للشكل والله لا تستركت الالهية
كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة فاعلية لان القابل للهيولى لا
يتقدم بوجوب وجوده الفاضل عن العلة المبقرة على الشكل فوجب
وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليها او ان يتوقف عليها اقول في نظر
لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصور علة فاعلية او قابلية للشكل في
العلة مطلقا لانه ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل
وايضا ما بينه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت علة تامة للشكل لم
لا تستركت المذكور لانها لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو
خلاف الواقع وقد يقع الشكل هو الهية الحاصلة بسبب المادة والذات
وهو متاخر عن وجود المقدار الذي هو المود وهو متاخر عن الوجود
عن الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذا كان الشكل متاخر عن الصورة

المقدار الذي هو الهية الحاصلة بسبب المادة والذات وهو متاخر عن وجود المقدار الذي هو المود وهو متاخر عن الوجود

الذي هو الهية الحاصلة بسبب المادة والذات وهو متاخر عن وجود المقدار الذي هو المود وهو متاخر عن الوجود

الصورة بهذه المراتب فكيف يقع انها مع الشكل او متاخر عن الشكل
عنه المحقق الطوسي بان هذا البيان يفيد تاخر الشكل عن ما بينه الصورة
لا عن الصورة الشخصية والذي ندعيه هو عدم تاخر الشكل عن الصورة
الشخصية لاحتياجها في تشخيصها الى التام والشكل لا
ان يحتاج الشيء في تشخيصه الى المتاخر عن الهية كالحل الى الذين
والوضع المتاخر عنه فاذن التام في الشكل غير متاخر عن الصورة
المتشخصة من حيث هي متشخصة والحال متاخر عن ما بينه
والذات ان يقول ان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا وفاقا
ان يقول احتياج الصورة في تشخيصها اليها غير معقول لانه ان
كان الجزئي منها لزال التشخيص لزاله وليس كذلك فان الشبهة
المتشخصة باقية مع تبدل افراد التام في الشكل عليها والحال الى
الحل فذلك بطريق فاننا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلي مثلا الى
الصورة لا يفيد تشخيص الشكل لا يوجد قبل الهيولى فبقي اما مقدمة
عليه او هو فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على
الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او هو محكم
المتقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان
المتقدم على المتقدم على الشيء او المتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه

المتقدم على المتقدم على الشيء او المتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه

الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متحركة فلو عكس الامر وفسد الحق
 ان الشكل ليس شخشا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص
 من حيث هو شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وشخصا لل
 بلواز محال ولا ينوهم ان تقدم الملزوم بالذات يجب تقدم الملزوم
 فان العلة الملزومة بعدلها متقدمة عليها بالذات مع استحالة تقدم
فصل في المكان وهو اما الحلال او اذويه البعد مجرد عن المادة
 واكثر المطلق الحلال على المكان الذي انشأ على او السطح الباطن من الجسم
 الخامس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم كماله فلو لم يكن ان يكون
 المكان امر اخر منقسم للاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته صلا
 بتمامه فيما لا ينقسم ولان يكون امر انقسم في جهة واحدة فقط كذا
 كونه محيطا بالجسم كليمه فهو انما ينقسم في جهتين او في اجهته
 الاول ان يكون المكان سطحا عرضيا كسطحات الجوهرية والذاتية
 يكون حاله في التماس واللاتماس بالمتقابلة بل بما يحويه ويجب ان يكون
 من السطح الظاهر المتماثل في جميع جهاته والذاتية كماله فهو
 السطح الباطن الجسم المحوي وهذا من حيث انشأته وعلى الثاني يكون
 المكان بعدا منقسم في جميع الجهات سواء بالسطح الذي في الجسم
 ينطبق احداهما على الاخر رايه بطلانية فذلك الجواب هو المكان

من الجسم المحوي
 السطح الظاهر المتماثل
 السطح الباطن الجسم المحوي
 هذا من حيث انشأته
 هذا من حيث كماله

من الجسم المحوي
 السطح الظاهر المتماثل
 السطح الباطن الجسم المحوي
 هذا من حيث انشأته
 هذا من حيث كماله

من الجسم المحوي
 السطح الظاهر المتماثل
 السطح الباطن الجسم المحوي
 هذا من حيث انشأته
 هذا من حيث كماله

من الجسم المحوي
 السطح الظاهر المتماثل
 السطح الباطن الجسم المحوي
 هذا من حيث انشأته
 هذا من حيث كماله

المكان اما ان يكون امره هو ما يشغله فيزيله على سبيل التوهم وهذا من
 المكالمات واما ان يكون امره هو وجوده فلا يجوز ان يكون بعدا ماديا فاما
 بالجسم والذاتية من حصول الجسم فيه فلا دخل للجسم وهو بعد مجرد وهذا
 مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا حقيقيا لا يترجمهم فطر عليته
 وصحفة بعضهم بالمقطر باقاف البعد لا القطر ويجب ان يكون
 جوهر القيام بذاته وتوارد الممكنات عليه مع بقايتها بغير مكانه
 جوهر متوسط بين العالمين اعني الجوهر المجرى التي لا يقبل انارة
 حسية ولا حركية التي هي جوهر مادية كثيفة فيكون الذات
 الاولية للجوهرية لا تحتها على ما هو المشهور والاول باطل فتعين
 وانما قد الاول بطلانه لو كان حلالا فاما ان يكون لا شيا محضا
 او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون حلا
 اقل من حلاله فان الحلال بين الجدارين اقل من الحلال بين اللذين
 يقبل الزيادة والنقصان استحالة ان يكون لا شيا محضا قبل قبول
 الزيادة والنقصان فيه فاما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الوجود
 الفوجي واما كونه موجودا حقيقيا فيلزم وقد جاء عنه باننا نعلم بالضرورة
 ان التفاتت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض لقول ان
 اراد العرفيين ان لا يكون في الخارج والوجود فيهما هو ان لا يكونا

العقل والنفوس والحواس
 والصورات والاشياء
 والبعد المجرى

Copyrighted material

جارية بابطال هذه التكاليف والاشترافين لوجهين ابطالهما في التزويد
 الاول الاول والثاني بالتأني فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه ليس بشيء
 في الخارج بل يدل على انه ليس بشيء في نفس الامر وان اراد التزويد
 بين الاشياء في نفس الامر والموجود فيها فتشعر دائرة مما تشع في
 الشئ الثاني في سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد جردا عن الوجود
 لكان لذاته غنى عن المحال لكان مفتقرا اليه وهذا اعناق لتجوده في حال
 اقترانه على وجه التدقيق به في لانه مفتقر اليه في الجسم وفيه كث
 لانه موقوف على قائل الدجاجة المادية والمجردة مع ان المادية اعراض
 المجرود جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاضر والعين الذاتيتين وكلهما
 ممنوعان **فصل** في الجزئ كل جسم في ذاته غير قابل ان ينقص بال
 المحيط فانه ليس له جزئ عاقل في السطح الباطن من الجواهر الحسية
 للسطح الظاهر من الجسم المحي به اذ ليس له جزء آخر نعم له وضع ومجاورة
 بالنسبة الى ما جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الجسم عند صوابه يتأثر
 للجسم في الدائرة الحسية وهو اعم من المكان لانه في الوضع الذي
 يتأثر به المجدوع من غيره في الدائرة الحسية فهو متغير وليس في مكان له
 فبعد في ان يكون الحالة التي يميزه في الدائرة الحسية عن غيره طبيعة
 وان لم يكن شئ من اوضاعه نسبة بالقياس الى ما تحته لغيره طبيعيا

الدائرة الحسية
 الجسم في ذاته
 الجسم في ذاته
 الجسم في ذاته

وقد فاضلت هذا ما في ما مر به من اصل الاعتراض ان وكان الرزق من المكان
 لا ينفق على مذهب القائلين بالجزو فان المكان والخير متقيران عندهم ولا ينفق على
 مذهب الخواص ابو علي والجمهور ايضا لانها مترادفة عندهم فليس في قولهم على
 مذهب واصل الجواب ان قولهم على مذهب الخواص وقولهم ان المكان والخير مترادفان
 عنده ممنوع والسند هو نقل الشافعي عن سيبويه في عارفين على ١٢
 فان قلت اذ لم يكن بالمكان ما ينفق عليه المتكلم في التوق به و
 وبشيء الخير مع الادامة ما غير الذي عندهم على قولهم الحق قلت على نور تباين
 بما الخير والخواص التوام من غير اعتبار حصول الجسم اذ قد مر كافي في الشر الجزو تباين
 والكل هو الخواص المتوام مع اعتبار حصول الجسم والحل هو الخواص المتوام مع اعتبار
 عدم حصول الجسم فعلى ما ذكرنا معنى قولهم الحق الخير هو الخواص التوام الذي
 شأنه ان يكون متوقفاً بالذات بالخير فقلت توفيق الخير بالخير اذ لا يحصل في الخير
 توفيق الشيء بنفسه فقلت يمكن ان يكون المراد من هذا القول لا الاصل عليه فليكن
 توفيق الشيء بنفسه ١٢ على

فان قلت هذا ما في ما مر به من اصل الاعتراض ان وكان الرزق من المكان
 القائلين بالخير غير الخير وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهوم
 اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتكلم كالارض للسري وما الخير فهو عندهم
 الفواخ المتوهم المستعمل بالخير الذي لو لم يشغله كان خلافاً كداخل الكو
 للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فاما واحد وهو السطح الباطن من
 الحاوي للماء للسطح الظاهر من الحوي فقلت المفهوم من كلام الشيخ ان
 الخير اعم من المكان حيث قال في موضع من طبيقات الشفاء الجسم
 ويحقق ان يكون له جزاء ما كان واما وضع وترتيب في موضع آخر منها
 كل جسم طبيعي فان كان في المكان كان جزاءه ما كان لا يفرض عدم
 تباينه اذ اري الدور الحاصية كان جزاءه ما كان بالضرورة وذلك
 اما ان يستحق الجسم اتم اولها من اتم خارج وانما في القادر بذلك
 اذ لو كان المراد منه ما كان تباينه على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترتيب
 لا سبيل الى التباين لا يفرض عدم القوا فاذن اما يستحق طبيعة اولها
 يكن استناده الى الجسمية المستمرة لان نسبتها الى الاجزاء كلها
 السوية ولا الى الجوهري لانها تابعة للجسم في اقتضا جزاءه على الاطلاق
 فتعين استناده الى امداد في نفسه فخص به من الطبع وهو
 فان قلت تباين العالم في المكان من الدور الحاصية التي يفرض صلوها

في قديم الاول

فلا يتم ان ينفصل تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون ماصلا في
 مكان وان لم يكن عنهما جاز ان يكون حصوله في مكان معين من مفاعله
 فان الدين من لوازم الوجود والجسم لا يمكن تحققت التاثير في وجود
 بدون تحققت التاثير في ما هو لازم وجوده فانما على اذ لا اوصيه الجسم
 في مكان معين لا محالة قلت هذا واراد على القائل بان المكان هو
 البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الدين من لوازم وجود
 الجسم كما في المحذور واورد عليه ان تخليته الجسم طبعه والحال ممكنة
 في الذهن نظر الى ذات الجسم لكنها جاز ان يكون مستجيبة لنفسه
 فلا يمتنع الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا كجسم نفس الامر
 بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذي للبطاني الواقع
 ولا يجوز ان يكون الجسم في مكانا طبيعيا لانه لو كان له جيران
 طبيعيا فان حصل في احد ما وخلق مع طبعه فاما ان يطلب التاثير
 اوله فان طلب التاثير يلزم ان لا يكون له الدول الذي حصل فيه طبيعيا
 لانه ما رب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هرف وان لم يكن طالبا
 للتاثير يلزم ان لا يكون الجير التاثير في طبيعيا لانه ليس طالبا له جسما
 شئ في طبعه وقد فرضناه طبيعيا هرف واورد عليه ان عدم الطلب للمكان
 الطبيعي سبب انه وجد مكانا طبيعيا اخر لا يقع في كون هذا المكان طبيعيا

فان طلب المكان اما يكون اذ لم يكن واجدا للمكان هو مطلوب
 وقيل شرح هذا الكلام لو وجد جسم في ان طبيعيا فاما ان حصل
 فيهما معا وفي احد ما اوله يحصل في شئ منهما والحل بطا الله
 فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثالث فلهذا ان اما ان
 لا يكون على سمة الجير او يكون عليه واما ان يتوسطهما او يقع
 في جهة فعلية للدولين يلزم سببه طبعيا الى جهتين مختلفتين هرف
 وعلى الثالث يصل الى جهتهما طبعيا فاذا وصل الى اقر بها عاوي
 القسم الثاني وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لتمام كلام المصنف الى
 هذا القول فان محضه انه لو كان الجسم احد جيران طبيعيا لكان
 حصوله في احد ما والتاثير بطا اذ يلزم على تقدير وقوعه خلف
 فكذا المقدم **فصل** في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي
 لان كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل وكل شكل فله شكل
 طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما ذكرنا
 ان كل متناه فهو شكل فله يحيط به جدا وجوده ويكون شكلا
 قد مر ما فيه فتذكر واما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي لانا لو
 فرض ارتفاع القواسم الى الدور الخارجية لكان على شكل معين
 بالضرورة وذلك شكل اما ان يكون بطبعه او بفارسله يصل

فان طلب المكان اما يكون اذ لم يكن واجدا للمكان هو مطلوب
 وقيل شرح هذا الكلام لو وجد جسم في ان طبيعيا فاما ان حصل
 فيهما معا وفي احد ما اوله يحصل في شئ منهما والحل بطا الله
 فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثالث فلهذا ان اما ان
 لا يكون على سمة الجير او يكون عليه واما ان يتوسطهما او يقع
 في جهة فعلية للدولين يلزم سببه طبعيا الى جهتين مختلفتين هرف
 وعلى الثالث يصل الى جهتهما طبعيا فاذا وصل الى اقر بها عاوي
 القسم الثاني وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لتمام كلام المصنف الى
 هذا القول فان محضه انه لو كان الجسم احد جيران طبيعيا لكان
 حصوله في احد ما والتاثير بطا اذ يلزم على تقدير وقوعه خلف
 فكذا المقدم **فصل** في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي
 لان كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل وكل شكل فله شكل
 طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما ذكرنا
 ان كل متناه فهو شكل فله يحيط به جدا وجوده ويكون شكلا
 قد مر ما فيه فتذكر واما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي لانا لو
 فرض ارتفاع القواسم الى الدور الخارجية لكان على شكل معين
 بالضرورة وذلك شكل اما ان يكون بطبعه او بفارسله يصل

فان طلب المكان اما يكون اذ لم يكن واجدا للمكان هو مطلوب
 وقيل شرح هذا الكلام لو وجد جسم في ان طبيعيا فاما ان حصل
 فيهما معا وفي احد ما اوله يحصل في شئ منهما والحل بطا الله
 فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثالث فلهذا ان اما ان
 لا يكون على سمة الجير او يكون عليه واما ان يتوسطهما او يقع
 في جهة فعلية للدولين يلزم سببه طبعيا الى جهتين مختلفتين هرف
 وعلى الثالث يصل الى جهتهما طبعيا فاذا وصل الى اقر بها عاوي
 القسم الثاني وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لتمام كلام المصنف الى
 هذا القول فان محضه انه لو كان الجسم احد جيران طبيعيا لكان
 حصوله في احد ما والتاثير بطا اذ يلزم على تقدير وقوعه خلف
 فكذا المقدم **فصل** في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي
 لان كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل وكل شكل فله شكل
 طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما ذكرنا
 ان كل متناه فهو شكل فله يحيط به جدا وجوده ويكون شكلا
 قد مر ما فيه فتذكر واما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي لانا لو
 فرض ارتفاع القواسم الى الدور الخارجية لكان على شكل معين
 بالضرورة وذلك شكل اما ان يكون بطبعه او بفارسله يصل

الى الثاني لما لو فرض عدم القوا سرفاذن هو من طبعه هو المطاوع
 عليه ان تشكل الجسم في نفسه على تباين البعاده ولا شك ان طبيعة
 الجسم في نفسه تباين البعاده ولا يستلزم من حيث هي وانما
 للشئ بواسطة ليست مستندة الى ذاته وللازمة له من حيث هو
 يكون عارضا له لذاته وهذا الجنية واروفي المكان بعينه السطح فان
 حصول الجسم موقوف على وجود جسم حاد وهو امر غير متحقق
 بخلاف المكان بعينه البعد فان حصول الجسم موقوف على حصوله
 وهو ان لم يستند الى ذاته الجسم لانه لا يمتنع له من حيث هو **فصل**
 في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
 التدرج قيل لانه ان الشئ الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة ثم
 جميع الوجود واللا مكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا
 وقد فرضناه موجودا ههنا فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود
 الذي ليس حال متوقع كالباري عز اسمه العقول والفعل من بعض
 الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث لانه بالقوة لو خرج من القوة
 الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو التكون و
 النفس كما تقلدب اما هو اذ الصورة الهوائية كانت لا تارة
 فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدرج فهو الحركة اقول فيجب

فيكون الجسم
 فيكون الجسم
 فيكون الجسم

فيه بحث اما اوله فانه يحصل للنفس صفات يمكن بها فلها خروج
 القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يصح في ذلك الخروج حركة
 كونها في او اذ اما ثانيا فلان الانتقال في الجدة والفعل والانتقال
 التي وقع عنده بعضهم مع ان لا يسمى كونها في او اذ قال ارسطو الحركة قد تطلق
 على كون الجسم بحيث اتي من الحد والمكان فيكون له يكون هو
 قبل ان الوصول اليه ولا يبعد حاصلا فيسمى الحركة بمعنى التوسط وهي
 صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى يستلزم اختلاف
 نسب التحرك الى الحد والمسافة في باعتبار انهما مستمرة باعتبار
 نسبتها الى تلك الحدود وسببها في استمرارها وسببها في الفعل في
 الخيال امر مستمر في تطبيق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لا اقسام
 نسبة التحرك الى الحد والثاني في الخيال قبل ان يزول نسبة الى
 الجزء الاول فيه يتجمل امر مستمر ينطبق على الساحة كما يحصل من الفطرة
 الهائلة والسعة الجائلة امر مستمر في الحس المشتك في ذلك خطأ
 او دارة والحركة بهذا المعنى لا وجود له الذي التوهم لان التحرك عالم
 يصل اليه المنتهى ثم يوجد الحركة تمامها واذ وصل فقد انقطع الحركة
 اما السكون في عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك فالجودات غير
 متحركة ولا ساكنة او ليس من شأنها الحركة والتقابل فيهما قابل

غير
 المادة
 كالفعل

والملكه وقيل السكون هو لا يستقرار زمانا فيما تقع فيه الحركة فان قيل يتقابل
 بينهما تقابل القضاء وكل جسم متحرك فله محرك غير جسمية اذ لو
 تحرك الجسم هو جسم كان كل جسم متحرك كاجزاء الدوام وهو كاذب فالمقدم
 من ذلك الحركة باعتبار مقولته هي فيها على اربع اقسام مع وقوع
 الحركة في مقولته هو هي فيها على اربعة اقسام ان المتحرك يتحرك من
 نوع الى نوع او من اقسام الى اقسام او من اقسام الى اقسام او من اقسام الى اقسام
 في الكون كالتنوع في اقسام الاجزاء الاصلية للجسم كالتنوع في اقسام
 في جميع الاقطار على نسبة طبيعة بخلاف السكون فانه زيادة في
 الاجزاء الالائية والاجزاء الاصلية وفي بعض الحيوانات هي في
 من المتحرك كالقطر والوقت والايادة فيه هي المقولة من الدم كالم
 والسكن والسمس والابول هو انتفاض حجم الاجزاء الاصلية للجسم
 يتفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعة بخلاف الهزال فانه
 انتفاض عن الاجزاء الزائدة وقد عدا العلة في شرح القانون
 السمن والهزال يقعان اقسام الحركة للكنية وهما بحيث اذا الحركة في مقولة
 تستدعي احوالا واحدة بعينه يتوارد عليه اذن تلك المقولة فظاهر ان افراد
 المقدار في النعم والمذبول لا يتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير
 في النعم لا يخرج لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يخرج لما كان

من ان اجزاء الاصلية والزائدة
 او كانت كسبت الجسم
 متفصلة في اقسامه
 فالنعم والذبول من رتبة
 وان كان متفصلا في اقسامه
 من رتبة كسبت الجسم

من ان اجزاء الاصلية والزائدة
 او كانت كسبت الجسم
 متفصلة في اقسامه
 فالنعم والذبول من رتبة
 وان كان متفصلا في اقسامه
 من رتبة كسبت الجسم

من ان اجزاء الاصلية والزائدة
 او كانت كسبت الجسم
 متفصلة في اقسامه
 فالنعم والذبول من رتبة
 وان كان متفصلا في اقسامه
 من رتبة كسبت الجسم

من ان اجزاء الاصلية والزائدة
 او كانت كسبت الجسم
 متفصلة في اقسامه
 فالنعم والذبول من رتبة
 وان كان متفصلا في اقسامه
 من رتبة كسبت الجسم

كان له المقدار الصغير من اجزاء الجسم البهيم وهذا المخرج غير ما كان له
 المقدار الصغير كوا حصار متفصلا واحدا اوله وكذا المقدار الصغير في
 الذبول لم يخرج لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير في الذبول
 انما يخرج من اجزاء ما كان له المقدار الكبير فمحملا المقدار الصغير في جاني
 النعم والذبول متغيران ليس من الحركة الكمية وكذا الحال في
 السمن والهزال فيقصر في التخلل والعكاس الحقيق وازداد
 ما تخلل منها ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وبالنسبة
 ان ينقص مقدار الجسم من غير ان يتفصل عنه جزء وقد بطلت
 التخلل على الانتفاض وهو ان يتباعد الاجزاء ويظهر جسم
 غريب كالقطر المنقوش والنكاشف على الذراج وهو ان يتباعد
 الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطر المنقوش
 نفسه وقد بطلت على رقة القوام وغلظه وما دل على تحقيقه
 القارورة الضيقة الاس اذ كسبت على اناء فلا يدخلها الماء
 فثبت مصافو يات كسبت عليه دخلها وما ذلك لخلافه في
 بالاصح للمتناع بل لان المصل خرج بعض الهواء واحد في
 الهواء الباقي التخلل فكسبت حجم بحيث ملا مكان الخارج ايضا
 ثم اوجد فيه البهيم الذي في الماء كاستفا فصغر حجمه وعاو
 النقصان فيهما كان ودم بالاكشيد

والكبير

من ان اجزاء الاصلية والزائدة
 او كانت كسبت الجسم
 متفصلة في اقسامه
 فالنعم والذبول من رتبة
 وان كان متفصلا في اقسامه
 من رتبة كسبت الجسم

هذا الماقد انتقل من نوع من الاضافه اعني الاستدلال الى نوع اخر منها اعني الاستدلال المستدل به كذا وكذا

بطل الى مقدار الذي كان قبل المص دخل فيها الماقد
 امتنع الخلة كذا وكذا او قول الظان الكاشف ليس
 الماء فان التجربة ثابت بان القارورة المذكورة اذا
 كتبت على الماء الخارج يدخل فيها والحركة في الكيف
 كسفن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وسمي هذه
 الحركة استجابة وحركة في الدس وانتقال الجسم من مكان الى
 مكان بل من لسان الى لسان افر على سبيل التدرج وسمي نقله
 وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم على الاستدارة
 كل واحد من اجزاء مباس اي يمارق كل واحد من اجزائه مكانه
 لو كان له مكان ويلازم كل مكان فقد اختلف نسبة اجزائه الى
 اجزاء مكانه على التدرج اقول بها بحث اذ قد علم ما سبق ان الحركة
 في الوضع هي الانتقال من وضع الى وضع والى ذلك الانتقال
 من غير تغيير في القايمة اذ قد انتقل من وضع الى وضع مع
 لا يتحرك على الاستدارة وثبت الحركة الدائرية في ذلك
 والظاهر ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ايضا
 الاضافه فلان اذ افرض ان ما كانت سخونة من ماد آخر
 تحرك في الكيف حتى صار سخونة اضعف من سخونة الدفء

فان كان الانتقال من مكان الى مكان فانه من الحركة في الوضع
 وانما الانتقال من وضع الى وضع فانه من الحركة في الكيف
 وانما الانتقال من نوع الى نوع فانه من الحركة في النوع
 وانما الانتقال من مكان الى نوع فانه من الحركة في النوع
 وانما الانتقال من نوع الى مكان فانه من الحركة في النوع

هذا هو المقادير

فان هذا الماقد انتقل من نوع من الاضافه اعني الاستدلال الى نوع اخر منها اعني الاستدلال المستدل به كذا وكذا
 من مكان اعلى ثم تحرك في الدس حتى صار في مكان اخر او كان
 اصف مقادرا عند جسم آخر ثم تحرك في الكيف حتى صار اعظم مقادرا
 منه او كان على انحراف او ضاعفه ثم تحرك منه الى وضع هو
 فقد انتقل الجسم في هذه الصور ايضا من الاضافه الى اخرى تدريجيا
 واما الكيفان الاضافه اذا تحركت الى النزول والصعود فلذلك
 هيئة احاطتها بالتدرج تبعا لحركتها في الدس ولما الفعل والفعال
 فلان اذا تحركت الجسم سخونة الى اشدها منها بالتدرج من سخونة
 الى اقوى منه كذلك واذا رادوا الاستعداد في قابل السخونة
 اشده السخينة وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال
 في متى دفعا اذ الانتقال من سخونة الى سخونة من شدة الى شدة يكون
 دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك
 بينهما هو ذلك فان فرض زمانان يشتركان في ان فقبل ذلك
 الذي يشتركان في الزمان الاول وبعده يستمر
 مناه بالقياس الى الزمان الثاني فذلك الذي يخالف وجوده والذلل
 وبداية في الزمان الثاني فلذلك تدرج في الانتقال ويرد عليه ان الفصل

فان كانت

يستمر

هذا هو المقادير

هذا هو المقادير

بين اجزاء المسافة صود غير متغيرة فيكون الانتقال من بعض الاجزاء
 الى بعض دغيا ايضا وليكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة متغيرة
 كان الانتقال من احدهما الى الاخر تدريجيا فكله الحال في الانتقال من
 زمان الى زمان او بينهما زمان كالقمر والمغرب مثله فانه يكون
 تدريجيا لا دفعا ونقول ايضا ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة
 حاصلة في الحقيقة او لا بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر فانه
 فيوصف هذا بالحركة تبعاً لذلك الشيء والحركة المنسوبة الى الاول هي
 ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الجرم والحركة الذاتية
 اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة تقول ان اراد بها
 مبدأ الميل فلان قوله اما ان يكون مستفادة من خارج اي مرتفعة
 عن المتحرك في الدلالة الحسية او لا يكون وان اراد بها الميل فلان
 قوله فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا
 يكون اذا الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الخود كيفية بها يكون
 الجسم فعلا لا ياتوه في هذه الشعور قطعاً فان حملت على الاول فانه
 لم اراد تحريكها وان حملت على الثاني فانه اراد ان يكون لمبدأها شعور
 والحمل على الاول اولى بالعبرة فان كان لها شعور قبل مجر الشعور
 يكفي في كون الحركة ارادية كافي البقاء من علم مع شعور بسقوط

هذا هو المقصود من قوله
 تدريجيا لا دفعا
 في الانتقال من زمان الى زمان
 او بينهما زمان

قصة

بل اذا كان لها شعور و ارادة في الحركة الداروية اقول هذا مرفوع
 بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها والحال المتحرك شعور
 وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعة والحالت مستفادة من
 خارج فهي الحركة القسرية فثبت ان في كل الحركة العنصرية طبيعة
 للقاسم واللامن من الغداه انما هي بل هو معد

اذ لو فرض حركة واقعة في مسافة على مقدار من السرعة وابتدأت معها
 حركة اخرى ابدا منها وانفقنا في اللغز وانكر اللغز في ترك اللغز
 لتكرره وجددت البطيئة فاطمة من اقل من مسافة السرعة
 السريعة فاطمة من اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ الحركة
 وتركها امكن ان يكونا غير المتساويين فثبت ان الحركة في قطع
 مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها بطيء معين قال
 الامام هذا معنى عي وجود الحركتين ثبت بان معا وتنتهيان معا ومن
 المعية الداعية الزمانية التي لا يمكن انبائها الا بعد اثبات الزمان
 فيلزم الدور وايضا هو معنى عي وجود حركتين احدهما اسرع والاخرى
 ابطا ولا يمكن اثبات السرعة والبطء الا بعد اثبات الزمان فيلزم
 دورانها واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان لم
 علم قدره بالساعات والايام والسموات والاعوام والمفاهيم بيان

هذا هو المقصود من قوله
 تدريجيا لا دفعا
 في الانتقال من زمان الى زمان
 او بينهما زمان

في اثبات تلك الحركة موقوف
 على اثبات الزمان موقوف
 على ما تقرر عليه ذلك
 ولقد مضى الدور لذلك
 على ما هو عليه

حقيقة المحسوسة اعني كونه كذا ومقدار الحركة ولذلك ان العلم
 بوجود الزمان يكفينا في ثبوت المعية والسرعة والبطء فلا
 اقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت السرعة والبطء وان توقف
 على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا نتوقف العلم بذلك
 على العلم بهذه الحجة يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة
 والنقصان فان الحركة تيسر في الاختلاف في اللفظ والتركيب
 لفظاوت امكانا ما هو غير ثابت اذ لا يوجد اجزائه معا ضرورة
 وقيل لا يلزم من اجتماع اجزاء الحركة الواقعية فيها
 اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة وهي
 كما انها واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة
 اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها
 وقيل لو اجتمع اجزائه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا
 في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء شي
 ان يكون الحاصل في احدنا حاصله في الآخر فهنا امكان مقدار غير
 ثابت في المعنى من الزمان وفي المباحث المشبهة ان الزمان كما
 الحركة معينا اذ هو موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق
 للحركة بعين التوسط ويسمى بالدين السبيل ايضا وانما اني اقول
 منقسم

هذه هي الحقيقة
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان
 في العلم بالزمان

اجتماع
 اجزاء

متوهم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط لفعل الحركة
 القطع كذلك ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم منها
 يفعل سبيلانه اذ اعتد او هما مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو
 مقدار الحركة لانه لم يقبل الزيادة والنقصان وليس مركبا من اقسام
 متساوية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها الحركة
 فلو تركب الزمان منها لتركب المسافة من اجزائها لا يتجزأ فيكون مقدرا
 وقيل مقداره يتوقف على ان يكون كما هو متوقف على انه قابل
 للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع وللخ اما ان يكون مقدرا
 لجمعية قارة الثابت اقول لا فرق في القارة غير قارة لانه في العلم بالزمان
 القارة هو ما يجمع اجزائه في الوجود شامل للجوهر مطلقا والدواعي
 القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانه لا يشتمل الجواهر
 اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار المظهر في الهيئة والعرض
 في العرض لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار ومالديكون قار الله
 يكون مقدارا لجمعية قارة ولا يتحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار
 لجمعية غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة و
 مسجح زبانه بيان في الفلكيات ونقول ايضا الزمان لا بداية له
 ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدم قبل وجوده فبطلت البداية

العلم بالزمان

العلم بالزمان

العلم بالزمان

مع البعدية وكل قبله لا يوجد مع البعدية فهي زمانية قبل هذا منقوض تقدم
 اجراء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا كان مقتضى التقدم
 الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان
 لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون اللاحق في زمان متقدم
 واليوم في زمان متأخر عنه وتنقل الكلام الى ذينك الزمانين ولزم
 ان يكون هناك اثنان غير متساوية ينطبق بعضها على بعض ولنخرج
 بالضرورة وجب كجزان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زماني
 وقد جاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم
 والمتأخر في زمان معا بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق
 قبلية للجامع قبل معها البعدية فانه البعدية لا يوجد بدون الزمان
 فان لم يكن شي من المتقدم والمتأخر زمانا احتج فيها الى الزمان
 اكان احدهما زمانا والآخر ليس زمانا احتج في الدق الى الزمان
 الاول والكان كل واحد منهما زمانا لم يحتج في شي منهما الى زمان زائده
 وذلك لان القبليته المذكورة عارضة للامور الزمان اولاد بالذات
 وما عداها زمانيا وبالعرض قبل ميل على ذلك انه اذا قبل وجوده تقدم
 على وجوده والتج ان يقول ما ذا قلت انه متقدم عليه فلو احبب بالوجود
 زيد كان مع الحادث الفلانية ووجوده مع الحادث الفلانية

هذا هو المقصود من تقدم
 الزمان على غيره
 وهو ان يكون
 الزمان في زمان
 سابق والمتأخر في زمان
 لاحق فلو كان ذلك
 التقدم زمانيا لزم ان
 يكون اللاحق في زمان
 متقدم واليوم في زمان
 متأخر عنه وتنقل الكلام
 الى ذينك الزمانين ولزم
 ان يكون هناك اثنان غير
 متساوية ينطبق بعضها
 على بعض ولنخرج بالضرورة
 وجب كجزان يكون تقدم
 عدمه على وجوده ايضا غير
 زماني وقد جاب بان التقدم
 الزماني لا يقتضي ان يكون
 كل من المتقدم والمتأخر في
 زمان معا بل يقتضي ان
 يكون السابق قبل اللاحق
 قبلية للجامع قبل معها
 البعدية فانه البعدية لا
 يوجد بدون الزمان فان لم
 يكن شي من المتقدم والمتأخر
 زمانا احتج فيها الى الزمان
 اكان احدهما زمانا والآخر
 ليس زمانا احتج في الدق الى
 الزمان الاول والكان كل واحد
 منهما زمانا لم يحتج في شي
 منهما الى زمان زائده وذلك
 لان القبليته المذكورة عارضة
 للامور الزمان اولاد بالذات
 وما عداها زمانيا وبالعرض
 قبل ميل على ذلك انه اذا قبل
 وجوده تقدم على وجوده والتج
 ان يقول ما ذا قلت انه متقدم
 عليه فلو احبب بالوجود زيد كان
 مع الحادث الفلانية ووجوده مع
 الحادث الفلانية

وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه التج ايضا ان يقال لم قلت ان تلك
 متقدمة على هذه فلما جيب بان تلك كانت امس من هذه كانت اليوم
 امس متقدمة على اليوم لم يصح ان يقال ما ذا قلت انه متقدم عليه
 واعترض عليه بان القطع السوال عند ذلك امس متقدم على اليوم انما
 هو لان المتقدم على اليوم ما خوفي مفهوم لفظ امس كما ان التأخر
 عن اليوم ما خوفي مفهوم لفظ فلما قلت ان ما ذا قلت اس متقدم
 على اليوم كان كما لو قيل ما ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم
 على الزمان المتأخر وهذا ما يوجد سخفا وكما ان القطع السوال عند
 قولك تلك الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتأخر لا
 يدل على ان المتقدم عرض او في للزمان فكذا القطع السوال عند
 ذكرتم لتبدل عليه ولو سلم فانه يدل على كونه عرضا او لا يعني عدم
 الواسطة في الاثبات بل في الثبوت وهذا هو المطلوب كما لا يخفى
 فيكون قبل الزمان زمان هرف ولو كان له نهاية لكان عدم
 وجوده بعدة لا يوجد مع القبليته فيكون زمانية فيكون بوجه
 زمان هرف **الفن الثاني في الفلكيات**
 وفيه فمانية فصول **الفصل الاول** في اثبات كون الفلك
 مستديرا وسبانه ان في الفلك هفت جهات لا يتبدل لادن احد

هذا هو المقصود من تقدم
 الزمان على غيره
 وهو ان يكون
 الزمان في زمان
 سابق والمتأخر في زمان
 لاحق فلو كان ذلك
 التقدم زمانيا لزم ان
 يكون اللاحق في زمان
 متقدم واليوم في زمان
 متأخر عنه وتنقل الكلام
 الى ذينك الزمانين ولزم
 ان يكون هناك اثنان غير
 متساوية ينطبق بعضها
 على بعض ولنخرج بالضرورة
 وجب كجزان يكون تقدم
 عدمه على وجوده ايضا غير
 زماني وقد جاب بان التقدم
 الزماني لا يقتضي ان يكون
 كل من المتقدم والمتأخر في
 زمان معا بل يقتضي ان
 يكون السابق قبل اللاحق
 قبلية للجامع قبل معها
 البعدية فانه البعدية لا
 يوجد بدون الزمان فان لم
 يكن شي من المتقدم والمتأخر
 زمانا احتج فيها الى الزمان
 اكان احدهما زمانا والآخر
 ليس زمانا احتج في الدق الى
 الزمان الاول والكان كل واحد
 منهما زمانا لم يحتج في شي
 منهما الى زمان زائده وذلك
 لان القبليته المذكورة عارضة
 للامور الزمان اولاد بالذات
 وما عداها زمانيا وبالعرض
 قبل ميل على ذلك انه اذا قبل
 وجوده تقدم على وجوده والتج
 ان يقول ما ذا قلت انه متقدم
 عليه فلو احبب بالوجود زيد كان
 مع الحادث الفلانية ووجوده مع
 الحادث الفلانية

والله في تحت فان القائم اذا صار مكوسا لم يصير ما يلي را فوفا
وما يلي رجه تحتها بل صار راسه تحت ورجله من فوق بخلاف ما في
الجهات فان المتوجه الى الشرق مثلا يكون المشرق قد ادم
المغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
تبدل الجميع وصار قد ادم خلفه وبالعكس يمينه شماله وبالعكس
الجهة تطلق على منتهى الدارات ومنتهى الحركات المستقيمة
بالنظر الى الدول فكل ان جهة الفوق هي محذب الفلك العظيم
لانه منتهى الدارة الحسية ومقطعيها وبالنظر الى الثاني فكل
هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والدول هو الفلك
الدائرة اذا انفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق
قطعا لكونها اخذت من جهة تحت متوجهة الى ما يقابلها وال
المشهور انما يستدعي سبب الشهرة اقول ان حامي وقاصي اما
الحامي فهو ان الدان يحيط جنيان عليها اليدين وظهور البطن
ورأس وقدم فالجانب الذي هو اللدوي في الغالب سمي يمين
وقابلها راسا وما يجاذي وجهه قد ادم ومقابلها خلفا وما يلي راسا
بالطبع فوفا ومقابلها خلفا وما يلي راسا بالذات فوفا
او ما هم على هذه الجهات الست اعتبروها في سائر الجيوب

الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت
ما يقابلهم ثم عموما اعتبرنا في سائر الدجيم وان لم يكن لها
اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاص فهو ان الجسم يمكن ان
يوضع فيه اجزاء ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم وكل بعد منصف
طرفان فكل جسم جهات ست الدان اعتبارا لبعضها من بعض
يتوقف على اعتبار الدخلة المتميزة في الجسم فالامثلة والظواهر
يسمى الدان باعتماد طول قامته حين يتوفايم بالفوق
والتحت وطرفا الامتداد العرضي بسميتها باعتبار عرض قامته
باليمين والشمال وطرفا الامتداد الباطني العمقي بسميتها باعتبار
تحن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاص يستعمل في
الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الامتداد على قوائم ولذا
ان العاقبة فكلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها
تعاليم ان قيام بعض الامتدادات على بعض مما لا يجب اعتبار
الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات يفرق منها بهتة للمكان
ان يفرض في جسم واحد بل القياس الى نقطة واحدة امتدادا
غير متناهية وكلواحدة منهما موجودة قبل فيه الشك لانهم قالوا
وجهة تحت هي المركز الذي هي نقطة موهوتة فلا يكون موجودا

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجهان
فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكروي ايضاً لانهما جيتان متقابلتان
متقابلتان في القابلية بحيث يستحيل ان يتوهم البعد ما هو ابلغ منه
المركز والكان البعد البعدي والمفروضه عن المحيط الدائري المحيط
بالبعد البعدي والمفروضه عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط
اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكروي لما وقعنا على
ابلق الوجه المقابل قلت ~~فان قلت~~ ~~بما~~ ~~واقتنا~~ على البعد
الوجه المكنه وهو كون احد جانبا البعد البعدي والمفروضه عن الدفري واما
كون كل واحد منهما البعد البعدي والمفروضه فلا يمكن قطعا والكان ما
متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض واللم يتعين بها غاية البعد
لان ما هو البعد عن بعضها في الدائرة او الاصل منها فهو اقرب من البعد
وكل ما يفرض غايه البعد عن بعضها لم يكن غايه البعد عن الجميع كونهما
غايه القرب من البعض الآخر والمقابل ان يقال ان البعد عن جسم
كان خارجا عنه فهذا البعد عنه الى ان فيجب ان يكون بعضها محيطا
بالدخول والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كره والدليل على ذلك
السفل فهو كاف في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه يقع المحيط
عشوا لا دخل في التحديد ولانه ان يكون المحيط طاسا لاجسام
اذا كان وراءه جسم ما كانت جهة الفوق القابلية به متجهين الى

ان تحدد الجهتين في داخل نحن المتشابه فاذا زنى هو في
الاطراف ونهايتها خارجة عن الملة المتشابهة متوصلة به وقال
المحققين المراد بالملة المتشابهة ملا لا يوجد فيه امور متقابلة حقيقة
ليكون لبعضها جهة حقيقية وبعضها جهة افري متقابلة للدولي
الجسم الذي لا يكون متساويا لان المتساوي يوجد فيه حدود مختلفة
الحقيقة كالسطوح والمخطوط والنقط واما تعرض الملة المتشابهة
فيعيب على ان اثبات تحدد الجهتين لا يتوقف على ما في الاجسام
هذا والحكم على كل من الوجهين لا يخلو عن تحمل كما يظهر بآريه
تأمل ومنى كان كذلك كان تحدد الجسم كروي لان تحدد ما
ان يكون جسم واحد او اكثر فاما كان جسم واحد وجب ان يكون كرويا
لان الجسم الذي ليس كروي لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل
غايه البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هاتان
البعد منه واللا بد ان جهة السفل بالنسبة الى ما هو البعد عنه نصا
فوقا بالقياس الى ذلك البعد ولا يتحدد به اي غير الكروي غايه البعد
سواء كان البعد داخل او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد به
اصلا سواء كان الجسم كرويا او لا لان كل ما يفرض انه البعد
لم يكن البعد فلو كان ان يفرض ما هو البعد من ذلك البعد فلا يتحدد
به جهة السفل بخلاف الكره اذ يتحدد مركزه باعانة البعد

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجهان

فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكروي ايضاً لانهما جيتان متقابلتان

متقابلتان في القابلية بحيث يستحيل ان يتوهم البعد ما هو ابلغ منه

المركز والكان البعد البعدي والمفروضه عن المحيط الدائري المحيط

بالبعد البعدي والمفروضه عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط

اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكروي لما وقعنا على

ابلق الوجه المقابل قلت ~~فان قلت~~ ~~بما~~ ~~واقتنا~~ على البعد

الوجه المكنه وهو كون احد جانبا البعد البعدي والمفروضه عن الدفري واما

كون كل واحد منهما البعد البعدي والمفروضه فلا يمكن قطعا والكان ما

متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض واللم يتعين بها غاية البعد
لان ما هو البعد عن بعضها في الدائرة او الاصل منها فهو اقرب من البعد
وكل ما يفرض غايه البعد عن بعضها لم يكن غايه البعد عن الجميع كونهما
غايه القرب من البعض الآخر والمقابل ان يقال ان البعد عن جسم
كان خارجا عنه فهذا البعد عنه الى ان فيجب ان يكون بعضها محيطا
بالدخول والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كره والدليل على ذلك
السفل فهو كاف في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه يقع المحيط
عشوا لا دخل في التحديد ولانه ان يكون المحيط طاسا لاجسام
اذا كان وراءه جسم ما كانت جهة الفوق القابلية به متجهين الى

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجهان

فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكروي ايضاً لانهما جيتان متقابلتان

متقابلتان في القابلية بحيث يستحيل ان يتوهم البعد ما هو ابلغ منه

المركز والكان البعد البعدي والمفروضه عن المحيط الدائري المحيط

بالبعد البعدي والمفروضه عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط

اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكروي لما وقعنا على

ابلق الوجه المقابل قلت ~~فان قلت~~ ~~بما~~ ~~واقتنا~~ على البعد

الوجه المكنه وهو كون احد جانبا البعد البعدي والمفروضه عن الدفري واما

كون كل واحد منهما البعد البعدي والمفروضه فلا يمكن قطعا والكان ما

متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض واللم يتعين بها غاية البعد

لان ما هو البعد عن بعضها في الدائرة او الاصل منها فهو اقرب من البعد

وكل ما يفرض غايه البعد عن بعضها لم يكن غايه البعد عن الجميع كونهما

غايه القرب من البعض الآخر والمقابل ان يقال ان البعد عن جسم

كان خارجا عنه فهذا البعد عنه الى ان فيجب ان يكون بعضها محيطا

بالدخول والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كره والدليل على ذلك

السفل فهو كاف في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه يقع المحيط

عشوا لا دخل في التحديد ولانه ان يكون المحيط طاسا لاجسام

اذا كان وراءه جسم ما كانت جهة الفوق القابلية به متجهين الى

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجهان

فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكروي ايضاً لانهما جيتان متقابلتان

متقابلتان في القابلية بحيث يستحيل ان يتوهم البعد ما هو ابلغ منه

المركز والكان البعد البعدي والمفروضه عن المحيط الدائري المحيط

بالبعد البعدي والمفروضه عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط

اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكروي لما وقعنا على

ابلق الوجه المقابل قلت ~~فان قلت~~ ~~بما~~ ~~واقتنا~~ على البعد

الوجه المكنه وهو كون احد جانبا البعد البعدي والمفروضه عن الدفري واما

كون كل واحد منهما البعد البعدي والمفروضه فلا يمكن قطعا والكان ما

متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض واللم يتعين بها غاية البعد

لان ما هو البعد عن بعضها في الدائرة او الاصل منها فهو اقرب من البعد

وكل ما يفرض غايه البعد عن بعضها لم يكن غايه البعد عن الجميع كونهما

غايه القرب من البعض الآخر والمقابل ان يقال ان البعد عن جسم

كان خارجا عنه فهذا البعد عنه الى ان فيجب ان يكون بعضها محيطا

بالدخول والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كره والدليل على ذلك

السفل فهو كاف في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه يقع المحيط

عشوا لا دخل في التحديد ولانه ان يكون المحيط طاسا لاجسام

اذا كان وراءه جسم ما كانت جهة الفوق القابلية به متجهين الى

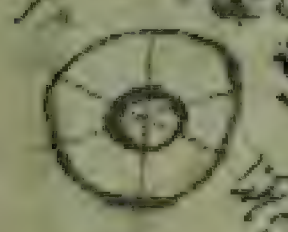
الذي هو في الحقيقة
 كونه في الحقيقة
 كونه في الحقيقة

فحصل المطاوعة تعلم ان ما ذكره لو لم يدل على كونه جسم
 للفوق والتحت محيطا بالاجسام وهو الفلك العظيم واليدل
 على كونه جميعا فذلك وكذا الدوال النشبة في الفصول اللاتية فلا
 تفصل **فصل** في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام
 مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة هذا رسم مل للعناصر ايضا وقد
 يطلق البسيط على ثلثة معان آخر الاول ما لا يتركب من اجسام
 مختلفة الطبائع بحسب الجنس فليس العنصر والفلك والعضو
 الثابت به كالعظم واللحم مثلا الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه
 بحسب الحقيقة كاي كلمة في الاسم والحد فيندرج فيه العنصر
 دون الاطلاق والعضو والثالث ما به اذ فيها اجزاء مقدارة على
 ولا يشتركها في اسمائها وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقداري
 بحسب الجنس ما ويا كلمة في الاسم والحد فيندرج فيه العنصر والعضو
 الثالث دون الفلك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي لا
 مطلقا والمستديرة الوصفية واما الحركة الجوانية وطائرا فاما
 سمي مستديرة لانه لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين ومثي
 كان كذلك كان بسيطا اما ان لا يقبل الحركة المستقيمة فلا
 حل ما يقبل الحركة المستقيمة اذ فرض كونه جها فانه متوجها الى جهة تترك

الذي هو في الحقيقة
 كونه في الحقيقة
 كونه في الحقيقة

وما ترك خري كل ما هذا ثلثة ما لجهاات متحدة قبله لا في نظر
 اذ لا يلزم من ذلك الاتحاد لجهاات قبل حركته ولا استيانه فيه
 واما الحال ان يتحد قبل وجوده فاما لا يقتضيه على ان يقال فاما
 لجهاات لا يكون متحدة به والفلك ليس كذلك بل يتحد به
 الجهاات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومثي كان كذلك
 وجب ان يكون جسما بسيطا اذ لو كان مركبا فانه اما ان يكون
 كل واحد من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون
 بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى
 الاول والآخران كل واحد منهما كمالا لان الشكل الطبيعي
 للبسط هو شكل الكرة فالوالدان الطبيعة في الجسم البسيط
 واحد والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا
 وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان افضل من الاكمال
 يكون جانب من خطا واخر سطحا واخر نقطة ولو كان كل واحد
 منها كمالا لا يستحال ان يحصل من مجموعها سطح كروي متصل بالآخر
 لا سبيل الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منهما او بعضها
 كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة
 المستقيمة فان تغير الشكل لا يخرج عن حركة ابنيه هفت

الذي هو في الحقيقة
 كونه في الحقيقة
 كونه في الحقيقة



هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار
والوجه الثالث في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار

قوله للحركة المستديرة لكن الثاني كاذب مقدم مثله بيان الشبهة
انه لو لم يكن في طبعه المناسب ان يفولم يكن طبعه مبدئيا مستديرا
اقول في كلامه اضطرار لو كان الطبع بمعنى الطباع وتناول
ماله شعور و اراده فليدلم قوله فيما بعد والذات كان الشيء مع العاين
الطبعي كمولاهم والذات كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله ما قبل
المستدير من خارج اذ اللازم على تقدير ان يقبل ان يكون في طبعه
مبدأ ميل مبدئيا من خارج هو ان يوجب القسم الميل الذي
ميل طبعيا في السرعة كما استوفى عليه ولا استحالة في
ذلك وايضا لم يصح قوله ولا يكون فيه ميل مستديرا أصلا وهو
ظ والدنس ان يحمل الطبع على الطباع والعاين الطبيعي
على المتناول ماله شعور و ارادة فان الطبع ايضا مطلقا
على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين
فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة
المستديرة وفيه بحث اذ لو اراد به ان الحركة المستديرة ممكنة
فان في هذه الدنيا في امتناع حركته على الاستدارة بواسطة
عدم علته وهي الميل المستدير وان اراد به ان للفلك استدارة
فانما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الاستدارة لا عند جميع الشرائط
ووجه

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار
والوجه الثالث في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار
والوجه الثالث في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار

وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم فاما وايضا ذكره بينا جاريا
كل من الباطن والعنصر اذ لا شبهة في امكان حركة المستديرة
لكن في ذلك لا وقوف هو ان ان حركة النار متحركة بتأثير العاكس
ان يكون في المبدأ قبل مستديرا متحرك به ويمكن تقدير الدليل على
يكفي فيه امكان الحركة تحت الذات ولا يجري فيه العناين
بان يقع التحريك الغير للفلك ممكن وما يقبل تحريكه فليدلم
من مبدأ ميل طبعي وما امتنع في الفلك الميل المستدير كان ذلك
المبدأ ميل مستديرا وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل مستديرا
فيل الميل المستدير من خارج متحرك من خارج متحرك مسافة في
اذ لا يتصور وقوع الحركة في ذلك ويكون ذلك الامان الاقصر
زمان حركة ذي ميل طبعي يكون ذلك الميل معادنا لميل الغير
محالفا اياه في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة العنصرية في عين
المسافة والا لكان الشيء ابي الحركة مع العاين وهو الميل
الطبعي كمولاهم والذات كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله ما قبل
العاين فيه عدم جميع الغوايف فيمكن ان يكون خاليا
عن الميل ومقارنا لعاين آخر يوازي ذلك العاين الميل
الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عدم الميل
قوله في ذلك لا وقوف هو ان ان حركة النار متحركة بتأثير العاكس
ان يكون في المبدأ قبل مستديرا متحرك به ويمكن تقدير الدليل على
يكفي فيه امكان الحركة تحت الذات ولا يجري فيه العناين
بان يقع التحريك الغير للفلك ممكن وما يقبل تحريكه فليدلم
من مبدأ ميل طبعي وما امتنع في الفلك الميل المستدير كان ذلك
المبدأ ميل مستديرا وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل مستديرا
فيل الميل المستدير من خارج متحرك من خارج متحرك مسافة في
اذ لا يتصور وقوع الحركة في ذلك ويكون ذلك الامان الاقصر
زمان حركة ذي ميل طبعي يكون ذلك الميل معادنا لميل الغير
محالفا اياه في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة العنصرية في عين
المسافة والا لكان الشيء ابي الحركة مع العاين وهو الميل
الطبعي كمولاهم والذات كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله ما قبل
العاين فيه عدم جميع الغوايف فيمكن ان يكون خاليا
عن الميل ومقارنا لعاين آخر يوازي ذلك العاين الميل
الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عدم الميل

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار
والوجه الثالث في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار
والوجه الثالث في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار
والوجه الثالث في الاستدلال على ان الطبع لا يتغير
في المبدأ بل يتغير في المقدار

انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 يقف في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم الى
 الى اجزاء متناهية كحالات كمال المسافة لا ينقسم الى اجزاء متناهية
 كل واحد منها مائة فتر فان اية حركة فرضت اذا تجر على اية
 وجه اريد كان كل جزء من زمانها كان طرفا لجزء من اجزاء تلك
 الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة وهو
 ايضا في نفس ايضا مائة فتر فهاهنا الحركة من حيث هي صالحة لا
 يقع في اي جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلا
 تقتضي الحركة قدرا معيناً من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي
 مطلقاً ان يقال ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة
 التي يوجد في مسافة مخصوصة تقتضي قدراً معيناً من الزمان
 القوة الحركة واللبس في المسافة المعينة مع قطع النظر عن
 ثم ان الزمان يزاد بسبب المعاقبة فيكون بعض من الزمان
 بازا المعاقبة وتقتضي منه بازا الحركة باعتبار الدور المذكورة فيجب
 اشتراك الاجسام الثلاثة فيما كان من الزمان بازا الحركة باعتبار
 تفرضت في الاجسام فيها ما زاد عليه يكون بازا المعاقبة
 قال لا دام لا استحالة في كون الجسم البسيط الذي لا يقبل
 انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع

فيكون الجسم البسيط الذي لا يقبل
 انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع

انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع

انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع

فيه متساوي في السعة لا اذا كان الميل القليل عابثاً ولم لا يجوز ان يكون
 بالعائق من نسب الضعف الى حيث يقع لا اثر معاودة كما ان
 قطرات الماء اذا انما كانت وتكثر اثر في نفوذها ولا تميز اصلا
 لقطرة فيه ونحو ذلك انما يلزم من فرض حركتها في الجسم الذي لا
 ميل فيه او من فرض الميل الذي ينسب الى الميل الاول كنسبة زمان
 عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول لانهم يتبعون حركة الجسمين اللذين
 بالقسم الى خلف جهة ميلهما ولا للجماع الاول المذكورة اذ لا
 مشاهد للبقايا في الكثرة واستحقاقها في مبنية على الثاني بين
 الامر المجتهد وهو مشتق منها بالضرورة فان فرض الميل على النسبة
 المذكورة ممكن يمكن ان يقال نسب مرات الميل حسب القوة
 والضعف في الناحية غير متساوية لكن عدوية ونسبة الزمان الى الزمان
 بمقادير وقد برهن انكسار على انه يجوز ان يكون المقدار النسبة
 الى مقدار اخر لا وجه في تلك النسبة بين النسب عدوية فهذا انما
 يلزم من فرض حركتها في الجسم الذي لا ميل فيه صلا حركتها فيكون
 وتقول ايضا ان الفلك لا يكون في طبعه ميل مستقيم والافلاك
 الطبيعية القائمة الواحدة تقتضي للآخرين التناقص في مقدارها
 لا لانهم المعاقبة بين الميل المستقيم المستقيمة ولا اجتماعها في الكثرة

انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع

انما يقف في ذلك الموضع ونحوه انما يقف في ذلك الموضع
 وان لم يكن وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 كما ان في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 لعان وجوده في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع
 المحقق في ذلك الموضع انما يقف في ذلك الموضع

المذهب وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم الى جهة واحدة
 تقتضي صرفه عنها ثم اذا المستديرة لا يقتضي التوجه الا ان يقتضي الصفت
 وليس سلم ان كانت فيجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة لثلاث
 متساويات باعتبارين متقابلين **فصل في ان الفلك**
 لا يقبل الكون والفساد وما يطلقان بالاشتراك على معنيين على
 حدوث صورة نوعية وزوال اخرى وعلى الوجود بعد الزوال والعدم بعد
 الوجود والعدم قبل الوجود **فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد**
 افتراضا اما ان لا يقبل الكون والفساد فانه محذور للجهات والاشياء
 من المحذور للجهات يقبل الكون والفساد واما الصغرى فتقدر
 لقدرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فهو صورة طبيعية
 حيز طبيعي للصورة الفاسدة حيز اخر طبيعي لما ينبت ان كل جسم طبيعي
 له دليل على ان الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعي
 للصورة الفاسدة بل هو فوقه على ان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعا
 مختلفان بالبنوع وهو م لان الامور المتماثلة بالبنوع حاز ان
 في لازم واحد وكل ما يندلج انه اي ما يكون له صورته الى انه حيز
 طبيعي للصورة الفاسدة حيز اخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة
 لان الصورة الحادثة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في حيز غير طبيعي

غريب يقتضي مستقيما الى جهة الطبعي وان حصلت في غير
 فالصورة الفاسدة كانت قبل الفاسدة فاصلة في غير غريب
 فكانت لغرض مستقيما الى جهة الطبعي والفلك لا يقبل
 الحركة المستقيمة ^{في جهة واحدة} هنا بحث اذا لم يكن للاجزاء معنى المكان ولا يلزم
 حمله هنا على الدعم منه واما ان لا يقبل الخرق والالتزام فلهذا
 ايضا يتبادر عند حصول الكون والف بالحرارة المستقيمة
 كذلك بل مما يستلزم ان لها انما يحصل بالحرارة المستقيمة لا جزاء
 الفلك وقد مر ان المراد به اي الحركة الدائرية مطلقا فلا حاجة الى
 ما كلف بعضهم من انه لابد للخرق والالتزام من افتراق الدجاء والخرق
 المستديرة بالحرارة المستقيمة او مستديرة فالخرق والالتزام
 اما ان يكون بالمستقيمة او بالمستديرة وما حال ذلك اما الاول فلما
 بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلهذا الخرق
 والالتزام بالحرارة المستديرة بان تحرك بعض الدجاء على الدجاء
 في جهة وتتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة للدجاء في اولى
 لكن هذه الدلائل المختلفة مستحيلة على الفلك لأنها لو وجدت
 كانت اما طبيعية او فاسدة او ارادة والحال انما الطبيعية فلا
 الفلك وطبيعية واحدة لا يقتضي الدجاء وأما غير ذلك

[illegible][illegible]

فصل في معرفة حقيقة الحركة
والا القصة فلما تقر عندكم انه لا تاسر هناك واما الارادة
فلان الفلك لبسطه عادم للذلات الجسمانية المختلفة
التي بواسطتها يصدر تلك الدافعة المختلفة عن نفس الفلكية
فصل في ان الفلك يتحرك على الدائرة
والا لان الحركة الحافظة للزمان هي التي كان الزمان مقدارها
اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة المستقيمة
في عرفهم هي الحركة الدائرية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولذلك ان الترويد بينهما غير عام لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملازم بكل واحد
فيما بعد ان يحل الحركة المستقيمة عما يقع على الخط
المستقيم وبصيرتها مجال المناقشة في الحصر اوسع للاجانب
ان يكون مستقيمة لانها انما ان يذهب الى غير
النهاية او يرجع للسبيل الى الاول واللازم وجود بعد
غير متناه هو ان لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست
بحد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى
الغاي لا نها لو رجت الحانت بنتهى الى طرف قبل
الرجوع فيكون منقطعة لان بين كل حركتين متحركتين

فصل في معرفة حقيقة الحركة
والا القصة فلما تقر عندكم انه لا تاسر هناك واما الارادة
فلان الفلك لبسطه عادم للذلات الجسمانية المختلفة
التي بواسطتها يصدر تلك الدافعة المختلفة عن نفس الفلكية
فصل في ان الفلك يتحرك على الدائرة
والا لان الحركة الحافظة للزمان هي التي كان الزمان مقدارها
اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة المستقيمة
في عرفهم هي الحركة الدائرية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولذلك ان الترويد بينهما غير عام لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملازم بكل واحد
فيما بعد ان يحل الحركة المستقيمة عما يقع على الخط
المستقيم وبصيرتها مجال المناقشة في الحصر اوسع للاجانب
ان يكون مستقيمة لانها انما ان يذهب الى غير
النهاية او يرجع للسبيل الى الاول واللازم وجود بعد
غير متناه هو ان لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست
بحد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى
الغاي لا نها لو رجت الحانت بنتهى الى طرف قبل
الرجوع فيكون منقطعة لان بين كل حركتين متحركتين

فصل في معرفة حقيقة الحركة
والا القصة فلما تقر عندكم انه لا تاسر هناك واما الارادة
فلان الفلك لبسطه عادم للذلات الجسمانية المختلفة
التي بواسطتها يصدر تلك الدافعة المختلفة عن نفس الفلكية
فصل في ان الفلك يتحرك على الدائرة
والا لان الحركة الحافظة للزمان هي التي كان الزمان مقدارها
اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة المستقيمة
في عرفهم هي الحركة الدائرية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولذلك ان الترويد بينهما غير عام لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملازم بكل واحد
فيما بعد ان يحل الحركة المستقيمة عما يقع على الخط
المستقيم وبصيرتها مجال المناقشة في الحصر اوسع للاجانب
ان يكون مستقيمة لانها انما ان يذهب الى غير
النهاية او يرجع للسبيل الى الاول واللازم وجود بعد
غير متناه هو ان لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست
بحد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى
الغاي لا نها لو رجت الحانت بنتهى الى طرف قبل
الرجوع فيكون منقطعة لان بين كل حركتين متحركتين

فصل في معرفة حقيقة الحركة
والا القصة فلما تقر عندكم انه لا تاسر هناك واما الارادة
فلان الفلك لبسطه عادم للذلات الجسمانية المختلفة
التي بواسطتها يصدر تلك الدافعة المختلفة عن نفس الفلكية
فصل في ان الفلك يتحرك على الدائرة
والا لان الحركة الحافظة للزمان هي التي كان الزمان مقدارها
اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة المستقيمة
في عرفهم هي الحركة الدائرية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولذلك ان الترويد بينهما غير عام لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملازم بكل واحد
فيما بعد ان يحل الحركة المستقيمة عما يقع على الخط
المستقيم وبصيرتها مجال المناقشة في الحصر اوسع للاجانب
ان يكون مستقيمة لانها انما ان يذهب الى غير
النهاية او يرجع للسبيل الى الاول واللازم وجود بعد
غير متناه هو ان لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست
بحد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى
الغاي لا نها لو رجت الحانت بنتهى الى طرف قبل
الرجوع فيكون منقطعة لان بين كل حركتين متحركتين

مختلفتين كون لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود
حال الوصول لانه يفعل الاتصال حال الوصول استحالته
ان يفعل الوصول قيل عليه لانه ان الميل فاعل الوصول
حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو موعده للوصول كالحركة
فلا يجب بقاءه مع المفعول وكلما كان الميل الموصل
موجودا لم يحدث فيه ميل يفيض كونه غير حاصل يعني
الوصول للاستحالة اجتماع الميولين الذاتيين المتساويين
في الجهة او روي عليه الدوام بان لا يتم الاستحالة المذكورة
اقول كلامه يعني على ان الميل مسبب الدافعة ولعلم اراوا
بالميل بين نفس الدافعة فانه قد نطق عليها ايضا ولا
شبهة في تلك الاستحالة قال الشيخ لا يصح ايا
قول من يقول ان الميولين يتجهان فكيف يمكن ان
يكون الشيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل الشيء
عنها ولا تظن ان الحجر المرمي اني فوق فيه يسيل
الى السفل البتة بل فيه مبدء من شأنه ان يحدث
ذلك الميل اذ ازال العائق فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه ميل الوصول وكل واحد من الميولين

فصل في معرفة حقيقة الحركة
والا القصة فلما تقر عندكم انه لا تاسر هناك واما الارادة
فلان الفلك لبسطه عادم للذلات الجسمانية المختلفة
التي بواسطتها يصدر تلك الدافعة المختلفة عن نفس الفلكية
فصل في ان الفلك يتحرك على الدائرة
والا لان الحركة الحافظة للزمان هي التي كان الزمان مقدارها
اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة المستقيمة
في عرفهم هي الحركة الدائرية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
ولذلك ان الترويد بينهما غير عام لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملازم بكل واحد
فيما بعد ان يحل الحركة المستقيمة عما يقع على الخط
المستقيم وبصيرتها مجال المناقشة في الحصر اوسع للاجانب
ان يكون مستقيمة لانها انما ان يذهب الى غير
النهاية او يرجع للسبيل الى الاول واللازم وجود بعد
غير متناه هو ان لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست
بحد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى
الغاي لا نها لو رجت الحانت بنتهى الى طرف قبل
الرجوع فيكون منقطعة لان بين كل حركتين متحركتين

هذا هو الوجه الثاني في كون
الوصول الى المكان لا يتوقف
على كون الجسم متحركا
او ساكنا بل يتوقف على
الوقت الذي يحتاج اليه
للمضي من مكان الى
مكان اخر

وهذا هو الوجه الثالث في كون
الوصول الى المكان لا يتوقف
على كون الجسم متحركا
او ساكنا بل يتوقف على
الوقت الذي يحتاج اليه
للمضي من مكان الى
مكان اخر

وهذا هو الوجه الرابع في كون
الوصول الى المكان لا يتوقف
على كون الجسم متحركا
او ساكنا بل يتوقف على
الوقت الذي يحتاج اليه
للمضي من مكان الى
مكان اخر

والوجه الخامس في كون
الوصول الى المكان لا يتوقف
على كون الجسم متحركا
او ساكنا بل يتوقف على
الوقت الذي يحتاج اليه
للمضي من مكان الى
مكان اخر

وكذا الحال في جميع ما ذكرنا
واذا كان كل واحد منهما اي من
الدين زمان لا يتحرك فيه الجسم
تعاقب الدين فيكون الايمان مركبا
من اجزاء لا يتجزئ
وهي الانات ويلزم منه تركب
الساعة من اجزاء لا يتجزئ
لان طبائعا اي السافة على الحركة
المنطقية على الزمان
هفت هذا يدل على وجود زمان
بين الدين واما انه
لا يتحرك فيه الجسم فلا بد
لو تحرك فاما ان ذلك الطرف المذكور
فيلزم ان لا يكون للجسم وصول
في المكان الذي فيه فضاة
ان الوصول اليه او عنه فيلزم
وجود الميل قبله
اذ الحركة عنه انما يوجد بالميل
الثاني اعلم ان الحركة المنطقية
هي ان المتحرك ينتهي انما يصل اليه
في ان واذا تحرك عنه بعد كونه
واصله اليه فلا محالة يصير مقارنا
ومباينا له في ان ايضا ولا يمكن
اتحاد الدين والكان فاصلا
الي المنتهى ومباينا له معا فوجب
تفريقا بالذات في ان
استحال تشابها بل لا تخل زمان
بينهما لا يستلزمه القول
بالجزء وذلك لان زمان
سكون اذ لا حركة

واذا ثبت ان الدين زمان في الجسم
وانقطع فيه الحركة لزم انقطع الزمان
لان قطع من وقت في الحركة

الفرق بين الشهوة والشيء
اعطى للميل داخل في الشهوة
بجملته الشهوة

هذا كذا
والله اعلم
بما لا يعلمون

بما لا الى ذلك الحول ولله عنة وهدى الحجة بعينها قايمة في
الحول والمفوضة في المسافة المتصلة التي لقطعها
حركة واحدة وقد ابطالها الرئيس الشيخ في الشفاء
بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع فهاك
ان يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان يصدق
فيه على المتحرك انه مفارق مبين لذلك الحول الذي
هو المنتهي فان عنوانا بان المباينة طرفة زمان المباينة
تختار ان ذلك الدن هو بعينه ان الوصول بان
يكون حدا مشتركا بين زمانين الحركتين وان عنوانا
به انا يصدق فيه على المتحرك انه مبين راجع تختار
انه معاير لذلك الوصول وان بين الدين زمانا
لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو
زمان بعض حركة الرجوع فان كل ان يفرض في زمان
وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ابتداء الرجوع
بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل

الرجوع
في الزمان
المتحرك
في الزمان
الساكن

هذا كذا
والله اعلم
بما لا يعلمون

الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة واقول
قد ظهر مما ذكر ان العدول عن الحجة الشهيرة مع الظاهر
الى ان الاحول الى كما فعله المصنف بعيد جدا
نعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فكون
مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة واللازم انقطاع
الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة واذ
الحركة مستديرة تحتل الدوام للحركة الفلك فاذا
الفلك اي احدهم الا فلك وهو الفلك الاعظم
عليه راى انهم يتحرك على الاستدارة واعاد هو لمط اقول
فيه بحث للتحال ان يكون لبعض الكواكب حركته
مستديرة على نفسه مستمرة ابد او يكون الزمان
محفوظا بها هداية يرتفع بها شبهة في كذا
بعض الحكماء على انه لا يجب تحلل السكون بين
الحركتين قالوا لوجب ذلك فاذا فرض انه رتب
هبة الى فوق وتلا في في الجوهيلد ساقط بحيث

يكون

قياس سطحها سطح وترجع ح لا محالة فيجب تسوية سطحها
 حركتها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل
 واللازم بط اذا كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الجو
 بمصادمة الحبة فاجاب بان الحبة الرمية الى فوق عند
 نزول الجبل ينتهي حركتها الى السكون لا تقطع الحركة
 الصاعدة في ان اللدقات وعدم الهابطة فيه اذا كانت
 لا توجد الدقة في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل
 لان سكونها اني ولا يستمر زمانا فاما وان حصل
 فيها الميلان لكنها ليس في الدقة المتعاقبين ليكون
 ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان في ان اللدقات
 لعدم تمايزها الذاتية احداهما هو الميل الصاعد وعرضه
 الآخر هو الميل الهابط الحاصل من جهة الجبل كالجرف
 الى فوق بحس من الارتفاع ميلها بطل هو ميله الذاتية
 الطبيعي وبحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميله
 صاعدا وهو ميله العرضي الحاصل له من جهة الارتفاع

في تلك الحالة

الارتفاع وحركة الجبل زمانية وليس بينهما اي بين هذه الحركة التي
 توجد في زمان وبين ذلك السكون الذي يوجد في آن هو
 مبدأ ذلك الزمان وينضم وينقطع بعده مما نلاحظه
 ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث او المراد
 بالميل العرضي ما لا يقوم بالتحرك بل بما يحاويه ويقارنه
 على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان الميل الهابط
 للحبة ليس من جهة القبيل والفرق بينه وبين الميل
 الصاعد المحجج المرفوع بين وقد كجاب ايضا بان
 الحبة لا تماس الجبل بل اذا وصلت ركيه اليها وقفت
 ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي ذكرتم من
 تلاحقهما فرض محال ويجوز استدلال المحال الذي هو توقف
 الجبل بان وقوف الجبل في الجهد غير مستحيل بل مستبعد
 لكن الضرورات الطبيعية يقتضي امور يستبعد معا
 العقل كحالة الخلاء **فصل** في ان الفلك

متحرك بالارادة فان حركته الذاتية لو لم يكن ارادية

فانه اذا خبط وسطا حادثة
 حادثة بميلاته بالارادة
 خبط بطولها او عرضها
 فاذ ارفع الجبل ارفع
 الجبل وان كان مستقيما
 لا محالة الخلاء

كانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية
 الحركة الطبيعية هرب عن حال متخافة وطلب حال مألوفة
 وذلك في كل من الهرب والطلب في الحركة المستديرة اما ان
 لا يمكن ان يكون هربا فلا ان كل نقطة المناسب ان يقبل كل وضع
 يتحرك عنها الجسم بحركة المستديرة فحركة عنها توجه اليها
 الهرب عن الشيء بالطبع استحالة ان يكون توجه اليها فان قلت
 لو كان ترك كل وضع في الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك
 الوضع لاستحالة كون حركة الفلك دائرية ايضا والى كان ذلك
 الوضع مراد او غير مراد في حالة واحدة قلت يجوز ذلك في اثنين
 فان مبداء الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اغراضه فلا
 ما اذا كان عديم الشعور فلا يتصور هناك اختلاف الجهات
 والاغراض وهما بحث لانا لانهم ان ترك وضع هو التوجه
 الى ذلك الوضع بل الى مثل ضرورة انعدام ذلك الوضع واستتاع
 العادة المعلوم واما انها ليست طالبة بل طلبا لحالة ملائمة فلا
 كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركة المستديرة فحركة اليه هرب عنه والتوجه

في الحركة المستديرة
 لا يمكن ان يكون هربا
 فلا ان كل نقطة المناسب
 ان يقبل كل وضع

والتوجه الى الشيء بالطبع استحالة ان يكون هربا عنه ولان
 الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته
 قيل انما يلزم ذلك في كانت الحالة المطلوبة امراد الحركة
 يتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا
 وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لما
 تقتضي التاوي الى غير فيكون المطلوب لك الغير ويكون ان يقبل
 لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة مثل
 الحالة المطلوبة لا رتبا وحالة اخرى يلم جرا الى غير النهاية حتى
 كما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلا
 يتحرك دائما والحركة المستديرة للفلك ليست كذلك ولا جائزا
 تكون قسرية لادن القسرية خلاف ميل تفضيل الطبع فحيث لا
 طبع لا قسرية بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركة المستديرة
 طبيعية ان لا يكون له ميل طباعى مخالف لهذه الحركة
فصل في ان القوة المحركة للفلك تقوى على انفا
 اي دورات غير متناهية بحسب المدة والعدة ولا شيء

في الحركة المستديرة
 لا يمكن ان يكون هربا
 فلا ان كل نقطة المناسب
 ان يقبل كل وضع

من القوى الجسمانية المتشابهة الحادثة في الجسم البسيط المنفصلة
كذلك فالحرك للفلان ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان
القوة الجسمانية المذكورة لا تقوى على تحريكات غير متناهية
كل قوة جسمانية ذكرناها هي قابلة بتجزئ الجسم لتجزئ الى
اجزاء كل منها قوة والجزء اي كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم
يقوى على شئ منتهى نسبه الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل شئ
كنسبه جزء الجسم الى كل وحدة تقوى على تحريك تلك الاشياء والدلائل
الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم وبالدليل اي كل القوة
بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه وبالدليل اي التاثير هف
اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول
الحركة الا باعتبار قوتين حلت فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان
الجسمان متساويين في قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم
تفاوت هناك الذي المكين في التفاوت في الحركتين على
نسبة تفاوتهما ومتى كان كذلك فالجسم القوة كلها لا تقوى على
غير المتناهية لان الجزء منها اما ان يقوى على حلة متناهية من

من مبداهين او على حلة غير متناهية والثاني بطل اذا لم يقوى
من تلك المبداه على ما هو زائد نسبه الزيادة على غير المتناهية
المتسق النظام هف قبل حلة انما قيل غير المتناهية بالمتسق النظام
لان الزيادة المتصلة على غير المتناهية اذ لم يكن النظام متساويا
غير متحيلة كالشهور والسنين المتناهية فانها غير متناهية مع
الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم للوف المتقن هف والله
المتضا هف الى غير النهاية وتوضيح ان المراد يكون غير المتناهية
متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم
من اتصال الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانها لا
يحاط بها الا باعتبار العدد العارض للجزء المفروضة للزمان ولا
يبقى من الاتصال والاتساق وما قيل من انه يدور عليه ما لا يرفع
عنه وهو ان الاتساق لا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن رفعه
بان المتطوقات على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا
يما فيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض للجزء المفروضة
وقد يقال ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع

تخلصه ان

ونعني بالزيادة على غير التناهي القديم الانقطاع الزيادة عليه
 في جهة عدم تناسله وذلك للزم فيما نحن فيه لغرض وقوع
 التحركين من مبدؤ واحد ويكون هذا القيد احرازاً عن الزيادة
 على غير التناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة
 كسنتين من الحوادث الغير التناهي ممتدتين من مبدئين
 مختلفين احدهما من يوم والآخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم
 او بعده والدليل على هذا ان المصلم يذكر قيد كون الزيادة
 في جهة عدم التناهي ولابد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدون
 غير مستحيلة واما اللزاق بمعنى الاتصال بالمكان واجب الذكر
 ايضا لعدم الاستحالة بدون الدال المصمر ذكره لظهوره في
 الحركة اقول زيادة غير متناهية على غير متناهية انما يستحيل اذا كانا
 امتدادين مبدئين احدهما ان لم يكن امتدادين كاعداد الشهور
 او مكن مبدئين احدهما اذا اعتبر خط غير متناهية مبداء وسط
 خط ان كان كذلك فله الاستحالة في الزيادة المذكورة وللابعد ان يكون
 قول المشتق النظام إشارة الى هذين القيدين وقد يفتقد لدم ان

ان التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدؤ
 حتى يلزم المحال لم لا يجوز ان تقع التفاوت في الخلال
 لاختلاف الحركتين في السرعة والبطء فعلم ان الحركتين
 يقوى على جملة متناهية والحركة الاخرى متناهية للمجموع لا يقوى
 على غير المتناهي للدين انضمام المتناهي الى المتناهي مرات
 متناهية لا يوجب اللانهاية وانما كانت مرات الانضمام
 متناهية لان القسمة الى رحمة الممكنة للجسم متناهية وقيل
 من ان الجسم لا يقسم الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه
 على وجهه لا ينافي ما ذكرناه فثبت ان كل ما يقوى عليه
 القوة الجسمانية من الحركات فهو متناهية **فصل**
 ان الحركة القريب اي ببلد واسطة محرك آخر للفلك
 قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال البينا
 في ان كلا منهما محل ارتكاز الصور الجزئية الدال الخيال
 مختص بالماغ وهي سارية في جرم الفلك لبطءه وعدم
 رجحان بعض اجزائه على بعض في المحلية وبشيء

منطبقة واعلم انهم اختلفوا في حركات الافلاك الجزئية للكواكب
السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها منزل
مع افلاكه منزلة حيوان واحد ذي نفس واحدة يتعلق بالكوكب
اولا وتعلقها بافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق
نفس الحيوان بقلبه اولادها باعضائه الباقية بعد ذلك بتوسط
فالقوة المحركة منبغثة عن الكوكب الذي هو كالقلب افلاكه التي
هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعليه ان يكون النفوس العقلية
تعايشان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات
وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك
المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا
للكواكب ايضا حركات وضعية فعدد النفوس المحركة على هذا
الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا لان الحركات الاختيارية
يعني الارادية الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة في الغلب
لشوق الى طلب امر ملائم وليس شهوة او الى دفع امر منافر
وليس غضب وبديل على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان

الانسان مريد للتناول لا يشتهي به كما في الدواب البشع ومنه
يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع او الضرر
من غير توسط شوق هناك وغير مريد للتناول لا يشتهي كما اذا
منع مانع من حياء او حمية ثم ذلك الشوق منبغث عن تصور
ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث انه ملائم او منافر فهو
مطابقا او غير مطابق وح اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي
له سبيل الى الاول لان تصور الكلي نسبة الى جميع الجزئيات
على السوية فلو وقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض
وللزم التخرج بالمرجح فبذلك الحركات الجزئية الارادية
له تصورات جزئية قيل لو كان المعبر في صدد الفعل
الجزئي التصور الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث انه
يمنع من وقوع الشبهة يتوقف على وجوده لانه قبل حدوث
السواد المعين مثله لا يتصور الا سواء اعين في هذا
المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذا القيود
الكائنات الوفا لا يكون الا طبا واما تصور السواد من

المجلة العلمية
عدد ١٠٠
الطبعة الأولى

حيث شخض المانعة من فرض الاشتراك فلا يحصل الابدع وجود
في الخارج فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا خارج
عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده متوقف على حصوله في الجنا
لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على
تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول
الجزئي في الخارج مبدء الحصول في الخارج ولا يلزم الدور وكل
ما له تصور جزئي فهو جسماني هذا لا يصح على الطلاقة اذ لا يلزم
فحص الجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة
ترتسم في النفس لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر
وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر
لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلافها في القوة عند الصور
بالصغر والكبر او لاختلافها في المحل من المدرك قبل المحصر
لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالتكامل السواد والبياض
واجيب بان المفروض ان بينهما قولت واما في الادراك
باشخضها بمنع وجود التماثل في ما بهيات الاعراض لا يشك

في الجنا
فقد يكون حصوله في الجنا
فقد يكون حصوله في الجنا

باب الحاشية لا يقال ان يكون لاختلاف شخضاتها لا يسيل
الي الاول لا تسلم في الصورتين من نوع واحد لا يسيل الي
ان لا يكون الصور المختلفة بالصغر والكبر لا تجب ان تكون
ماخوذة من خارج ففحين القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة
مرتبة منها في محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصغيرة
فيقسم المدرك له محالة في الوضع وما هذا انه فهو جسماني قيل قد
ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحركات
الغير المتناهية والنفس المنطبقة للفكر في قوة جسمانية فكيف
صدرت عنها هذه التحركات الغير المتناهية وهل هذا
الذي تناقض صريح واجيب عنه بان ما ودي الحركات الفلكية
هي الجوهر المعرف بواحدة فوسما الجسمانية المنطبقة في اجزائها
والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة انا
غير متناهية لا على ان لا يكون واسطة في صدور تلك الآثار
وربما نطابقا لاجزاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها
واسطة في صدور تلك الآثار التي لا تتناهي جاز ايضا كونهما

تاریخ احمدی

وبالعكس نراها ما اشتبه بهم وقال الشيخ ان الصاعقة تنزل
من اجسام نارية تارفعها السخونة وصارت لا تستل
البرودة على جوهها مكائفة تلوح ما ذكره كانت اجزاء
النار تنقلب الى اجزاء ارضية صلبة بلاد واسطة وايضا قد
صروا بان النار القوية تجعل الاجزاء الارضية نار لان الماء
الصافي ينقلب في زمان قليل حجر القرب منه في الحجم
مجالان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجر ابعدا
فما لبث الماء ليتغير او انضوب وقيل ذلك معارض في عين
السياسة وهي قريبة من بلدة مراغمة من بلاد اذربيجان
وماءه ينقلب حجر امرارا حجر يحل الخيل الكسيرة ما عود ذلك
بشيرة مليا اما بالاجزاء او بالسخن مع ما يجري مجرى الخ
كالنوش ورغم ان اشته بالمال وقد يقا ان ارباب الكبر
يتخذون مياه حارة ويحلون فيها اجزاء اصلية حجرية
حتى لا يبرئ ما جارية وكذا الهواء ينقلب كما يرى في قعر
الجبال فان فظ الهواء السدة البرودة يبرأ وينقلب

البرودة على جوهها مكائفة تلوح ما ذكره كانت اجزاء النار تنقلب الى اجزاء ارضية صلبة بلاد واسطة وايضا قد صروا بان النار القوية تجعل الاجزاء الارضية نار لان الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجر القرب منه في الحجم مجالان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجر ابعدا فما لبث الماء ليتغير او انضوب وقيل ذلك معارض في عين السياسة وهي قريبة من بلدة مراغمة من بلاد اذربيجان وماءه ينقلب حجر امرارا حجر يحل الخيل الكسيرة ما عود ذلك بشيرة مليا اما بالاجزاء او بالسخن مع ما يجري مجرى الخ كالنوش ورغم ان اشته بالمال وقد يقا ان ارباب الكبر يتخذون مياه حارة ويحلون فيها اجزاء اصلية حجرية حتى لا يبرئ ما جارية وكذا الهواء ينقلب كما يرى في قعر الجبال فان فظ الهواء السدة البرودة يبرأ وينقلب

ويتفطر دقة من غير ان ينقلب في اليها سحاب من موضع آخر او
ينعقد من بخار متصاعد الشيخ قد حكى ان ثبوت ذلك جبال
طبرستان وطوس وغيرها وقد ثبت به اهل المسكن الجبلية مثال
ذلك كثره الماء ايضا ينقلب هو او بالحر كسايت هدمي النبا
المسلولة المطروقة في الشمس وعند غليان القدر وكذا الهواء
ينقلب كما حكى كور الحداوين اذ ايسدت الماء الذي يدخل
فيها الهواء الجدد والحق في النفخ والنار ايضا ينقلب هو او ثما
يتا هدمي المصباح فان ما يفصل عن شعلته لو بقيت غارا
لرايت ولا حرق سقف الجنة فاذا انقلبت هو او ثما
النار الكاينة في كور الحداوين ينطفئ وتغير هو او ثما ونقول ايضا
الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها قيل
في الكيفيات مثل السخن والبرد مع بقاء الصور الطبيعية بذاتها
ولو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك
يخفى عليك ما ذكره غير ظ في جميع الكيفيات كسائر العناصر
والب يظن لو كانت حقيقة او اضافية ليشمل الكلام

البرودة على جوهها مكائفة تلوح ما ذكره كانت اجزاء النار تنقلب الى اجزاء ارضية صلبة بلاد واسطة وايضا قد صروا بان النار القوية تجعل الاجزاء الارضية نار لان الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجر القرب منه في الحجم مجالان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجر ابعدا فما لبث الماء ليتغير او انضوب وقيل ذلك معارض في عين السياسة وهي قريبة من بلدة مراغمة من بلاد اذربيجان وماءه ينقلب حجر امرارا حجر يحل الخيل الكسيرة ما عود ذلك بشيرة مليا اما بالاجزاء او بالسخن مع ما يجري مجرى الخ كالنوش ورغم ان اشته بالمال وقد يقا ان ارباب الكبر يتخذون مياه حارة ويحلون فيها اجزاء اصلية حجرية حتى لا يبرئ ما جارية وكذا الهواء ينقلب كما يرى في قعر الجبال فان فظ الهواء السدة البرودة يبرأ وينقلب

المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج جامعاً أو لا تصغر
 واجتمعت وتمازت في الرب وفعل بعضها في بعض فقولنا
 أي كيفياتها المتضادة قبل المراتبها والكيفيات هنا
 هو التخاليف مطلقاً لا التضايف الحقيقي المصطلح الذي يكون
 بين الشئين في غاية الخلاف واللام يمكن الكلام متناولاً
 للمزاج الثاني كزاج الذهب الحاصل من اقتران الزنجفر
 والكبريت لأن مزاج الزنجفر ليس في غاية البعد عن
 مزاج الكبريت لثبوتها ورواد ذلك بأنه لا حاجة إلى حمل
 الكلام على خلاف المصطلح كان المركبات بعض حار
 بعضاً بارداً وبعضاً رطباً وبعضاً يابساً فكما أن بين
 والبياض على الإطلاق تضاداً وغاية الخلاف كذلك بين
 الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكل واحد منها صورة
 كيفية للأخر فالان خديبه ما ذهب إليه بعض المحققين من
 أن الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو
 الكيفية للانفس فان الحرارة مثل تلك صورة البرودة والبرودة

المسمى
 للمزاج الثاني
 كزاج الذهب

نكم

كصورة الحرارة وانكسار صورة البرودة لا يجب ان يكون
 بصورة الحرارة بل قد يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء
 القاتر اذا امتزج بالماء شديد البرد يكسر صورة برودتها
 وكذلك انكسار صورة الحرارة لا يلزم ان يكون بصورة
 البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة فالأما القليل البارد
 اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة يكسر صورة حرارتها
 فيحصل كيفية متوسطة توسط ما بين الكيفيات المتضادة
 بحيث تتخزن بالقياس إلى البرودة وتستند بالقياس
 إلى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متساوية
 في اجزائهما يعني يكون الحاصل من تلك الكيفيتين في كل جزء
 من اجزاء المركب مما نال للحاصل في الجزء الأخرى يساويه
 في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالحمل على المزاج
فصل في كائنات الجو هي ما يحدث من العناصر
 للمزاج ووجه التسمية أن أكثرها يحدث في الجو أي بين السماء
 والارض اما السحاب والطر وما يتعلق بها فالسبب الذي

الكيفية لجو لا تتغير في الحقيقة
 بل تتغير في الظاهر بعضاها
 لان تلك الكيفيات كانت سببا في
 حدوثها في الجو فلو لم يكن الجو
 لم تكن تلك الكيفيات

في كل جزء من اجزاء المركب
 مما نال للحاصل في الجزء الأخرى
 يساويه في الحقيقة النوعية من
 غير تفاوت الا بالحمل على المزاج

هذا هو الهواء الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو

فذلك كما تنف اجزاء البحار وهو اجزاء هوائية يمازجها اجزاء
صغار مائية تطففت بالحرارة لتمايز بينها في الحسائية
الصغر الصاعد لان ما يجاورها من الهواء يستفيد
كيفية البرد من الما قبل هذه المقدمة ليست تحليل لا قبلها
بل هي مقدمة تفيدنا في انتهاء البحث حيث قال فان كان
كثيرا فقد يتفقد سحابا ماطر الا قول يمكن توجيه الكلام بوجه
الذي هو في هذه المقدمة مستدركه بان يقر في ذكر وان لا يكون
طبقات الدوني ما يخرج مع النار وهي التي يتولد شي فيها
الارضية المرتفعة عن السفل ويكون فيها كذلك ذات
الدونيات والنباتات وما يشبهها الثانية الهواء الخالص
وهي التي يحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط
باجزاء المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس لان انعكاس
عن وجه الارض يسمى طبقة زهرية وهي من السحاب
الرخد والبرق والشفاعة الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل
اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان

هذا هو الهواء الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو

هذا هو الهواء الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو

مجاورتان للنار والارضين للماء فحاصل كلامه ان كل من
الطبقتين الاخرتين يستفيد كيفية البرد من مخالطة
الاجزاء المائية لكن طبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودها
التي اكتسبتها من مخالطة تلك الاجزاء الوصول اثر شعاع
الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع
عنها تاثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البحر
في صعوده اليها كما شرف بواسطة البرد فان لم يكن البرد
قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للنقل الحاصل من التكاثف
والانجاء فاجتمع هو السحاب لتقاطر هو المطر والخبان
البرد قويا فاما ان يصل البرد الي اجزاء السحاب قبل اجتماعها
اولا يحصل قبل اجتماعها بل يصل معه فان وصل قبل اجتماعها
ينزل السحاب تلقا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل
بعده ينزل بردا ينفخ الازلا واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة
الباردة التي محض سرعة لفلة الحرارة الموجهة للصعود فالتكاثف
كثيرا فقد يتفقد سحابا ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه

هذا هو الهواء الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو
وهو الذي
يكون في الجو

في هذا العلم قد صعد من الابل بعض الجبال صعدا كبيرا

وكانت حتى كانت ملكة مصنوعة على وهدية مكان هو
فوق تلك الغمامة في الشمس كان من تحت من اهل القوة
التي كانت هناك يطرون وقد لا يعتقد ويسمى ضبابا
ويرفع بايدي حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان
قليل فاذا ضرب به البرد اى برد اليل فان لم يجمد فهو الطل
وان اجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى
المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد
فيحصل منه الامطار المذكورة ولذا قيل المص فيما سبق
بالدكري واما الرعد والبرق فبسيما ان الدخان هو اجزاء
نارية يحا لها اجزاء صغار رضية تلطف بالحرارة لتمايز
بينها في الحس الغاية الصغرا اذا ارتفع مع البخار مختلطين
السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب
فما صعد من الدخان لبقاء حرارته او نزل الى الفضل لزالها
فترق السحاب في صعوده او نزوله تمزقا عينا فيحصل

التي كانت هناك يطرون وقد لا يعتقد ويسمى ضبابا

ويرفع بايدي حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان

قليل فاذا ضرب به البرد اى برد اليل فان لم يجمد فهو الطل

وان اجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى

المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد

فيحصل منه الامطار المذكورة ولذا قيل المص فيما سبق

بالدكري واما الرعد والبرق فبسيما ان الدخان هو اجزاء

نارية يحا لها اجزاء صغار رضية تلطف بالحرارة لتمايز

بينها في الحس الغاية الصغرا اذا ارتفع مع البخار مختلطين

السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب

فما صعد من الدخان لبقاء حرارته او نزل الى الفضل لزالها

صوت بابل والرعد بنمزيقة وتغلغل وان شغل الدخان

لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقضية للحرارة
كان برقا اى كان لطيفا او ينطفئ بسرعة وصاعقة
ان كان غليظا ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض واذا
وصل اليها فربما صار لطيفا ينطفئ في الثلج والبرق
ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة
في النار مثلا ولديكر في الدخان احرق من الذوب
كان كسفا غليظا جدا يحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما
يقع على الجبل فيدركه وكما واما الرياح فقد تكون بسبب
ان السحاب اذا انقل لكثرة البرد انزع الى الفضل بعد
لتنحني بالحركة وتخلل الاجزاء المائية في اثناها هو
تمزقا اى رجا وايضا يتموج الهواء بالندفاع المذكور
فيحصل الريح وقد يكون للندفاع يعرض بسبب
السحب من اجسام اولد اختلا في القوام فيدفع الكيف
الرفيف فيهب السحاب من جهة الى جهة اخرى وقد يكون

وتخلل

تمزقا اى رجا وايضا يتموج الهواء بالندفاع المذكور

فيحصل الريح وقد يكون للندفاع يعرض بسبب

السحب من اجسام اولد اختلا في القوام فيدفع الكيف

الرفيف فيهب السحاب من جهة الى جهة اخرى وقد يكون

وترها والخط الذي هو الواقع من الشمس
 على سطح الكرة وهو خط طوله
 المنعكس من الكرة الى سطح
 ومنه من الكرة الى سطح
 منها هو خطك وذا من فاك يبي
 الزاوية الذي و زاوية سموة
 وزاوية الشعاع و اي سموة
 من زاوية طال التي اي زاوية
 الانعكاس كما عرفت من ذلك
 كذا في كل ركن من ركني
 لدراسة الانعكاس في كل ركن

والزاوية التي هي زاوية السقوط
 والزاوية التي هي زاوية الانعكاس
 والزاوية التي هي زاوية السقوط
 والزاوية التي هي زاوية الانعكاس
 والزاوية التي هي زاوية السقوط
 والزاوية التي هي زاوية الانعكاس

والزاوية التي هي زاوية السقوط
 والزاوية التي هي زاوية الانعكاس
 والزاوية التي هي زاوية السقوط
 والزاوية التي هي زاوية الانعكاس

لذلك الهواء بالتداخل في جهة اي ازوايد مقداره بدون
 انضمام جسم آخر اليه وان دفاعه من جهة الي اخرى فيدفع ما
 يجاوره وذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره فيتموج الهواء
 يضعف تلك المدافعة شيئا في غاية ما فتقف وقد
 تحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه تحرك الهواء
 المجاور له الى جهة ضرورة امتناع الخلاء وقد تكون بسبب تردد
 الدخان المتصاعد الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح
 ما يكون سموها اي تكثيفا بكمية سميت محرقة يري فيه حمرة
 شعل النيران لا حراقة في نفسه بالاشعة وقيل باختلاط ببقية
 مادة الشهب لموره بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح
 مختلفة الجهة دفعة في دفع تلك الرياح الاجزاء الارضية فينضو
 تلك الاجزاء بينها دفعة كانهما يلتوي على نفسها وهي الدفعا
 واما فوس فزح فانهما تحدث من ارتام هواء النيران الكبراي
 الشمس في اجزاء رقيقة صغرة صغرة متقاربة غير متصلة مستديرة
 اي نحو غابة الدندرة وبيانه اذا وجد في خلاف جهة

والزاوية التي هي زاوية السقوط
 والزاوية التي هي زاوية الانعكاس

جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع يتحرك الشعاع البصري
 كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اما
 جبل او سحاب كبر وكانت الشمس قريبة من الدفق وادبر
 على الشمس ونظرا الى تلك الاجزاء انعكس شعاع البصر عنها الى
 الشمس فنرى في كل من تلك الاجزاء ضوءا دون شكلها
 لانه تعلم بالتجربة ان الصقيل الذي تنعكس منه شعاع البصر
 اذا صغر جدا في الضوء واللون دون الشكل كانت تلك
 الاجزاء على هيئة قوس مستقيمة اقل من نصف الدائرة و
 بحسب ارتفاع الشمس ينتقص من القوس لتقص الاجزاء التي
 تنعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين وانما
 احتاج حدوها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشيبة جسم
 كثيف لتغير كالمراة فان الشفاف لا يري فيه شيء اذا كان
 وراءه شفاف اخر وانما قيد كون الشمس قريبة من الدفق
 فذلك الاجزاء الرشيبة الكامنة في الجو لطافتها تتخلل شيئا
 بادي في سحابة نصيب من ارتفاع الشمس فان قلت بوضوح ذلك

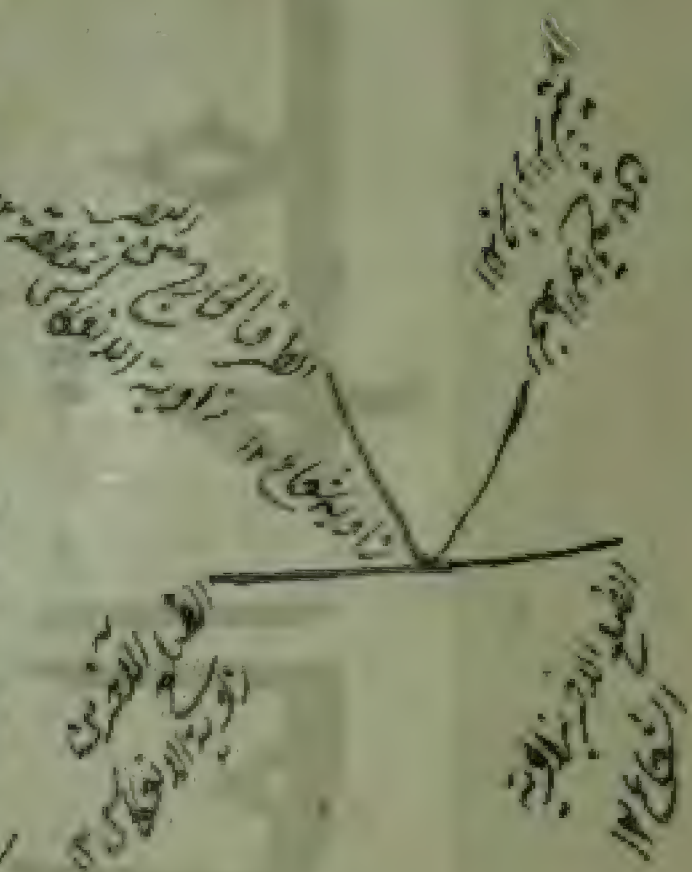
في هذا الموضع
 انما هو في
 في هذا الموضع

يرى في الجواحيث انما ينبغي غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون
 اجتماع الاجزاء الراسية المذكورة على هيئة غير الاستدارة فقلت فالتقريب
 في علم المناظر انما لا بد من ان يكون زاوية الشعاع والانعكاس فاذ
 اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم تنعكس الشعاع من
 كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له تحليل صحيح واختلفت الوانها
 بسبب اختلاف اوضاع النور والوان الغمام المختلفة وقد بقى ان الناحية
 العليا منها لا قربت من الشمس في فيها الاثر في ارضها
 واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اثر في ارضها
 فيها حمرة الى سواد وهو الذي ذكرني وما يتوسط بينهما ان لونه
 متولد من ذين اللونين وهو الكراشي ودردها بان اللون
 الكراشي للباسب هذين اللونين بل هو متولد عن الصفة والواد
 وبان سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها بالقرين البعد
 مع ان النور كان الله تعالى من احد اللونين الى الاخر
 سبيل التدرج فلم يكن اللوان الثلثة مشبهة الاجزاء عند
 الشمس الشيخ قلت احصله واما الحالة فافضل انما كانت

اي لا اعلم وجه اختلاف الوانها

من ارباب مضمون النور في اجزاء راسية صغيرة صفيحة متقاربة
 غير متصلة مستديرة حول النور وبما انه اذا وجد بين المناظر
 والنور الاجزاء المذكورة على وضع شعاع الشعاع البصري في كل
 منها الى النور ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها نور
 دون شكلها سابق فكان مجموعها على هيئة دائرة مائة او
 ناقصة وهي الحالة التي لعلها حدثت المطر لانه على رطوبة
 الهواء واذا انفق ان يوجد سحابان على الصفة المذكورة
 احدهما تحت الاخرى حدثت هناك حالة تحت مائة ويكون
 التخمائية اعظم لانه اقرب اليها وزعم بعضهم انه راي سبع
 مائة معا واعلم ان مائة الشمس ونسبي الظفاة لغير الظاهر
 مائة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد علمي الشيخ في
 ان راي الظاهر تارة الحالة القائمة وتارة الحالة الناقصة على
 الوان قوس قزح واما السبب في بينهما ان الذي كان ابلغ
 جز الماء وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتغل فيه
 فانقلب الى النار وتنتهي بسرعة فهي يرى كالمظني

وبما أنه على ما ذكره المحقق في شرح الآثار أن الأرض تتصل طرفه
 العالي أو لا غم يذهب الاشتغال فيه إلى آخره فيرى الاشتغال
 ممتد على سمت الدخان إلى طرفه الآخر وهو المسمى بالشهاب
 فإذا استحال الدخان الأرضية ناراً صارت غير مرئية فظن
 أنها طفت ليس في ذلك بطفو وإنما كان الدخان غليظاً لا ينطفئ
 النار أياً ما وشبهه ولا بعد غلظه ويكون على صورة ذواته أو
 أوج أو جوارح له قرون وحكي أن بعد السحب سلام زمان
 كثير ظهر في السماء مضطربة من ناحية قطب الشمال وبقية
 السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات
 من النهار إلى الليل حتى لم يكن أحد يبرئ شيئاً وكان ينزل
 الجوشب الهندي والرماد وإن أصل الدخان بالأرض يتصل
 النار فيه نازلة إلى الأرض إذا قل وبسمي الحريق وأما الزلزلة
 وانفجار العيون فاعلم أن البخار إذا احتبس في الأرض من قبل
 إلى جهة وتبرد بها أي بالأرض فينقلب مياهاً مختلطة بأفرا
 جارية إذا قل وإذا كثرت البخار بحيث لا يسد الأرض أوجب اشتقاق



الشمس

اشتقاق الأرض وانفجرت منها العيون قال أبو البركات
 في الاعتبار أن السبب في العيون والقنوات وما يخرج من جوارحها
 هو ما يسيل من الثلوج ومياه الأمطار لا نجد ما يزيد من زواياها
 وتنقص من قصبتها وإن استولى اللهوتية والدخنة النخرة
 في الأرض لا تدخل لها في ذلك وأصح ما بان باطن الأرض في
 الصيف أنه يبرود منه في الشتاء فلو كان سبب اشتغالها
 لوجب أن يكون العيون والقنوات ومياه الدبار في الصيف
 الزيد وفي الشتاء نقص مع أن الأمر خلاف ذلك على ما
 دلت عليه التجربة والحق أن السبب الذي ذكره المصنف وأصح ما
 المنع أن يبدل عينا أنه لا يجوز أن يكون ذلك هو السبب ثم
 لا على أنه لا يجوز أن يكون ذلك سبباً في الجملة فإذا غلظ البخار
 بحيث لا ينفذ في مجاري الأرض أو كانت الأرض كثيفة عديم
 المسام اجتمع طابلاً للخروج ولم يمكنه النفوذ فزادت
 الأرض وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على شق
 الأرض فيحدث صوت هائل وتخرج نار شديدة الحرارة

حاشية على قوله اشتقاق الأرض
 ما في اشتقاق الأرض

فصل في
 لا يشق ان النجوة الدخان المتزجج على طبيعة الدهن في
 المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية يحفظ تركيبه اما
 ان يكون له نشوء ولاء اولد والفا في هو المعدني والاول اما ان
 يكون له حركه ارادية اولد فان في هو النبات والاول هو
 الجوان وقد يقم لينهض دليل على ان المعدني والنبات ليس
 بهما حركه ارادية وان المعدني ليس له اغتذاء ونشوء
 ونمو فابتعدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا قال
 السوحيات المركب ان تحقق كونه ذل حركه ارادة فهو الجوان
 الا فان تحقق كونه ذافا فهو النبات والذ فهو المعدني وقد
 تمسك شو النبات واختباره في الحركه بماث هدم من يلا
 عن سم استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع فانه
 قبل ان يصل الى ذلك المانع يهوج ثم اذا جاوزه عاد الى
 الاستقامة وفي شجر النخل واليقطين امارات شدة
 بذلك تمسك ايضا للاغتذاء المعدني باظهاره المراج
 من حركه النماء الدخيرة والدخنة المحسنة في الارض اذا

في النجوة الدخان المتزجج على طبيعة الدهن في المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية يحفظ تركيبه اما ان يكون له نشوء ولاء اولد والفا في هو المعدني والاول اما ان يكون له حركه ارادية اولد فان في هو النبات والاول هو الجوان وقد يقم لينهض دليل على ان المعدني والنبات ليس بهما حركه ارادية وان المعدني ليس له اغتذاء ونشوء ونمو فابتعدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا قال السوحيات المركب ان تحقق كونه ذل حركه ارادة فهو الجوان الا فان تحقق كونه ذافا فهو النبات والذ فهو المعدني وقد تمسك شو النبات واختباره في الحركه بماث هدم من يلا عن سم استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يهوج ثم اذا جاوزه عاد الى الاستقامة وفي شجر النخل واليقطين امارات شدة بذلك تمسك ايضا للاغتذاء المعدني باظهاره المراج من حركه النماء الدخيرة والدخنة المحسنة في الارض اذا

في النجوة الدخان المتزجج على طبيعة الدهن في المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية يحفظ تركيبه اما ان يكون له نشوء ولاء اولد والفا في هو المعدني والاول اما ان يكون له حركه ارادية اولد فان في هو النبات والاول هو الجوان وقد يقم لينهض دليل على ان المعدني والنبات ليس بهما حركه ارادية وان المعدني ليس له اغتذاء ونشوء ونمو فابتعدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا قال السوحيات المركب ان تحقق كونه ذل حركه ارادة فهو الجوان الا فان تحقق كونه ذافا فهو النبات والذ فهو المعدني وقد تمسك شو النبات واختباره في الحركه بماث هدم من يلا عن سم استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يهوج ثم اذا جاوزه عاد الى الاستقامة وفي شجر النخل واليقطين امارات شدة بذلك تمسك ايضا للاغتذاء المعدني باظهاره المراج من حركه النماء الدخيرة والدخنة المحسنة في الارض اذا

اذا كثرت يتولد عنها ما من العين وغيره واذا لم يكن كثرة
 واختلط على ضرب من الاختلاطات المختلفة في الكم
 الكيف فتكون منها اللجم المعدنية فان غلب النجوة
 على الدخان تولد البشيم والياقوت والبلور والاربيق
 والارصاص وهو اما ابيض وهو القلعي واسود وهو اللدرب
 واذا اطلق الرصاص اريد به ابيض وغيره من الجواهر
 المستفيدة في عد الزبيق والرصاص من هذا القسم
 اما الرصاص فلانه من اللجم والسبق التي تولد من
 امتزاج الزبيق والكبريت ولانه لا شفيف فيه واما
 الزبيق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقر عندهم من انه
 يتولد من جسم ما في خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة
 خالطة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشي بخلاف
 من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة صمغ عذراء
 بها في غاية السخف بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بخلاف
 نراي يحفظها وان غلب الدخان تولد الملح والزاج والكبريت

في النجوة الدخان المتزجج على طبيعة الدهن في المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية يحفظ تركيبه اما ان يكون له نشوء ولاء اولد والفا في هو المعدني والاول اما ان يكون له حركه ارادية اولد فان في هو النبات والاول هو الجوان وقد يقم لينهض دليل على ان المعدني والنبات ليس بهما حركه ارادية وان المعدني ليس له اغتذاء ونشوء ونمو فابتعدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا قال السوحيات المركب ان تحقق كونه ذل حركه ارادة فهو الجوان الا فان تحقق كونه ذافا فهو النبات والذ فهو المعدني وقد تمسك شو النبات واختباره في الحركه بماث هدم من يلا عن سم استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يهوج ثم اذا جاوزه عاد الى الاستقامة وفي شجر النخل واليقطين امارات شدة بذلك تمسك ايضا للاغتذاء المعدني باظهاره المراج من حركه النماء الدخيرة والدخنة المحسنة في الارض اذا

شقوق ٣

والنوت درهم من احتلاط بعض هذه اي الزئبق مع بعض
اي الكبريت تولدت الاجسام الارضية اي الاجسام السبعة
المتطرفة وهي القابلة لضرب المطرقة بحيث لا يتكسر ولا يتفرق
بل تدبس ويندفع الي عمقها فتنتط مثل الذهب والفضة
والخامس الحديد والمارمق والاسرب والقلعي **فصل في**
النبات وله قوة اي صورة نوعية عديدة الشهور عند الاثر
تحتفظ تركيبه ويصدر عنها حركات نباتية في الاقطار المتساوية
نمو افعال مختلفة باللات مختلفة قيل فان الواحد لا
يصدر عنه افعال مختلفة باللات مختلفة وفيه نظر لان
قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد على
تقدير صحة يستلزم ان لا يصدر عن الواحد افعال
مختلفة الا بالجهات المختلفة كوا كانت تلك الجهات
اللات او غيرنا وتسمى نفس نباتية وهي كمال وهو جاتيم به
النوع اعاني حد ذاته كهيئة السير فانه كمال للنسبة السيرة
لانه لا يتم السير في حد ذاته الا بها او في صفاته كالنبات

س
الافعال النباتية كالحاوية
واللاسكة فالافعال
كالجذب والامساك

كالنبات فانها كمال الجسم في الكمال في صفة الاله والاول
كمال اول والثاني كمال ثاني الجسم في ليس المراد منها
ما يقابل الجسم العلوي بل ما يقابل الجسم الصناعي واقتر
به عن مثل الهبة السرية ومنهم من رفع طبيعي على انه
صفة لكمال حتر ازاعن الكمال الصناعي فان الكمال الدل
قد يكون صناعيا يحصل لصنع اللات كمان في السير
قد يكون طبيعيا لا مدخل لصنع فيه الا في يجوز جوهه على انه
صفة جوهي جسم شتمل على الدالة ورفعه على انه صفة
كمال اي كمال ذواته واحترز به عن صور الباطن والظاهر
من جهة ما يتولد ويزيد ويغني في فقط واحترز به عن
النفس الحيوانية واللات نباتية فلها قوة غاذية لا حلقية
الشخص وهي القوة التي تحيل جسم اخر الى من كمال الجسم
الذي هي فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم كل
بدل ما يتحلل عنه بالحرارة العنصرية او غيرنا ولها قوة ثانية
لدخل كمال الشخص والقياس ان يقيم متممة لكنهم راوا موت كماله

في النبذة في الشخص كماله
عنه كماله في حال فخره
في النبذة في الشخص كماله
عنه كماله في حال فخره

الغازية وهي التي تزيد في الجسم في زيادة في انقطاع
 طولها وعرضها وعمقا قيل ان حركتها عن الزيادة الصناعية فحاشا
 لا يكون في الاقطار الثلاثة لان الزيادة الصناعية في بعض
 الاقطار لا توجد بالنقصان في بعض اخرى وفيه نظر لان زيادة
 الجسم في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا ينقصه واذا
 كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف
 الصانع الى السمكة مقدار آخر من السمك حصلت الزيادة في
 الاقطار الى ان يبلغ الى حال النمو يخرج به مبداء الخصال
 والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى حال النشوء وقيل ما خلا
 بقوله علي بن ابي طالب اي بالنسبة لتفضيلها طبيعة المحل وقد يقال
 السمك الورم خارجا ان يقول في انظاره طولها وعرضها وعمقا
 اما السمك فلا بد له ان يزيد في الطول بل في العرض والعرض اما
 الورم فلا يمنع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند
 الكثر من اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في
 اقطار الثلاثة ان يزيد مجموعها من حيث هو مجموع لان يزيد كل

كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمك
 في الطول ايضا وطها قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي
 التي تأخذ من الجسم في فيه جزءا وبجمله مادة ومبداء
 لمثله او تنحصر من حيث لا يشيل النبل واعلم ان ههنا ثلث
 قوي احدها ما يجعل الدم المستعد للموتة منيا في الدنيا
 وثانيها ما يحيي كل جزء من المني الى حاله في الرحم من الذكر
 والثالث لعنوه مخصوص بان يجعل بعضه مستعد للوظيفة
 وبعضه مستعد للعضية التي غير ذلك والمولدة مجموع
 باثنين القوتين فوجدتها اعتبارية وثالثتها ما يصور
 مواد الاعضاء بصورها الى صفة بها وليس بصورة وقد ذهب
 المحقق الطوسي الى ان هذه الصور عن قوة عدمية
 محتج وكان المصداق فيجب الي ذلك فلهذا لم يذكر القوة
 هنا فالغازية تجذب الغذاء وتمسكه وتخصمه وترفع
 ثقله فلها خواص اربع قوة جازية وماسكة ومهاضمة
 ودافعة للثقل لا يبعد ان يتجدد الغازية والمهاضمة والقوة

وقد علم ان هذه القوة هي التي تجعل
 الدم المستعد للموتة منيا في الدنيا
 وثانيها ما يحيي كل جزء من المني الى حاله في الرحم من الذكر
 والثالث لعنوه مخصوص بان يجعل بعضه مستعد للوظيفة
 وبعضه مستعد للعضية التي غير ذلك والمولدة مجموع
 باثنين القوتين فوجدتها اعتبارية وثالثتها ما يصور
 مواد الاعضاء بصورها الى صفة بها وليس بصورة وقد ذهب
 المحقق الطوسي الى ان هذه الصور عن قوة عدمية
 محتج وكان المصداق فيجب الي ذلك فلهذا لم يذكر القوة
 هنا فالغازية تجذب الغذاء وتمسكه وتخصمه وترفع
 ثقله فلها خواص اربع قوة جازية وماسكة ومهاضمة
 ودافعة للثقل لا يبعد ان يتجدد الغازية والمهاضمة والقوة

باب في بيان
الاعراض
والاعراض

كجائينوس وابي سبل السبحي صاحب الجليل وغيرهم من الأطباء
المتأخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة
الهاضمة تبدأ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وتبدأ فعل
الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضوا شيا من الدم واسكتة
ما سكت ذلك العضو فله دم صورة نوعيته فاذا استحال شيئا
بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى
فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفاد للصورة
الدعوية وهذا الكون والفانما يحصلان بان يجد
هناك من الطبخ بالاجل ياخذ استعدادا للمادة للصورة
الدعوية في الانتفاض ياخذ استعدادا للصورة العضوية
في الاستعداد ولذا زال الاول شيقص والثاني يشتد الي
ان ينتهي المادة الي حيث يبطل عنها الصورة الاولى
هي الدعوية فيحدث الاخرى وهي العضوية فهنا حالتان
احدهما سابقة على الاخرى فالأولى هي فعل القوة
الهاضمة والثانية هي فعل القوة الغازية او رد عليه ان لم

لم لا يجوز ان يكون حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو
اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة منها قوة
على حدة لصارت القوي اكثر من المذكورة فان الغذاء لا تغزأ
كثيرة مراتب الهضوم بعضها تغبر في الكبد فقط
بعضها تغبر في الصورة النوعية ولما جاز ان يكون تلك التغزأ
الكثيرة بقوة واحدة هي الهاضمة فليجوز ان يكون التغزأ في
العضوية ايضا بملك القوة بعين فيكون هي مبطله
للصورة الدعوية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطله
للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدعوية والثانية تغزأ
من الفعل اوله حين حال الشوي ويقع الغازية لفعل الي ان
تغزأ فيعبر عن الموت قيل في ادليل على التأثير بين القوتين
ويتمثل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بقوة
والضعف فتحصل برهة من الغذاء ما يزيد على القدر المتحلل
وذلك من النمو اعني الى قريب من الثلثين ثم يتوقف
البهاشي من الضعف فتحصل منه ما يارب ويوذلك في

برر
قطر

من الوقوف اعني الى قريب من الدرعين ثم تميز ايد ضعفت
تقوي على تحصيل ما يابوي المتخلل وذلك في سن لاخطاط
الحفي الذي لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن لاخطاط
الظاهر الذي هو بعده الى آخر العمر **فصل** في الحيوان
هو محتقن بالنفس الحيوانية وهي كمال اول طبيعي الى من جهة
ما يدرك الحزبات الجسمانية ويحرك بالدرادة اقول هنا
بحت لانه ان اراد الله ان من جهة هذين الدرعين فقط
على ما مر في النبات فلا يصدق التعريف على نفس الحيوان
لانها الية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الله
من جهة حطافا فينتقض التعريف بالنفس النباتية فالتا
ان يقع من جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الحزبات
الجسمانية ويحرك بالدرادة فقط اللهم الا ان يقع انذهب الى
ما زعم بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية
لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية وللشمسية والتويد
وعلى نفس حيوانية للاحاساس والحركة الارادية وللدبر مثل

الحيوان
التي هي
التي هي
التي هي

مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانه وان صدر عنها اثر
الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست الية من
جهته فلها باعتبارها ما يخصها من الدتار قوة مدركة
للحزبات ومحركة اما المدركة فهي انا الظاهر او في الباطن اما
التي في الظاهر هي حس المراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة
فحس لان ممكن التحقق في نفس المراد المتحقق فيها
كذلك لواز ان يتحقق في نفس المراد حاسة اخرى لبعض
الحيوانات وان لم تعلمها كما ان الدكر لا يعلم قوة الدها
والعنا لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة مودعة في
العصبة المفردة شنة في فقير الصمخ التي يجتس فيها
هو محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المكلف بكيفية
الصوت لتعوجه الى اصل من قرع او قلع عتيفين مع
مقاومة المقرع للقارع او المقلوع للمقالع الى تلك
العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وذلك
كان الحوا فربما منها ليس المراد بوصول الهواء الحامل

الحاصل

الى ان من ان هو واحد بعينه تموج وتكليف بالصوت
 ويوصل اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء التكليف
 بالصوت يتموج وتكليف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج
 وتكليف بالصوت به الهواء الرائد في الصحاح فتذكره
 الالتمسج والبصر وهو قوة في ملتقى عصبين ثابتين
 من مقدم الدماغ نحو فئتين يتقاربان حتى يتلاقيا
 بنقاطهما تقاطعا صليبيا ويصير تجويفها واحدا ثم
 يتباعدها الى العينين فذلك التجويف الذي هو في
 الملتقى اودع فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النورين والذات
 المشهورة للحكام في الابصار ثلثة الاول مذهب الرافضين
 وهو ان الابصار يخرج شعاع من العينين على هيئة مخروط
 راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح البصر ثم انهم اعتقدوا
 فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت
 وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط متعرجة
 مستقيمة اطرافها التي تلي على البصر مخمصة عند مركزه

بالصوت

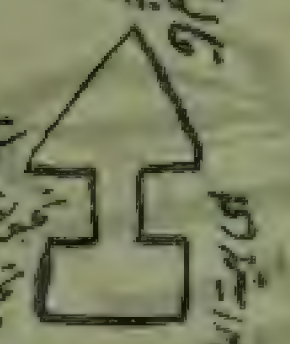
ثم تمت متفرقة الى البصر فما ينطبق عليه من البصر لطرف
 تلك الخطوط ادرك البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط
 لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة
 في سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الحاجز
 من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى البصر تحرك
 على سطحه في جهتي طول وعرضه حركة في غاية السرعة
 بتجديل بحركة هينة مخروطية والثاني مذهب الطبيعيين
 وهو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند راسه
 وانما هو كالشئ الرئيس غيره قالوا ان مقابلة البصر للباطن
 بوجوب استعداد البغض بصورته على الجليدية والاكثي
 في الابصار الانطباع في الجليدية والديري شئ واحد
 شين لانطباع صورته في جليسة العينين بل لا بد من
 تبادي الصورة من الجليدية الى ملتقى العصبين المجوفين
 ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا تبادي الصورة من الجليدية
 الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو القوة

انما هو المختار عند راسه
 انما هو المختار عند راسه
 انما هو المختار عند راسه

بل ارادوا انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى
 وفيضاتها عليها معد لفيضاتها على المشترك الثالث قد
 طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا يخرج الشعاع
 بل بان الهواء المنصف الذي بين البصر والمرى يتكيف بكيفية
 الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار والشعاع هو قوة
 في زائدين نابتين من مقدم الدماغ شيئين بحلتي البصر
 والجهو على ان الهواء المتوسط بين القوة الثابتة وذو الرخية
 يتكيف بالارخية القرب فالقرب الي ان يصل الي ما يماور
 ان فيه ركهها وقال بعضهم بسبب التجويفات الفصل اجزاء من
 الارخية يحاطها الاجزاء الهوائية فتصل الي الشدة وقد
 ان يفعل ذوالارخية في الشدة من غير استيالة في الهواء ولا
 بتجويفات الفصل والدوق وهو قوة في العصب المغروش على
 اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان يحاط
 اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم يفيض هذه الرطوبة معها في جرم
 اللسان الي الذائقة فالمحسوس هو كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة

الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجهر الحامل للكيفية الي الحاسة
 او بان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة
 فيغوص واحد فيكون المحسوس كقيمتها واللحم هو قوة
 في العصب المتخاط لاكثر البدن وذهب الجمهور الي انها قوة
 واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاسة
 بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة
 والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين
 الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمسة بالاستقراء
 المشترك والخيال والوهم والحافظة والتصرفه عن جميعها
 من المذكرة مع ان المذكرة منها هي التي المشتركة والوهم فقط
 لان الباقي يعين على الادراك اما المشتركة ويسمى
 بالبرنانية ضبطا اي لوح النفس فهو قوة مرئية في مقدم
 التجويف الاول من التجويف الثلاثة التي في الدماغ تصل
 جميع الصور المطبوعة في الحواس لطاهرة فهو ذلك الحواس محسوس
 لها ولذا سمى حاسة كاويين غير البصر لانه ان هذه القطرة التي

في الاول من التجويفات الثلاثة التي في الدماغ
 هي التي تسمى بالبرنانية وهي التي تسمى
 بالبرنانية وهي التي تسمى بالبرنانية
 وهي التي تسمى بالبرنانية وهي التي تسمى بالبرنانية



خط مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خط مستدير وليس
 ابدا الخط المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرسم فيه الا
 المقابل وهو القطر والنقطة فاذن ارساها انما يكون
 في قوة اخرى غير البصر ترسم فيها صورة القطر والنقطة
 ويبقى قليلا على وجه متصل الدرسات البصرية المتتالية
 بعضها ببعض في هذا خطا واغرض عليه بان يجوز ان يكون
 اتصال الدرسات في الباصرة بان يرسم المقابل الثاني
 قبل ان يزول المرسم الاول لقوة ارتسام الاول و
 سرعة تعقب الثاني فيكون معا واما الخيال فهو قوة رتبة
 في موحز التجويف الاول من الدماغ عند الجبهة قال المحقق
 شرح الاشتدات كان الروح المصوب في البطن المقدم هو
 للحس المشترك الخيال الدان ما في مقدم ذلك الباطن بالحس
 المشترك اخضر ما في موحزه بالخيال اخضر كحفظ جميع صور
 المحسوسات وتمثيلها بعد العينية وهي خزانه الحس المشترك
 فانه اذ ارث هذا اول صورة ثم ذهلت عنها زمانا ثم شابه

شبه نامة اخرى تحكم عليها بانها هي التي شاهدها قبل
 ذلك فلم يكن تلك الصورة محفوظة في زمان
 الزهول لا يمنع من الحكم بانها هي التي شاهدها
 قبل ذلك قيل هذه الملائمة ممنوعة لجواز ان يكون
 اخفاؤها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون
 بين حالتها الزهول والنسيان بملكة الاتصال بها
 واغرض عليه بان الغائب الحافظ للصورة اما ان يكون
 جوهر مفارقا او قوة جسمانية والاول بطلان المفاق
 لا ترسم فيه الصورة الجزئية المكيفة بالعوارض المادية
 وكذا الثاني لانه لو امكن ان نذكر شيئا بالقوة الجسمانية
 الغائبة عنا بالاتصال لما كان ان يبرهن شخص ويسمع بياض
 الغيوسا معه وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فينبغي
 لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية
 امكن ان نذكر شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
 بالاتصال حتى يلزم امكن ان يبرهن شخص ويسمع بياض الغيوسا

والرسا هو الرسا والرسا هو الرسا
 الرسا هو الرسا والرسا هو الرسا
 الرسا هو الرسا والرسا هو الرسا
 الرسا هو الرسا والرسا هو الرسا

والله اعلم بالصواب

وسمعت بل اللزوم منه هو مكان ان نذكر شيئا من قوة
جسمانية غائية بالانضمام كقوى الجاذبة في اجرام السما
وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقا الذي يدل على وجود هذه القوة
ان القبول غير الحفظ وهذا يوجد احد مادون الآخر كما في الما
فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الفعل وال
فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا
فالقابلة وهي المستمرة غير الحافظة وهي الجبال ضرورة
وفيه نظر لان الحفظ مسبق بالقبول مشروط بضرورة
فقد اجتمع في قوة واحدة سميت بالخيال على ان القبول
والادراك من قبيل الفعل دون الفعل فاجتمع القبول
والحفظ في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاختصاص
هو آخر التجويف اللوسط من الدماغ يدرك المعاني وهي
ماله يدرك بالحواس الظاهرة للجزيئية الموجودة في المحسوسات
كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب يحد منه والولد

فان ينعكس الصورة
ولا يحفظ تلك الصورة

والولد يحفظ عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف
الآخر من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الغير
المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزائن القوة الوهمية
واما المتصورة فهي قوة مرتبة في البطن اي التجويف اللوسط
من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف
تتأثر تركيب بعض ما في الخيال او الحافظة من الصور والمعاني
مع بعض وتفصيله عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل في
مدر كانه يفرم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة واذ
استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان
كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها
اجيب بان القوى الباطنة كالمرآة المتعاقبة فينعكس الي
كل منها ما ارسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك
القوى فلها تصرف بغير مدركها بل لها سلطان على مدركها
العامة فبما دعيكم ويحكم عليها بخلاف احكامها واما
القوة المحركة فتنتظم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة

وتسمى شوقية فهي القوة التي اذا ارست في الجبال صخرة
 مطلوبة او محروبة عنها حملت اي تلك القوة الفاعلة
 على التحريك اي تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة ان
 حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء المتحركة
 سواء كانت ضارة في نفس الامر او نافعة طلبا للحصول للمدة
 تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل اللذة
 المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك
 يدفع به الشيء المتحرك سواء كان ضارا في نفس الامر او مفيدا
 طلبا للعلية تسمى قوة عقلية لدنيا هذا الحمل على الشوق
 الى دفع المانع المسمى غضبا واما الفاعلة فهي التي تعد
 العضلات بقدرتها وبسطها وتشنجها وارتخائها على
 التحريك **فصل في الان** وهو مختص بالنفس
 الناطقة وهي كمال اول طبيعى الى من جهة ما يدرك
 الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية
 والحدسية فلها باعتبارها تخصها من الدمار قوة عاقلة

هذا هو العقل
 الذي هو القوة
 التي تدفع
 النفس الى
 فعل الخير
 وتجنب الشر

عاقلة تدرك بها الصورات والتصورات اي الدور
 التصورية والتصورية وتسمى تلك القوة العقل النظرية
 والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بها الان
 الى الافعال الجزئية بالفكر والارادة او بالحدس على مقتضى
 ارادوا اعتقادات تخصها اي تلك الافعال التي
 القوة العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة
 العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية
 عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها اي التي تكون
 تعقلها بالانطباع فان النفس لا تخلو عن العالم المحسوس
 بنفسها وهي اي هذه المرتبة العقل الطهيري والكر
 اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر
 المراتب والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات
 البديهية بسبب احسان الجزئيات والتنبه لما بينها
 من الشراكات والمباينات فان النفس اذا احست
 جزئيات كثيرة وارتسمت صورها في الدنيا الجسمانية

هذا هو العقل
 الذي هو القوة
 التي تدفع
 النفس الى
 فعل الخير
 وتجنب الشر

والاحاطة نسبة بعضها الى بعض استعدت لان بعض
 عليها من المبدأ القابل من صور كلية واحكام فيما بينها
الضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان انتقال من
الدرجات الى النظريات بالفكر والحدس هي
العقل بالملكة قبل ما حصل لها من ملكة الانتقال
 الى النظريات وبنية نظر اوليس في هذه المرتبة الاستعداد
 الانتقال للمراد بالملكة هنا ما يقابل الحلال اي الكيفية
 الاستعداد لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ
 في هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه حصل للنفس فيها
 وجود الانتقال اليها بناء على قربة كما يسمى العقل بالقوة
عقل بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قربة من الفعل
جدل والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات الفطرية
 لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت محزنة عند
 بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى سبب
 جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الى

الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة تقوي بها على ذلك
 الاستعداد وهي العقل بالفعل قال صاحب المحاكمات عند
 ان لا اعتبار بالملكة الاستعداد في العقل بالفعل بل القدرة
 على الاستعداد كافية فيه فاذا حضرت المعقولات
 ذهبت عنها فهي قادرة على الاستعداد بهذه المرتبة
 لو لم تكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في
 الاربعة فلا بد من الاقتضار على الاقتدار على الاستعداد
 والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها الملكية وهي العقل
 المطلق اعتبرنا اكثرهم بالقياس الى كل معقوله بانفراد
 ولا شبهة في وقوعها في هذه النفاة وقد يعتبر بالقياس
 الى جميع المعقولات معا والظاهر ان انما تكون في دار القرار
 ومنهم من جوز في هذه النفاة النفوس كاملة لا شغلها
 من عندهن فانهم مع كونهم في جلا سبب من ابدانهم
 قد انحزوا في سلك المجردات التي لا يد معقولاتها اياها
 واعلم ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عما سواه

عقلا مطلقا لان المدرك ما لم يث هذرات كثيرة لا يصير
ملكة وتقدم عليه في البقاء تلك المثة هذة متزول بعة
ويبقى ملكة المستحضرة مستمرة فيتوسل بها الى مثة هذراتهم
من نظر الى التاخر في الحدث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر
الى التاخر في الحدث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقا
في البقاء فجعله مرتبة ثالثة ويسمى عقولها عقلا مستفقا
لا يخفى عيا من احاط بكتب الفن ان ما ذكره خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا
النفس في تلك المرتبة او نفس تلك المرتبة ثم العقل الملكة
الكان في الغاية بان يكون جهول كل نظري بالحدس
من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلية
اراد بها النفس الناطقة فانها كما تطلق على مبداء
التعقل للنفس تطلق على نفسها ايضا مجرودة عن المادة
لدها لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان
ينقسم او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما اوضح من الماهية

فهو منقسم على ما مر في نفى الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولة
الكانت بسيطة يلزم ان تقسم بها ان اراد بالبسيطة ما
لا فزاد اصله لا بالفعل ولذا بالقوة فلا يلزم قوله كل مركب
انما يتركب من البسيط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل
فاللزم وهو ان تقسم بالقوة غير متناه للبطالة لان
الحال في احد جزئيهما غير الحال في الجزء الاخر انما يتم بهذا اذا
كان الحلول مرانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كانت مرتبة
وكل مركب انما يتركب من ارب يطغى ضرورة امتناع تركب
من اجزاء غير متناهية فيلزم ان تقسم تلك الباطية بهذا
خلف ونقول ايضا ان التعقل اي تعقل النفس المجردة
ليس بالذات الجسمانية واللاتعقل طها الكلال الضعيف
البدن كما يعرف لبادي الاحاسات والحر كانب
وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ في
التقصيان مع ان القوة العاقلة اي ما به تعقل النفس
هناك شريح في الكمال اما الحرفة الطارئة في اخر من القوة
فليس معنى القوة العاقلة بل لا تغرق النفس في تدبير البدن الماهية
تركيبه الى الكلال وذلك لا تغرق تعقلها عن تعقلها
وقد يفهم جود ان بعض القوة العاقلة لضعف البدن وكان يري

من ازوياد العقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس ^{والتبين}
 فان المدعين على فعل من الشايع بقدره على ما لا يقدر
 على مثله الشباب الاقوياء وفي آخر سن
 الشيخوخة يستوي الضعف على البدن وكذلك على القوة
 العاقلة بحيث لا يبقى للتمر والاعتيا والثرعيتة
 فيعرض الحرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل في
 زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر
 الافرجة وبذلك تقوى القوة العاقلة ونقول ايضا ان
 النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما في السبع
 ارسلوا خلفه لظلاله فانها قابل بقدرها لظلالها
 كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة ^{فانها}
 بينها اما ان يكون بالماهية او بلوازمها او بعوارضها
 المفارقة للجائز ان يكون بالماهية ولو ازمها لكانها
 مشتركة استدلوا على اشتراكها في الماهية بشمول حد
 واحد لها وفيه نظر لاننا لم ان ما عرفوا النفس وحدها
 وان سلم فلم لا يكون حد اللقد المشترك بين النفوس
 وهي متخلفة بالحقيقة ومما به الاشتراك غير مابة للتمييز
 ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض المفارقة

المفارقة انما للمعنى الشئ بسبب العوارض المفارقة
 للشئ للنفوس من المبدء الفياض عليه اللقابل ذلك
 الشئ واختلاف استعداداته لان الماهية لا تتحقق
 العوارض لذاتها والالكان العارض للزما والقابل للنفوس
 وعوارضها انما هو البدن فمن لم يكن الابدان موجودة
 لم يكن النفوس موجودة على التعدد والاختلاف فتكون
 حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة مبينة على بطلان
 التسامح اذ على تقدير صحة جواز اختلافها قبل الابدان
 المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها ما يدان
 اخر سابقا الى خاتمة **القسم الثالث**
 في الالهيات اي في مباحث الحكمة الالهية بالعلم العام
 وهو مرتب على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة
 اما ان يمكن مقارنتها وهو الامور العامة اولد والناس
 اما واجب او ممكن **الفن الاول** في تقاسيم الوجود
 قيل ان رادها الامور العامة ما لا يختص بغسم من افام
 لا تكونها امور لا يفتقر الى الالهية اليها
 بحال وجودها والمراد بالامور العامة

ما لا يفتقر الى الوجود الخاص والتقدير الى الالهية
 وهي التي لا يفتقر الى الوجود الخاص

الموجودات التي هي الواجب الجوهر والعرض وقيل هي التي
جميع الموجودات أو أكثرها قيل هي التي ملته بجميع الموجودات
على الإطلاق أو على سبيل التقابل بأن يكون هو مع ما
يقابلها ملته لها ولما كان هذا التعريف ملته لجميع
المفاهيم فإن الدحوال المختصة بكل واحد من الجوهر و
العرض الباق مع ما يقابلها يكون ملته لجميع الموجودات
زاد بعضهم قيل الآخر وهو أن يتعلق بكل واحد من المتقابلين
غرض علمي وهو مرتب على سبعة فصول **فصل**
العلم الجزئي وأما الكلي فليس واحدا بالعدد ومشتراكا بين
كثيرين في الخارج والله تعالى أعلم الشيء الواحد بالعدد وبجينة
موضوعا بالعرض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه كونه
وابيض معا هذا خلف ومنهم من زعم أن اجتماع المتقابلات
أنما يقع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات
الواحدة النوعية أو الجنسية وقال في طبيعة الذات
موجودة في الخارج ومشتراكة بين أفرادها وهي في كل فرد منها

معروفة لشخص معين وليس مشتركة بين تلك الأفراد جميع
المعرض والعرض معا بل لزم اشتراك شخص واحد بعينه
أما كثيرة بل المشتركة هو المعرض وحده ولا راحة فيه ورد
عليه بأن كل موجود في الخارج فهو حيث إذا نظر إليه في نفسه
مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل للتدبر
فيه بديهة فلو كانت الطبيعة الذات بنية موجودة في
الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة
في ذاتها غير قابلة للتدبر الك فيها فلا تصور كونه موجودة
في الخارج ومشتراكة بين أفرادها بل هو معنى معقول في
النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى
ما في النفس لو وجد في شخص من الأشخاص في جهة لكان
ذلك الشخص بعينه من غير لغات أصلا يعني لو وجد شخصا
بشخصه كان عين زيد ولو وجد متشخصا بشخص
عمر كان عينه وهكذا الحال بالنسبة إلى سائر أفرادها
وهذا لما في في علم مذهب من قال إن الحاصل النفس

هو مميزات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها هو
 واشياء هي الحقائق لها بالحقايق فالكل على عتده
 هو المميزات المعلومة بها واما الجزئي فانما يتعين شخص
 الزائدة على الطبيعة الكلية كالتوضيح والدين وغيرهما
 اقول ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد
 يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة
 الكلية وحده يكون مخصصة في فردة وقد نقل صاحب
 المحاكمات عن بعض الفضلاء ان لا تغفل العوارض
 المخصصة فانهما كانت عقلية لم تشخص شيئا
 خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج و
 من البين عند العقل ان تشخص العوض الخارجي بل وجود
 موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج
 في تشخصه الى العرض بل الحرف ان التشخص هو المبدأ
 الفاعل فان التشخص ليس لهذه الهوية وهذه
 الهوية ربما تكون هذه الهوية لذاتها وهو الواجب

لأنه قد يتعين عن اعتبارها
 بانها كسبها من صفات العالم
 وهي عين طبيعتها الكلية

الوجود وربما تكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي
 يجعل هذه الهوية هوية ولا تعني بالمشخص الذي هو اللان
 كل كلي فان نفس الصورة غير مانع من الشركة بين
 كثير من بان يقر لكل واحد منها انه هو الشخص من حيث
 هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية
 اقول المناسب ان يقر بالمشخص زائد ليتحقق التقريب
 ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالمشخص فيما سبق هو
 الشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق
 المصنوع على الفصل باعتبار ان جعل النوع نوعا
 ويكون في جمع الشخص باعتبار افراد الجزئي
فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال
 ما لا ينقسم من الجهة التي يقال بها له انه واحد المناسب
 ان يقر ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد
 لا يكون واحدا بالشخص ولا محالة ان يكون امورا
 متكررة لها جهة واحدة فهي اما موقوفة لتلك الامور او
 واحدة باعتبار

لأنه قيل ان الذي لا يد بالمشخص الشخص
 لا يكون له صفة لا تدل على ان يكون
 الشخص واحدا وان تعدد مشخصاته
 افراد الجزئي فيكون الشخص واحدا باعتبار
 ان تلك الامور لا تشخصه بل هي التي تشخصه
 فكلها متوقفة على جهة باعتبار
 تلك الامور لا بالجهة التي هي
 واحدة باعتبار

عارضة لها اي خارجة عنها محمولة عليها اولاً مقومة ولا عارضة
 والاول قد يكون بالجنس كاللبن والفوس المتحدين
 بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزبد وعمر المتحدين
 بالباطن واللبان والثاني قد يكون بالحواس كالنار والحرارة
 الواحدة محمولة بالبطبع على تلك الامور كالقطن والشمع
 المحمول عليهما الايض وقد يكون بالموضوع الناحية
 الواحدة موضوعاً بالبطبع لها كالكتاب والاضاحك
 المحمولين على اللسان العارض لهما الخوض عنها والكل
 حمولة عليها والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة
 الملك الى المدينة فان للنفس تعلقاً خاصاً بالبدن
 بحسبه يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من
 اللبدان وكذلك للملك تعلق خاص بالمدينة وبحسبه
 ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها من المدن فهذه
 التعلقان نسبتيان متحدتان في التدبير الذي ليس
 متوقفاً ولا عارضاً لشيء منها بل هو عارض للنفس والملك

وقد يكون واحداً بالعدد اي بالشخص كزبد وقد يكون غير متحد
 اي قابلاً للفئة وح قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم
 بالقوة الى اجزاء المتشابهة في الحقيقة كما ان زبد الفوا
 بالاتصال لمقتدارين يتلذذيان عند حد مشترك بينهما
 كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقع البض الجسام يلزم
 من حركة كل منها حركة الاخر وقد يكون بالتركيب وهو الذي
 له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقة وهو الذي لا
 ينقسم اصلاً كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل
 الواحد اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم هداية قيل لما
 كان التقابل من عوارض اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصور
 المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له خبرة واشتباه في
 ماهية فلذا لا اوردها هداية في بيان حقيقة التقابل بل
 دفعاً لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقدر ما ذكرنا
 ان الكثير يقابل الواحد ولا يبعد ان يحصل للمتعلم خبرة في
 ان مفهوم التقابل ما اذا فاور هذه الهداية لتوضيحه

كوجود الحركة بجمع انتفاء السخونة اللازمة لها عند
داخل في العدم والملكة ولدي السلب الديكباب اذا اعتبر
فيهما ان يكون العدمي عدما للوجودي احدهما الضدان
المشهوريان وهما الموجودان المتأب لوجه لوجه ان يقا
الوجوديان والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السبب جز
من مفهومه هو اعم من الموجود غير المتضايفين كالسواد و
البياض وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية
الخلافا والبعد وبسيان بالحقيقين وتماثلها
المتضائعتان وهما موجودان بل وجوديان تعقل كل واحد
منهما بالنسبة الى الآخر كالدبوبة والبنوة وتماثلها
المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما
وجوديا والآخر عدما اي عدم ذلك الوجودي لكن لا
مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود بل
الوجودي كالبرص والعجم والعلم والجهل فان اعتبر قبوله
له بحسب شخصه في وقت انتفاءه بالعدم العدمي فهو العلم

والملك المشهور بان كالكو سجية فانها عدم اللحية عام من شأنه
في ذلك الوقت ان يكون علقيا فان الصبي لا يبق له الكو
وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يقتد بذكر الوقت
لعدم اللحية عن الطفل او يعتبر قبوله بسبب المنوع كالعلمي للكمة او
جنب الغريب كالعلمي للعقرب البعيد كعدم الحركة الداروية
للجبل فان جنب العقيد اعني الج الذي هو فوق الجاد وقابل
للكركة الداروية فهو العدم والملكة الحقيقية وان رابعها المتقابلان
بالسلب الديكباب كالفريسية والملافرسية وذلك في الضمير لل
في الوجود العيني اي بما لا مران عقليان واراد ان على نسبة
التي هي عقلية ايضا ولا وجود لهما في الخارج الا هذا وقال الشيخ
في الشفاء ان المتقابلين بالديكباب السلب ان لم يحتللا الضد
فبسيط كالفريسية والملافرسية والذكر كقولنا زيد فريسي
وزيد ليس فريسي فان اطلق هذين المعنيين على موضوع واحد
في زمان واحد وقال ايضا ان من المتقابل الديكباب السلب
معنى الديكباب وجودا اي معنى كان سواء كان باعتبار وجوده

والكذب م

الاجناس والانواع الالزامية على سبيل التفاضل والنسب
 والخاص التقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالتأثير اي
 المستجيب لشرائطه وارتجاعه وانفعه وعند صاحب المحامات
 انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير اولد واعلم ان
التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد التقدم
 بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى
 المشترك التقدم بالطبع ويختص التقدم بالعلية بالسهم
 بالذات والشيخ استعملها في ما طيفور ماس التفاضل
 كذلك تقدم حركة اليد على حركة القدم والمانتا حافى الزا
 فان العقل حكيم بانه يحرك العبد فتحرك القدم لا بالعكس الحصر في
الذات المنتهى استقرأني وقد بقى المضط المقدم ان احتاج
 اليه الناظر فاما كان كافيا في وجوده فالمقدم بالعلية والذ
 فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما في الوجود
فالمقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتيبا
فالمقدم بالرتبة والذ بالشرف واما الناظر فيقال

ما يقابل المتقدم فيتعذر انقسامه بحسب ما تقدم **فصل**
 في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده
 من غيره وهو يتجلى في الحرف الثاني والقديم بالزمان هو الذي
 لا اول للزمانه كالفلان المحدث بالذات هو الذي يكون
 وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي لا
 ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى
 ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كما لم يكن
 العنصرية فالقديم بالذات احصى مطلقا من القديم بالزمان
 وهو اعم من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من
 المحدث بالزمان والنبوة في متبائنه وكل حادث زمني
 فهو مسبوق بما دونه اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان
 او هو لانه ان كان صورة او متعلقه ان كان لفه ومدة
 والثاني ظاهرا لمن تصور مفهومه لانه لا يكون له مكان وجوده
 سابقا على وجوده والاما كان قبله ممكنا بل مستغلا لذاته
 لا متساعا كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت

والقديم بالحرف الثاني هو الذي لا يكون وجوده من غيره وهو يتجلى في الحرف الثاني والقديم بالزمان هو الذي لا اول للزمانه كالفلان المحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي لا ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كما لم يكن العنصرية فالقديم بالذات احصى مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والنبوة في متبائنه وكل حادث زمني فهو مسبوق بما دونه اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان او هو لانه ان كان صورة او متعلقه ان كان لفه ومدة والثاني ظاهرا لمن تصور مفهومه لانه لا يكون له مكان وجوده سابقا على وجوده والاما كان قبله ممكنا بل مستغلا لذاته لا متساعا كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت

وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتية
 الى الامكان الذاتي ههنا وذلك لان مكانا او وجودا
 اي موجودا اذ لا فرق بين قولنا امكانه منفي وبين قولنا
 لا امكان له فلو كان الامكان عدما لم يكن الممكن ممكنا
 ههنا وفيه نظر لانه ما ذكره جابر في الامتناع والعدم بان
 بقوله لو كانا عدما لم يكن الممكن متمنعا وللمعدوم معدوما
 اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وبين قولنا
 عدمه لا ولا عدم له والحال ان بقوله قولنا امكانه لا امتناعه
 متصرف بصفة عدمية وهي الامكان وقولنا لا امكان
 له معناه سلب تلك الصفة عدمية عنه وكما ان فرقنا بين
 التصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب التصاف بها كذا
 الفرق بين التصاف بصفة عدمية وبين سلب
 التصاف بها وقد يقع معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه
 صفة سلبية والصفة السلبية انما يتحقق بتخفيف
 موضوعها والموضوع هنا هو الحادث معدوم فيكون

والقديم بالحرف الثاني هو الذي لا يكون وجوده من غيره وهو يتجلى في الحرف الثاني والقديم بالزمان هو الذي لا اول للزمانه كالفلان المحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي لا ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كما لم يكن العنصرية فالقديم بالذات احصى مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والنبوة في متبائنه وكل حادث زمني فهو مسبوق بما دونه اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان او هو لانه ان كان صورة او متعلقه ان كان لفه ومدة والثاني ظاهرا لمن تصور مفهومه لانه لا يكون له مكان وجوده سابقا على وجوده والاما كان قبله ممكنا بل مستغلا لذاته لا متساعا كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت

امكان الحادث قبل وجوده معدوما هو معنى قولنا لا
 امکان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطر
 لمعنى الكلام حيث حمل على دعوى عدم الفرق بين
 القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد
 ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم
 تحققه قبل الحادث لعدم موصوفته وهو الحادث
 وبين المعنيين بولن بعيد اقول فيه بحث لان
 قولنا امكانه لا يترتب مستلزم لقولنا لا امکان له
 بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع
 عديان مع ان المعدوم والامتناع متصفان بهما
 هذا هو المفيد في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل
 وجوده معدوم وهذا الامكان اما ان يكون قايما
 بنفسه او لا يكون قايما بنفسه لا جاز ان يكون
 قايما بنفسه لان امکان الوجود انما هو بالذات
 التي يابها هو مكان الوجود لا اي الامكان اضافة بين

الحال لا يتحقق بالامكان

بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قايما بنفسه فيكون
 قايما بجمله موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وهو
 وللا امر منفصل عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء
 بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهو المادة
 وما توهم من ان امكان الشيء هو اقتداره على
 فيكون قايما به فاسد لان الاقتدار وعدمه يعللان
 بالامكان وعدمه فيقع هذا العقد ورلله ممكن وهذا غير
 مقدور لانه ممتنع وهما بحث لئلا لان المتعلق
 بالحادث منحصرا في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون
 امكان الحادث قايما بشئ له تعلق بالحادث ورا
 تعلق الحلول والتقدير والتصرف ولو كان له تعلق بالحول
 فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهر غير جسماني حاله
 في جوهر آخر ذلك ولم يعمد ليل على امتناع ذلك او حضا
 قايما بجوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفوس
 بل كيفياتها القائمة بها على الإطلاق اعراض موضوعاتها

ذوات العقول والنفوس ليست بأجسام ولا يمكنهم تعميم
الموضوع بحيث يتناول الجسم غيره اذ يبطل ما فرغوا
على هذه القاعدة مثل ما سبق من ان العقول جميع
كما لا تتأثر بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوحي كون
العقول باقية لان كل حادث لابد له من مادة **فصل**
في القوة والفعل القوة هي الشيء الذي هو مبدئ التغيير
اخر سواء كان جوهر او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره
من حيث هو اخر هذا التسمية على ان الاخر المتغير للجب
ان يكون مغاير له بالذات بل قد يكون مغايرا با
لاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الارواح
النفسية فان التعاير هنا اعتباري وانما اعتبرنا الله
النفسية لئلا يكون المعالج والمعالج متحدين بالذات
متعائرين بالاعتبار وانما في الامراض البدنية فالمعالج
هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهي متعايران با
لذات واعلم ان القوة قد تطلق على اماكن مخصوصة

مع عدم هذا المعنى تقابل الفعل بمعنى الحصول فانما ان
يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفعل او ذكر هذا المعنى
البحث عنه وكل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة
المحسوسة من الآثار والافعال كالاحتصاص بالسن وكيف
وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه
ذلك المذكور من الافعال والآثار اما ان يكون لكونه
اولا لغيره فاقية او لقوة موجودة فيه الاول بطواله
لا تستركت الاجسام فيه والثاني الضبط والالتزام
ذلك مستمر لان الدورات الفاعلية لا تكون دائمة ولا
الكثيرة فكذا الآثارها اقول هنا بحث لانه ان اراد بالذات
الاتفاقية مطلق الدورات الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة
وان اراد بها مالا يكون دائمة ولا كثيرة كما يفهم من كلام
بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الدورات الاتفاقية
التي لا تكون دائمة ولا كثيرة فاحصر ممنوع ولعل هذا القول
اخذ ذلك مما ذكره من ان تاوي السبب الى السبب اما ان يكون

للوجود ايضا لتوقفه عليها فيخصان باسم علم الماهية تميزا لها
 عن الباقيين المتركبين اياها في علمية الوجود واما الفاعلية
 فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفرض المطلوب من الكون
 وهي انما يكون علمية بحسب وجهها الذهني واما بحسب وجهها
 الخارجي فهي معلولة لمعلولها لتربتها عليه وتأخرها عنه في
 الوجود فكلها علاقة علمية والمعلولية بالقياس الى شي
 واحد لكن بحسب وجهها الذهني والخارجي واما ان العلم
 يخصان باسم علم الوجود لتوقفه عليها دون الماهية
 المحرمة كونه منقوضا بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقدر
 المقسم علم الشيء بلا واسطة والمعد ومن افاد هو
 العلة المادية بعينه القابل بالفعل والعلة الفاعلية بعينه القابل
 المستقل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكور
 اولاد لا يحتاج الى ما ذكره الثاني وبواسطة احتياجه اليه
 وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم العلة الغائية اذ لا يحتاج
 المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ثم

كالفاعل المكون واما الثاني
 فهي التي يكون للطلبة وجود

ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت واحدة في
 حد ذاتها ولم يكن لها صف سوى كمن فعلها مشروطا باحتمال
 ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثران هو
 مركب لانه كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا لا يخرج كونه
 يصدر عنه ذلك الاثر لاحتمال تعقل كل متعاقبه من الآخر
 فيكون هذين المفهومين او احدهما التامان داخل في ذات العلة
 لزم التركيب في ذاته والتامان خارجين كان مصداقهما اي
 للمفهومين اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصداق
 للآخرين والمقدر خلافا وكونه مصداق لهذا المفهوم غير كونه
 لذلك المفهوم ونقل الكلام اليها فينتهي الاحالة الى ما ذكره
 التركيب الكثرة في الذات لا تمنع التسلسل وقد تقرر
 الدليل بطريق الربط فيقول ان كل واحد من مفهومي مصداقية
 هذا وتصدقية ذاته نفس الواحد الحقيقي كان لا يربط
 حقيقة ما يتناول مختلفان وان دخل فيه اودخل احدهما
 وكان الآخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا اخرج

وكان الفرعيات التمس فقط وان دخل احداهما خرج
الاخر لزم التركيب والتسلسل معا فالقاسم ستة والكل حال
وهنا بحث اما اوله فلا بد لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن
الواحد الحقيقي شئ اذ لو صدر عنه شئ لكان مصدره شيئا كذلك
الشيء امرامع بالكون نسبة بينه وبين غيره فهو اما داخل
فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له لما مر وشغل
الكلام الى مصدره او نقول لكان الصادر هناك شيئا
احدا ما ذك الشئ الصادر عن الواحد الثاني مصدره
لذلك الشئ لا شيئا واحدا وهو مناف لما او عتيم من
اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا فلا بد ان المصدر
امرا اعتباريا فيستغنى عن المصدر وقد يقدح لبدان يكون
للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية
غيره اذ لو لا لم يكن اقتضاها هذا المعلول اولى من
اقتضاها لما عداه فلا يتصور صدور عنه واذا لم يكن
مع العلة الموصدة امور متعددة للدخلة فيها وللاخرية بل

لزم ان يكون
الفرعيات التمس
فقط وان دخل
احدهما خرج
الاخر لزم

لزم ان يكون
الفرعيات التمس
فقط وان دخل
احدهما خرج
الاخر لزم

لزم ان يكون
الفرعيات التمس
فقط وان دخل
احدهما خرج
الاخر لزم

بل كانت ذاتا بسيطة لا تكثر فيها الوجوه فلا شك
ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها
معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية مع ليست مع غيره
اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والا لزم ان
يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع
شي من المعلومين خصوصية ليست طامع غيره فلا
يكون علة لشي منها وفيه بحث لحوال ان يكون لذات
واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون
تلك الخصوصية بها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور
باسرها البعض دون بعض ونقول ايضا ان المعلول بحسبه
عند وجوده علة القاتلة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في
تحققه قبل ان يتحقق غير جامع فان العلة الدال علة تامة
بالنسبة الى المعلول الاول فلا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدر
عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول
عليها ما هو خارج عنها وفيه نظر اوله بد من اعتبار مكان المعلول

لزم ان يكون
الفرعيات التمس
فقط وان دخل
احدهما خرج
الاخر لزم

لزم ان يكون
الفرعيات التمس
فقط وان دخل
احدهما خرج
الاخر لزم

المتحرك هو العلة
التي لا تتحرك
فالتركيب للزمن وقد كُتب بان علة الاحتياج الي الفاعل
هو المكان فالتسني فام بعينه متصفا بالمكان لم يطالب
علة فالمكان مأخوذ في جانب المعلول فاما ما خذ شيئا
ممكن ثم فطلب له علة ولا يمكن ان مع ذلك لا يعتبر احكاما
مع الفاعل مرة اخرى وورد بان كل من الجزئي الفاعل
والعاوي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا
فلو كان المكان جزء من العلة التامة مع كونه صفة
للمعلول ومحترا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الاحكام
من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اثر في تأثيره
واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون
جزء من علة التامة والجزء لا يكون محترا حالي الكل بل لا
بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالغ المذكور غير صحيح
لانه لو لم يكن واجب الوجود قاما ان يكون متصفا بالوجود وهو
مح والاما وجد او يمكن الوجود فليفرض وجوده معباني زمان
ووجوده معباني زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح

المتحرك هو العلة التي لا تتحرك فالتركيب للزمن وقد كُتب بان علة الاحتياج الي الفاعل هو المكان فالتسني فام بعينه متصفا بالمكان لم يطالب علة فالمكان مأخوذ في جانب المعلول فاما ما خذ شيئا ممكن ثم فطلب له علة ولا يمكن ان مع ذلك لا يعتبر احكاما مع الفاعل مرة اخرى وورد بان كل من الجزئي الفاعل والعاوي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا

فان كان المكان جزء من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومحترا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الاحكام من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اثر في تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزء من علة التامة والجزء لا يكون محترا حالي الكل بل لا بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالغ المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود قاما ان يكون متصفا بالوجود وهو مح والاما وجد او يمكن الوجود فليفرض وجوده معباني زمان ووجوده معباني زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح

رجح يخرج من القوة الى الفعل اذا التزم من الحاصل من العلة
التي لا مشتركة بين الزمانين فلو يكون جملة الدور المعبر
في وجوده حاصلة وقد فرضنا ما حاصلة ههنا ان
المعلول يجب وجوده عند تحقق علة التامة فيكون واجبا
لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ما يتبعه من حيث هي هي
لا يخلو الوجود والعدم ولا معنى للممكن بالذات الذي لا
يدل على ذلك ما سبني الى اوبام انعام من ان تاثير العلة
في شئ ما في وجوده كون الشئ موجودا لا ينافي تاثير
العلة الفاعلية فيه لان الشئ اذا كان معدوما لم يوجد
فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة عدم
او حالة الوجود او في الحالتين جميعا لا جائز ان يفيد وجود
حالة عدم او في الحالتين جميعا ولا يلزم اجتماع الوجود
والعدم في خلاف فاذن يفيد وجوده حالة وجوده لافاد
فلا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشئ موجودا لا ينافي في
معلول قال بعضهم من الادام العاية ان المعلول بعد

الفاعلية

فان كان المكان جزء من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومحترا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الاحكام من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اثر في تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزء من علة التامة والجزء لا يكون محترا حالي الكل بل لا بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالغ المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود قاما ان يكون متصفا بالوجود وهو مح والاما وجد او يمكن الوجود فليفرض وجوده معباني زمان ووجوده معباني زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح

فان كان المكان جزء من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومحترا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الاحكام من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اثر في تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزء من علة التامة والجزء لا يكون محترا حالي الكل بل لا بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالغ المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود قاما ان يكون متصفا بالوجود وهو مح والاما وجد او يمكن الوجود فليفرض وجوده معباني زمان ووجوده معباني زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح

وجب من علة لا يحتاج في بقاء البها حتى لا يلزم من فناء علة
 الموجبة له فناءه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك
 ترادف لا يتجشون عن القول بأنه لو جاز العدم عن الباري
 تعالى لما فزع من وجود العالم وسبب توهم هذا ما ليس
 من بقاء البناء بعد زوال البناء فالصواب هو هذا الهداية
 للذاتية هذا الوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة
 مؤثرة فيه حالت وجوده وهذا خلاف ما ثبت بالحجة
 من ان العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده هذا خلاف
 القول فيه حيث اذا ثبت بها بالدليل ان العلة مؤثرة
 في المعلول في ان وجوده لا ينافي مؤثرته فيه حال وجوده
 ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة
 يزيل هذا الهداية الوهم المذكور والذي يزيله هو ما ذكره
 من ان علة انتفاء الممكن الى المؤثر هو الامكان
فصل في الجبر والعرض كل موجود فاما ان يكون
 مختصا بشي سائر يافيه اوله يكون فاذا كان الحق

الواقع هو القسم السببي الذي حاله والمرتب فيه محلا قد
 مر الكلام فيه فتذكر ولد بان يكون لاصد ما حاصلة الى صاحبه
 بوجه من الوجوه واللا متنع ذلك الحلول الضرورة فلا يخ
 ان يكون المحل محملا الى الحال فيسجل المحل هو في الحال صورة
 او بالتحسين المحل موضوعا والحال عرضا المتأثر يقال
 الانتفاء اما ان يكون من الطرفين وبما الهوي والهو
 او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحل موضوع وذلك
 لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول الجبر
 هو الماهية التي لا ذوات في الاعيان اي الصفات بالوجود
 الخارجي كانت في موضوع وظان هذا المعنى انما يصدق على ما
 يزيد وجودها عليها وح يخرج منه واجب الوجود اذ ليس وراء
 الوجود ماهية وبذلك فيه الصور العقلية للجبر فانها وان كانت
 حال كونهما في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها انها اذ
 وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا على ما ذهب
 ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما

هو في الوجود وما يتبعه من الدوال واما من قال ان الحاصل في
هو صور الاشياء واستباحها الحافظة لها في الماهية المناسبة
اياما مناسبة مخصوصة لها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء
دون بعض فلا يكون تلك الصور عند اللاعراض موجودة بحد
خارجي قائمة بالنفس بل بالاعراض القائمة بها واما العرف
فهو الموجود في الموضوع فالصورة العقلية للجوهر تكون جوهر او
عرضا معا على الدل من المذهبين وقد التزم مصاحف حكمه
العين واللائب ان يبقوا الماهية التي اذا وجدت في الخارج
كانت في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الجوهر قبل هذا ان يكون
بالجواز محل للاعراض مع انه ليس بمحمول واجب بان المراد ان
محلا للجوهر هو الجوهر وفيه بحث اذا النفس محل للصورة الجوهرية
مع انها ليست بهوية وان كان محلا فهو الصورة الجوهرية
وان لم يكن محلا ولا محلا فان كان مركبا منها فهو المحل الطبيعي
ان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام متعلق بالتدبير والعرف
فهو النفس الذات بنية او الفلكية والافه العقل واما قبيد

قبيد التعلف بالتدبير والتعرف للذات للعقل متعلقا بالاجسام
للعلى سبيل التعرف والتدبير بل على سبيل التمايز فقط واما
النفس فقد تكون مدبرة وقد تكون مؤثرة كما في الالوان
بالعين والجوهر ليس بمتعلق بهذه الذات الماهية اذ لو كان
جنب المكان ما يدخل تحت مركبا من جنس متصل وبذلك
لأن النفس ليست مركبة منها لانه تعقل الماهية البسيطة التي
فيها فلا تكون مركبة واللازم بان يتبعها انفس ام الماهية
البسيطة الحالة فيها هذا خلف وفيه نظر اذ لا يلزم من تركيب
النفس في الذهن تركيب في الخارج واما انفس الغرض تتع
بالاستغناء عن الكم والكيف والذات والقي والاضافة والكم
والوضع والفعل والافعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة
واللاساواة لذاته قبل هذا التعريف وورث اذ الالوان
هي التي لا تتغير في الكم فالذات ان يبقوا ما هو يقبل القسمة لذاته
اي ما يمكن ان يفرض فيه اجزاء ولما قالوا الذات لا يخرج
بالعرض مثل محل الكم والحال فيه الى غير ذلك من تفصيل

وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمزاجية
المشتركة ما يكون لنسبة الى الجزئين نسبة واحدة كما
لنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرنا
نهاية للجزء الثاني يمكن اعتبارها نهاية للجزء الاول
اعتبرت بداية لم يمكن اعتبارها بداية للجزء الثاني
اختصاص من حد الجزئين ليس في ذلك اختصاص بالنسبة
الى الجزئين الا في بل نسبتها اليهما بالسوية وكما لو خط
بالقياس الى جزئي السطح والسطح الى جزئي الجسم
اللان بالنسبة الى جزئي الزمان والحد والمشاركة
يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدوده لان الحد
المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد
به اصلا واذا فصل عنه لم ينقص منه شيء ولولا ذلك
لكان الحد المشترك جزءا من المقدار المقسوم فيكون
التقسيم الى قسمين تقبيل الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة
تقبيل الى خمسة وهكذا الى النقطة ليست جزئيين

من الخط بل في عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح
بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل
مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعه كان
السادس جزء من الستة اخطا فيها او خارجا من الاربعه
فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي العشرة وبها الستة والاربعه
كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط كالحود وذكرنا
ان الكم المنفصل منحصر فيه في هذا التمثيل باعتبار انواعه
والتي متصل وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة مشترك
قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والنجس اي
الجسم التعليمي والي غير قار الذات وهو الزمان قبل
ان وجد شي من اجزاء الزمان لزوم اتصال الموجود
بالمعدوم وان لم يوجد لزوم اتصال المعدوم بالمعدوم و
كلها مما لان بالتبديته وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها
ببعض في الخيال كان من قبيل القابل لاجتماع اجزائه
بهاك والجواب ان ذلك لا يصلح المتصل الممتد في الخيال

تصل ٣

بجيت اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج خبرم بامتناع
اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قادر واما
الكيف فهو هيئة في شئ لا يقتضي لذاته قسمة خرج
به الكم ولذا نسبة خرج به البواني ومن جعل النقطة
والوحدة من الاعراض دون الكيف راو قديم
اقصنا الله قسمة اضرازا عنها ومنقسم الى كيفيات
محموسة باحدى الحواس الظاهرة راسخة كملادة العمل
ملوثة ما بالبحر وبسبب الغالبات وغير راسخة كحكمة المحل
وصفوة الوجل وبسبب الغالبات والى كيفيات
نفسانية قبل اي مختصة بذوات النفس الحيوانية
بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات
والجبال فلا يمنع ثبوت بعضها للمحركات من الواجب
وفسرها بعضهم بالمختصة بذوات النفس مطلقا
وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة في السند
الخلقة وملكات الفخات راسخة كالكتابة بعد السرخ

السرخ والعالم وغير ذلك الى كيفيات استعدادية اي التي
هي من جنس الاستعداد فانها مفسرة بالاستعداد شديد
نحو الدفع واللذات كالمصداق وتسمى قوة او نحو
الانفعال كاللذين تسمى ضعفا والمشيهور ان لها نوعا
ثالثا وهو الاستعداد الثالث يد نحو الفعل كالمصارعة
ويشتمل اذ المصارعة امانتم بثلاثة امور العلم تلك
الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية
وكون الاعضاء بحيث يعبر عطفها ونقلها وهو في
الحقيقة من باب الاستعداد ونحو اللذات فليثبت
قسم ثالث فان قيل لما اعتبر في كل واحد من الاستعداد
القابل للانفعال واللذات الفعلية الشدة والتميز خرج عنها
اصل القبول الذي نسبة اليها على السواء فيكون
ثالثا قلنا معنى كون الشئ قابلا للذات بحيث يمكن
وليصح ان يحل فيه ذلك الذر وهذا امر اعتباري
التصف به ذلك الشئ ثم انه يوجد فيه امور يتفاوت فيها

شرح سيبويه

حال ذلك المقبول بالنسبة الى ذلك القابل قريبا وبعد
فذلك الامور هي المسماة بالاستعدادات فاصل القول
من باب الامكان الذي ومرتبة المقضية لقرب القول
وبعد من باب الاستعداد فيكون الشدة المستزمنة
للحجج معتبرة في الاستعداد واعلم ان اكثرهم عدوا
الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما يجب
اليه المصححا ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي يميز
فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطح الثابت
تشكل المقعد المقارن لحديث تلك الحركة الثالث كونه
مستعد القبول في تلك المرسى وليس الاولان بلين
لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثابت
وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب
امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو عديم والثاني اكل
الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات
الثالث المقاومة المحسوسة باللمس رابث الصلابة

لان الهواء الذي في الارض المنفوخ فيه له مقاومة وله
صلابة فيها الرابع الاستعداد الشديد نحو اللانفعال
فهذا هو الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية
والى كيفيات مختصة بالكميات المنفصلة او المنفصلة
كالثلثية والمربعة للسطح والزوجية والفردية للعدد
واما اللين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان
واما بتي فهو حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في الزمان
او الدن واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كاللابة
والبنوة فسر بعضهم النسبية بالمحاصلة بالنسبة
ولذا قال في بيان كون اللابة والبنوة اضافة ان
ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه او من
نسبه منهما بواسطة تعرض للبهمة حالة نسبية وهي
اللابوة ولذا في اخرى وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم
عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة
بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى

والمعتبر في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من النسبة فالله
ان يفسر النسبية بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكره
ويخفف المؤنة واما الملك فيقره الجدة ايضا فهو حالة تحصل
لشيء بسبب ما يحيط به اي بكلمة او بعضه سواء كان امر حقيقيا
كاللذات او لا كالشوب وينتقل بانتقاله خرج به الذين
قانه وان كان به حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به الله
ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن ككون الذن انما
لهية الى حصة له بسبب كونه متغيرا ومقصدا واما الوضع
فهو به حاصلة للشيء قيل ينبغي ان يقع للجسم ينتقل
التعريف بالشكل الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر
اذ لا بد لحفظ في الشكل للجزاء ونسبتها في نفسها فضلا
عن نسبتها الى الامور الخارجية بل المعية هو المخرج من حيث
مع الحدود والمحيط به فلا حاجة الى ما ذكره والظاهر ان اريد الجسم
الطبيعي فيخرج الوضع الثالث للجسم التعليمي بل سائر
المقادير عن التعريف وان اريد الجسم مطلقا فيدخل كل

الشكل العارض للتعليم في يخرج الوضع الثالث لهما في المقام
بسبب نسبة اجزاء بعضهما الى بعض وبسبب نسبتها الى
الامور الخارجية كالقيام والقعود وقد يطلق على حال الشيء
بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط واما الفعل فهو
حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره كالقاطع اذا
القطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب اثره من
غيره المظاهر للفعل والانفعال نفس التأثير والتاثر للذات
اخرى تعرض للشيء بالتأثير والتاثر كالتأثير باوام
يتخلف فيه اثره الى ان الانفعال امر غير قارة و
كذلك الانفعال ولهذا يعبر عنها بان يفعل وان يتفعل لئلا يها
على التقدير والتقصي واما الامر المستمر المتب عليها فخرج عنها
واخل في الكيف **الفصل الثاني** في العلم
بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل**
في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو
لا يكون قابلا للعدم وبراهنه ان نقول ان لم يكن الوجود

موجود واجب لذاته بلزم من المحال لان الموجودات باسرها
تكون جملة مركبة من احوالها واحد منها ممكن لذاته فيكون
ممكنا لا احتياجا الي كل واحد من اجزائها الممكنة والاحتياج
الي الممكن او الي ما يكون ممكنا تحت احتياج اي الجملة الي علة
موجودة خارجة اي خارجة عن الجملة والعلم به بداهة اي ضروري
قطري القياس وتقرره ان يقيد انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر
والجزء اذا ذلعت الجملة علة لكل واحد من اجزائها وذلك لان
كل جزء ممكن محتاج الي علة فلو لم يكن جملة المجموع علة لكل واحد
من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلل اخرى فلهذا يكون تلك
الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط وحيث يلزم ان يكون الجزء
الذي هو علة المجموع علة لنفسه واما بحث لانه لا يلزم من
امكان الجملة احتياجا الي علة واحدة بالسنخض بل يجوز ان
يكون احتياجا الي علة متعددة فوجودة لاحاد الجملة
مجموعها علة واحدة للجملة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة
غير متناهية يكون الثاني في علة الاول والثالث في علة الثاني وهكذا

وهكذا فيكون علة الجملة جزءا ما وهو مجموع الدخلاء التي كل منها
معروض للعلة والمعلولة بحيث لا يخرج منها الا المعلول
المحض قال شارح المواقف الكلام في العلة الموجودة المستقلة
بالتأثير والايحاء فلو كان ما قبل المعلول لا غير علة موجبة
لسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان
علة لنفسه قطعاً وقد يفتقر توجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد
منها الي علة خارجة عن سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجة
للزم اما الدور او التسلسل والتصدق بالاحتياج الي
العلة بعد ملاحظة الامكان بهي ودل يخفى عليك انه
غير مناسب للمقام والموجود الخارج عن جميع الممكنات
لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال
فخرج في وجوده واجب **فصل** في ان وجود واجب
الوجود نفس حقيقة مراتب الموجودات في الموجودية كتحقيق
العقل ثلث ادناها الموجود بالغير اي الذي يوجد به غيره
فهذا الموجود له ذات ووجودي بغير ذاته ووجوده بغيره
فطر الي ذاته مع قطع النظر عن وجوده امكن في نفس الامر ان
الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصورا انفا كما عنه

فالتصور والتصور كلاهما ممكن وهذه حال المهبليات المكنة كما
هو المشهور وأوسطها الموجود بالذات بوجوده وهو غير
الذي يقتضيه ذاته وجوده اقتضائه بما يستحيل فيه
التفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجودا معا بذاته
فيمتنع التفكاك الوجود عنه بالنظر إلى ذاته لكن يمكن تصور
هذا التفكاك فالتصور محال والتصور ممكن وهذه حال واجب الوجود
تعاين مذهب جمهور المتكلمين وأعداء الموجود بالذات
هو عينه أي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس وجوده
بغاير ذاته فلا يمكن تصور التفكاك الوجود عنه بل التفكاك
وتصوره كلاهما محال وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحنابلة
وإن اردت مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح الحال فانوار
في هذا المسأل وهو ان مراتب المضي في كونه مضيا ثلث أيضا
الدوئي المضي بالغير أي الذي استفادته من غيره
كوسط الأرض الذي استفادته بمقابله الشمس فمضي في ضوء
بغايرته وشي ثلث افادته الضوء الثالثة المضي بالذات
بضوء هو غيره أي الذي يقتضيه ذاته ضوءه بحيث يمتنع تخلفه
عنه كجرم الشمس إذ فرض انضائه لضوءه فهذا المضي له

له ذات وضوء بغاير ذاته الثالثة المضي بالذات بضوء هو غيره
كضوء الشمس فإنه مضي بذاته للضوء زائد على ذاته فهذا
واقوى مما يتصور في كون الشيء مضيا فإن قيل كيف يمتنع
الضوء بذاته مضي مع ان معنى المضي كما يتبادر إليه للدوام
ما قام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة
وقد وضع له المضي في اللغة وليس كلامنا فيه فاما اذا قلنا
الضوء مضي بذاته لم نرد انه قام به ضوء آخر وصار مضيا
بذلك الضوء بل اردنا به ان ما كان حاصل الكل واحد من
المضي بغيره والمضي بذاته بضوء هو غيره اعني الظهور على
الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء في نفس كونه
للمرزايد على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى في العمل
فانه ظاهر بذاته فلهذا لا يخفى فيه اصلا ومظهر لغيره
على حرق بلبية لان وجوده لو كان زائدا على حقيقة
لكان عارضا لها قيل لا يتشاع جزئية المستلزقة للتركيب
الممتنع في ذات الواجب تعالى وفيه كبح التركيب

المتشبه في الواجب التركيب الخارج له موجب للافتقار في الخارج
 الذي هو موجب للمكان واما التركيب الذهني الواجب تعالى
 فلم امتناعه لانه لا يوجد في الخارج بل في الذهن والافتقار
 في الذهن لا يوجد له مكان اذا لم يكن هو ما يحتاج في وجوده الخارجي
 الى غيره ولو كان عارضا حالها كان الوجود من حيث هو مقتضى الغير
 اي العوض فيكون ممكنا لانه مستند الى علة فلا بد له من مؤثر
 وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود
 لان العلة الموجدة للشيء يجب ان يكون علوها بالوجود فان
 العقل لم يلد حفظ كون الشيء موجودا امتنع ان يلد حفظ كونه مبداء
 للوجود ومقتضى ان يكون الشيء موجودا قبل نفسه فيصح وان كان
 غير ذلك لما يمتنع يلزم ان يكون الواجب لانه محتاجا الى الغير في الوجود
 وهذا هو المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب ان يسط
 على باكل الموجودات وظهر فيها فليخرج عنه شيء من الاشياء
 بل هو حقيقتهما وعينها وانما ذات وتعدت بتفقد
 وتعينات اعتبارية **فصل** في ان واجب

واجب الوجود وتعيينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون صفة
 الشيء عين حقيقة مع ان كل واحد من الموصوف والصفة ^{شبه}
 بمغايرة له صاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته
 ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا
 فانهم قالوا لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذلك
 ليس كافيه في انك في الاشياء وظهر عليك بل يحتاج
 في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى
 فانه لا يحتاج في انك في الاشياء وظهر ما عليه الى صفة
 تقوم به بل المفومات باسرها منك صفة عليه للذات فاذن
 بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى
 مؤثرة بها لانه لصفة زائدة عليها كما في ذاتها فهي بهذا
 الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات
 متحد في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجع اذا اتى
 الى نفي الصفات مع حصول نتائجها من الذات
 وهذا اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا ^{عن}

لكان معلولا لذاته مثل ما سبق انفاذ العلة ما لم يحجب وجوده بالتحال
 وجوده فاما استحالة ان يوجد المعلول في ذلك الوقت فهو الوجه الاول
 ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما
 الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقة لكان معلولا
 لذاته والعلة فالتكس متعينة لا توجد المعلول فلا توجد المعلول
 فيكون التعيين حاصلا قبل نفسه وهو **فصل**
 في وجوب الوجود لو فرضنا وجودين واجبي الوجود لكانا
 مشتركين في وجوب الوجود وتمايزين بامر من المهور وما
 به الاختيار اما ان يكون تمام الحقيقة اولاد يكون لا المبسوط
 الاول لان الاختيار لكان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود
 لا مشتركة خارجا عن حقيقة كواحد منهما وهو ما بيننا ان وجوب
 الوجود نفس حقيقة واجبي الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة
 ان صفة وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة
 فلا يكون اشتراك وجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود
 ان يظهر من نفس كل منهما ان صفة وجوب الوجود فلا منافاة بين

قولهم ان التعيين في الوجود
 نفس حقيقة واجبي الوجود

بين اشتراكها في وجوب الوجود وتمايز حمايتها بالحقيقة ولا
 الى الثاني لان كل واحد منهما يكون مركبا مما به الاشتراك
 به الاختيار وكل مركب محتاج الى غيره اي جزئية فيكون
 لذاته هفت فيه بحيث ما سبق من ان التركيب الموجب
 للامكان هو التركيب الخارجي لا الذي هفتي قيل لا يجوز ان يكون
 ما به الاختيار امرا خارجا لا مقوما حتى يلزم التركيب
 ذلك يوجب ان يكون التعيين عارضا وهو خلاف ثابت
 بالبرهان اقول يمكن توجبه كعدم المصداق لا يتوجه عليه ذلك
 يقبل لو لم يكن ما به الاختيار تمام الحقيقة فهو ما جردا او عارضا
 وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على
 فن الجنس والفصل واما على الثاني فن الحقيقة والتعيين
 ما بيناه من ان التعيين نفس حقيقة واجبي الوجود يكفي في اثبات
 توجيذه فان التعيين اذا كان نفسا لما به كان نوع تلك
 لما به منحصر في الشخص بالضرورة اقول فيه نظر لان المعنى
 عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة

تعينها عينها وهو غير ثابت مما لا احتمال ان يكون هناك
 حقائق مختلفة واجبة الوجود تعين كل منها عينه فلا بد
 مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد **فصل**
ان الواجب لذاته واجب لجميع جهاته منتظرة غير حائلة
لان ذاته كائنه فيما له من الصفات فيكون واجبا لجميع
الجهات وانما قلنا ان ذاته كائنه فيما له من الصفات لان
 لو لم تكن كائنه فيما له من الصفات لكان شي من صفاته
 فيكون حضور ذلك الغير اي وجوده علة في الجملة لوجود ذلك
 الصفة وغيبته اي عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن
 ذاته اذا اعتبرت من حيث هي بلا شرط حضور الغير وعينه
 ان يجب الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او
 مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن
 وجودها اي الصفة من حضور غيره لحصوله بذات الواجب
 حيث هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها
 لم يكن عدمها من غيبته لحصوله بذات الواجب حيث هي

ان ليس حاله

هي بلا اعتبار غيبته الغير وهما بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار
 امر عدم ذلك الامر اذ لم يجب وجوده اي ذات الواجب لشرط
 لم يكن الواجب واجبا لذاته كنهه بل مقتضى بالنسبة لبيان
 الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كائنه في حصولها التوحيدي
 على امور متعارضة للذات ضرورة وقيل الاول في الاستدلال
 ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجب ذاته فهو واجب
 الحصول اما الكبرى فقط واما الصغرى فلانها لو لم يصدق لكان
 وجوب وجود بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان
 واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجب
 الذات فيلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضنا با غير
 موجبة اياها من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اوله
 ويكون وجوبه بوجوب ثان يوجب وينقل الكلام اليه فاما ان يوجب
 سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب
 يوجب الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات
 لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الدور المستغنى عن

وكل يوجب ذاته

والنفس وخلق المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات
ويحصل المطلق في نفسه نظرا لذاته ثم هذا الزم ان يكون كل ممكن
قديما سواء كان صفة للواجب **فصل في ان الواجب**
لا يتحرك كالممكنات في وجوده اي ليس له وجود مطلق طبيعة نوعية متحركة
وجوده هو عين الواجب ووجودات الممكنات بل هو مقول عليها
قوله عرضيا بالتشكيك لانه لو كان متحركا للممكنات في وجوده
على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يحرك
عن الماهية او اللدني او لا يحرك شي منها فالكل باطل فان
الواجب واجب ان يكون وجود الممكنات باسرها محجور وغير عارض
لما هيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو محال
نعقل السبع مع الشك في وجود الخارجى العارض ان يتحرك
هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذهني والخارجي
فلو كان وجوده نفس حقيقة لكان الشيء الواحد معلوما
في حالة واحدة وهو محال انما سبب ان نقول اننا نعقل السبع
ونعقل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقة او جزءا لكان

40
الكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او يقال
نعقل السبع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس
حقيقة لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه
وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذات في بقاء الثبوت لما هو ذاتي
له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكلية
وان وجب اللدني لكان وجود الباري تعالى مجردا
وان لم يجب شي منها لكان كل منهما ممكنا فيكون معلوما للعلم
فيلزم انتقار واجب الوجود في تجرده الى غيره فلا يكون ذاته كائنية
فيما له من الصفات ههنا هي الكلمات الدائرة على السمع
في هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالكلام
فانه مغاير للحيوان الناطق فانه لم ينضم اليه الوجود بوجوه الوجود
في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا واما بله حظ العقل ان نظام الوجود
اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه
موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج
في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن ان لا يكون له الحكم بالاحتياج في كونه موجودا

الى غير ذلك من غير مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن لا يجب
 فلا شيء من المفومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان
 ان الواجب هو وجوده لئلا يكون الوجود الذي هو وجوده بواجب
 لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما
 بذاته ويكون تعيينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود
 ايضا كذلك ان يكون عينه فلا يكون الوجود مغايرا كلياً يمكن ان يكون
 افراد بل هو في حد ذاته جزئياً حقيقياً ليس فيه امكان تعدد ولا
 انقسام وقائم بذاته منزوع عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب
 هو الوجود المطلق اي المعترى عن التقييد بغيره والاضمام اليه على
 هذا لا يتصور عروس الوجود للماهيات الممكنة فليس كونها موجودة
 الا ان لها نسبة مخصوصة الى حقيقة الوجود والقائم بذاته تعالى فذلك
 عما جوه مختلفه وانما يشي بتعدد الاطراف على ما هيها فالوجود
 كلي وانما هو الوجود جزئياً حقيقياً وقال بعض الفضلاء كان الوجود
 ان يدرع هذا الباب لمن لا يفرق بين الحكماء المحققين
 ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان

الكان منقسم الى الاجزاء فيقتصر اليها وكل مجرد عن المادة
 لا شيء في الفصل الثاني من هذا الفصل هو عالم بذاته ويجب ان يقتيد
 عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة مع الخاليت
 لان ذاتها صالحة عند تعيينها عالم بذاته لان العلم المراد هنا
 المراد في العقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة وواجبها عند
 المدرك قالوا المدرك اما جزئياً مادي او لا والدليل ان يكون
 باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس ان يكون ان كان
 موقوفا على حصول المادة فادركه الحس او لا فادركه الخيال
 ادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادي فاما ان يكون
 جزئياً بل كلياً او يكون جزئياً غير مادي واما ما كان فادركه العقل
 فالبارى تعالى عالم بذاته هداية يمدح بها ما يتوهم من ان حاله علم
 الشيء بمنزلة لان العلم نسبة والنسبة لتكون اللذين متمايزين
 بالضرورة لعقل الشيء لذاته لا يقتضيه التقاير بين العاقل والمقول
 بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشيء مجردة عند المدرك
 كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التقاير للاعتبار كان

اما الصور فظاهر واما الكبرى

لتحقق النسبة قطعاً وهذا هو من حضور حقيقة الشيء المقارن
بالذات للمدرك عنده وللا يلزم من ذلك خصوص كتب العلم والادب
كل واحد من الناس يحفل في ذاته بذكراته والذات كان له اي كل من الناس
نفس ان احدهما عاقل والآخر معقول هف بالضرورة في
يتم كذا سمي العلم الشيء بنفسه يستلزم للاجتماع صورتي
متماثلتين وهو موجود والجواب ان علم الشيء بنفسه علم حضوري
فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان حدي الصورتين موجوده بوجوب
اصيل والآخر موجود ولو جرد ظلي وبذلك يتمازان فلا استحالة
واليفض المستنع ان كل متماثلان في محل واحد لان كل احد هما
في الآخر **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالكميات لذاته
مجرد عن المادة ولو احققها وكل مجرد عن المادة ولو احققها اذا
كان قابلاً لذاته بحيث يكون عالماً بالكميات اما الصغرى فقد
ذكر بالدقائبة فيما ذكره لادبها مذكورة بلا دليل اما الكبرى
فلان كل مجرد يمكن بالذات ان العام ان يعقل ويند بديهي
لادخفاء فيه فان ذاته منزوعة عن الغلاتيق المادية المادية

عن التعقل فما به لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان
لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل
وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات للمحال ان
ان يقارن اي مجرد سائر المعقولات في النفس فان الادراك
التعقل هو حضور صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة وواقعها
وكل ما يمكن ان يقارن سائر المعقولات في العقل يمكن ان
يقارن سائر المعقولات لذاته اي بالنظر الى ما به كوامها
في الخارج او في العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم تنفك
المقارنة في العقل فان صحة المقارنة المطلقة اي استعدادها
على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة في العقل لكونها
اعم من المقارنة في العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على
المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها واللازم الدور ولا يصح
المعقولات في الخارج المجرد القائم بذاته لا بان يحصل معنى
حصول الخارج في الخارج ذلك لذاته لا كان قابلاً لذاته امتنع ان
يكون مقارناً للغير كجمله في اصولها في ثالث والمقارنة المطلقة

ينحصر في هذه الثلاث واذا امتنع انسان منها تعين الثالث
ومقارنة العقولات في الخارج للموجود القائم بذاته بجلها فيه
بالتعقل فيثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما
بببر العقولات ونهاجتها اما اولها فلا تقدم المقارنة
المطلقة على المقارنة الخاصة بما يتم اذا كانت المطلقة ذاتية
لها وهو موهوم واما ثانيا فلا بد من المقارنة في العقل صحة
المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات مجرد
المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط لان ذات المجرد بحيث لا
الدهية المقارنة الخاصة اعني المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد
في الخارج انتفت المقارنة المطلقة لاستغناء شرطها الذي هو
الموجود الذي هو وتوضيحه ان ماهية المجرد وان كانت متحدة في الوجود
والخارج الاول وجودها متماثلان فجاز ان يكون الوجود الذي هو
شرطا للمقارنة بينهما اول الوجود والخارجي فانها على التقديرين
لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته
واما ثالث فلا بد من ذكره لاستغناء توقف صحة المقارنة المطلقة

على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع توقف صحة المقارنة
المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الدارين اما ان
ذلك الدليل او بطلان هذه المقارنة وكل ما يمكن الواجب الوجود
بالامكان العام يجب وجوده له والامكان له حالة منتظمة هي
المتاب ان يحل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان
يكون عالما بالكميات ثم يلزم نتيجة المتقدمين الى ما ذكره هنا ليصل
المطابقا لهما وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده
له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد
مادية لقبول الفيض فيكون ماديا هف فان قيل لو كان
الباري تعالى عالما بشئ وارتفع صورته لكان فاعلا لتلك الشئ
لانه ممكنة لا فتقارنا الى ما تقوم به فتفتقر الى مؤثر هو الواجب
لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير فاعلا
لها لذات مما فيه وهو محال لان القابل هو الذي يستغنى
والفاعل هو الذي يفعل الشئ والدول غير الثاني لانه كان تعقل
كل منهما مع الوجود عن الآخر فيلزم الترتيب لانه قابل
وناعلا قلنا لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ

اي الصورة وعنده الله وهذا لان معنى كونه مستقلا للشيء انه لا يمنع
لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه يتقدم بالعلية على ذلك التصور
فلم قلتم انهما متساويان في قول السوال الجواب بطابقان في الظ
لان محصل السوال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب بلدا
فا علة يلزم الترتيب في حق الجواب ان يقع اما يلزم الترتيب
كان القبول والفعل خزين لم وليس كذلك بل مما اضا في ان
له بالنسبة الى الصورة نعم لو كان السوال ان القبول متا في الفعل
فلو كان الواجب بلدا فاعلا يلزم اجتماع المتساويين فيه فيكون
لهذا الجواب وجه واحد ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصولها
وهو يحصل له صورة الاشياء في الدرك الذي ليس به حضورا وهو حصول
الاشياء انفسا عند العالم كحلتا بنو واتنا والامور القائمة بها
او ليس به انسام وانطباع بل هناك حضورا للمعلوم بحقيقة العلم
عند العالم وهو اقوي من العلم الحسوي ضرورة ان انك في الشيء
على آخر لا يحصل حضوره بنفسه اقوي من انك في عليه لا يحصل حصول
عنده والظ من كلام المصنف انه ذهب الى ان علمه تعالى بالاشياء
والكثر من فهمه الى ان علمه حضورا وهذا يحصل في العلم بالاشياء

واولها خصوصها المتغيرات اذ لا حقائق لها ثابتة حتى يتصور
حضورها وقد يقع مثل المعومات مرتبة في القول الحاضرة عند
الباري تعالى تلك المثل ايضا حاضرة عنده ومن اعتقد ان
الباري تعالى بالاشياء بنفسه انه اعتقد نفى العلم بالحقيقة
اذ لا علم الله بالدراسم وفيه نظر اذ الحصر **فصل** في
ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي وبالجزئيات
الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه يعلم اسبابها علما تاما
من جميع الوجوه فوجب ان يكون علما بها لان من يعلم العلة علما
تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والاما كان علما بها
علما تاما لكن لا يدركها اي الجزئيات مع تغيرها والاما كان يدرك
منها مارة انها موجودة غير معدومة ومارة تدرك انها معدومة غير
موجودة فيكون لكل واحد منهما اي الوجود والمعدوم صورة عقلية
على حدة وواحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيكون
واجب الوجود متغير الذات من صورة الى صورة ههنا لا من
ليس حاله منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي
ههنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة

يستلزم العلم تمام خصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة
او بغير واسطة واو هو ايضا انتفاء علم تعالى بالجزئيات المتغيرة
من حيث هي جزئية لا يستلزم ان المتغير وهل هو لا انتفاء عن العلم
المتغير معلول للواجب بغير ما فيلزم من قاعدتهم المذكورة
علمه تعالى بها وقد التفتي في الدفعة الى تخصيص القاعدة العقلية
بسبب منع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الطبيعية فاهم
يخصصون قواعدهم بموانع اطرا واما وذلك محال يستقيم في الجواب
اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه بانك تقول فليكن
اذا كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا الاشياء البصفة كذا
بذلك الى جميع العوارض الكلية لكنك ما علمت جزئيا لان
لا يمنع الحمل على كثير من وهذا العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود
الكسوف الشخص في ذلك الوقت تام ينضم اليه المثلث اية
او التحيل بل المثلث اية والتحيل بما العلم بذلك عالم ليس محال
في حق الله تعالى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي
قال صاحب المحاكمات المراد بغيره انه تعالى عالم بالجزئيات
على وجه كلي انه لا يعلم من ان بعضها واقع في الدنيا وبعضها

يمنع ٢

من كذا ٤

في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علما متعاليان الدخول
تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا كما انه تعالى عالم بكنه
كان نسبة الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها
قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذا لك لالم يكن
زمانا كان نسبة الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس
اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الدوام
الواقعة في الزمان فالوجودات من الدال الى اللابد معلومة
كل في وقته وليس في علمه كان وكاين وسيكون بل هي دائما
عنده حاضرة في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما تقوم
البعض من ان علمه تعالى محيط بطبائع الجزئيات واحكامها
دون خصوصياتها **فصل** في ان الواجب لتمام
مريد الله شيئا وجوازا كما ارادة فلان كل ما هو معلوم عنده
المبدء فهو جزئ غرنا ف المحيطة فافضل من ذات المبدء او
المقتضى لفيضه فذلك الشيء مرضي له وهذا هو الدراوة واما
جوهره قالوا هو اعادة ما ينبغي له لغيره من افعاله لانه لا يمتنع
واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح الله اشارات بان الجوهر

المع
الدارج
و هو
عليه السلام
كله
منه
لا ينبغي
٢

هو اعادة ما ينبغي للذات للعرض والدواء لا يفيد بالذات الله
كيفية في البدن ملائمة له او مضادة للمرض ثم انما توجب الصحة
ازالة المرض فهو لا يفيد بالذات الصحة او ازالة المرض وفيه نظر
لان اعادة الدواء بالقياس الى الصحة او ازالة المرض وان لم
يكن اعادة اولية لكنه يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة
او المضادة للمرض وهي امر مؤثر مرغوب فيها فوجب ان يكون الدواء
جوازا بالقياس اليها وحق الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجواز
فنقول الواجب انما ان يفعل لقصد وغرض وشوق الى كماله
او يفعل لانه نظام الخبير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي
للاغرض وشوق المناسب ان يفعل لقصد وشوق اليها
كما له اوله والاول مح لما ينبغي ان واجب الوجود ليس كماله منتظر
والقاسم الثاني حتى فهو الجواز لا يقيم الفعل كماله عن الغرض حيث
لما نقول العيب ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع وافعالها
مستتمة على حكم ومصالح ارجعة الى مخلوقاته لكنها ليست اسبابا باقية
على اقداره وعللا مقتضية لها فلية فلا تكون اغراضا وعللا
غائية لا فعاله حتى يلزم استكمالها بها بل تكون غايات ومنافع

141
ومنافع لا فعاله **الفصل الثالث** في السببية
وهي العقول المجردة وقد تطلق على النفوس الفلكية وغيرها ايضا
ويشتمل على اربعة فصول **فصل** في اثبات العقل
العقل برهانه ان الصادق عن السبب الاول انما هو الاول
لانه بسيط لا يتكرر وجوده من الوجوه والبسيط لا يصدق عليه الله
الاوله كما هو ذلك الواحد اما ان يكون هوي او صورة او عرضا
او نقا او عقلا لم يتعرض للجزم من اقام الجوهري لا يزم كسب
الهوي والصورة لا جاز ان يكون هوي لانه لا تقوم بالفعل
بدون الصورة فلذلك يكون علته للصورة والصادق الاول يجب
ان يكون علته لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة ولا جاز
ان يكون صورة لانه لا يتقدم بالعلية على الهوي لانه لا جاز
ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر الذي قام
ذلك العرض لانه ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان يكون
ذلك العرض صفة قايمة بذات الواجب ان صفاته هي
ولا جاز ان يكون نفس والله لكان فاعلا قبل وجود الجوهر وهو
مح اذا النفس هي التي تفعل بواسطة الله لم فتعين ان يكون

عقله وهو المادة فيه نظر من وجوه متعددة تظهر عليك بعد تذكر
السوابق وايضا لان ان الواجب احد من جميع الوجوه بل الواجب
اعتبارية كالسبب يجوز ان يكون تلك الجهات غروطا لثابتة
فيستعد انارة كما يجوز الحدوث للمعلول دون مجبته الله
واليف لان النفس لا تؤثر في الالباب جسمانية بل قد تؤثر في
وبعض خواص الحوادث كالمعجزة والكرامة والسحر من هذا القبيل
على ما صرحوا به فان قيل فيكون مستغنية عن المادة في
الذات والفعل ولا تعنى بالعقل الذي لا ينفك عن العقل الموجود
المستغنى عن المادة في ذاته وفي جميع احواله المحتاج الى المادة
في بعض احواله لا يكون عقلا بل يكون نفس فلم لا يجوز ان يكون
الصادر الاول هو النفس ويكون ايجادا في اول المرتبة بدون
الالة **فصل** في اثبات كثرة العقول وبرهان ان
المؤثر لابد واسطة في الافلاك المتكثرة المعلومة وجودا ثابتة
اختلاف درجات الكواكب العلويات بارادة اما ان تكون
واحدة او ثلثا او احدى او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها
مؤثرا في بعض او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدة

واحدة لا استحالة وجود جميع الافلاك كس عن عقل واحد لما بينا
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث
الافلاك لو كان علته لافلاك اخر فاما ان يكون الحاوي علته لوجود
المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني والثالث اي المحوي
اخرس لكونه اقرب جيرا من الحاوي الى العناصر القابلة لكون
والفلاوي اخرس من الافلاك الغير القابلة لها والاقرب
الى الاخر اخرس من الابدع منه واصغر وفيه بحث اذ ربما كان المحوي
الترخا نة بحيث يزيد على الحاوي بحسب المساحة فيكون اعظم
بحجمه وان كان الحاوي اطول منه قطرا او الاخر اصغر من حال
ان يكون سببا للآخر في الاعظم لا يخفى عليك ان هذا خطأ
للعبرة به في المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي علته
لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي
متأخرا عن وجود الحاوي للان وجوب وجود المعلول متأخرا
عن وجود العلة ولذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود
الحاوي لا يفي مرتبة وجوده لا يكون مستغالا لانه بل يكون
مكسرا والانه لكان وجوده اي المحوي معه وجود الحاوي

لما خرا عنه في مرتبة وفرضا انه متوطر لهذا الخلف واذا كان
عدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده ممكنا كان
الخلد ممكنا لذاته في تلك المرتبة لان وجود الخلد في دال
الحاوي وعدم المحوي في داخله متلازمان بحيث لا يمكن
الفكاك احدهما عن الآخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فلذا
كان احدهما ممكنا غير واجب مرتبة كان الآخر ايضا ممكنا
غير واجب فيها فوجود الخلد يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي
وجوبه كما ان عدم المحوي كذلك صحف ضرورة ان وجود
الخلد ممتنع لذاته فلا يكون الخلد ممكنا في مرتبة اصله لان
ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وقد يقبل لادغم التلازم
عدم المحوي ووجود الخلد لانا اذا فرضنا عدم الحاوي والمحوي
معافاة التلازمين اعني عدم المحوي متحقق مع انتفاء الآخر
اعني وجود الخلد اقول فيه بحث لان عدم المحوي ووجود الخلد
فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه وللحاجة لنا الى اثبات التلازم
بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الحاوي ليس علته لطلق

١٠٤
مطلق المحوي بل المحوي معين فوجود الخلد وان استلزم عدم
المحوي المعين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلد
فلذا لزم بينهما وقد يقبل يجوز ان يكون احد الخلد زائدا
بالذات والآخر واجبا بالغير كالواجب معلوله الاول فلا يلزم
من امكان احدهما في مرتبة امكان الآخر فيها فان قلت كيف
جاز ان يتخالف متلازمان في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز
ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الفكاك بينهما
قلت امكان ارتفاع احدهما نظر الى ذاته لا يقضي جواز انفكاكه
عن الآخر وانما يغني عن امكان ارتفاعه نظر الى الآخر فظهر
ان المؤثر في الفكاك عقول متكثرة قبل لم لا يجوز ان يكون
المؤثر في الفكاك نفسا او عرضا واجيب عن الاول بان المؤثر
لو كان نفسا كان ثابتا فيه بواسطة الجسم الذي هو الاله
في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك
الجسم بالطبع على الفكاك فهو اما صا وبالنسبة اليه او محوي
وبين بطلانها بما ذكره عن الثاني بان العرض لا يصنع

من الجوهر والاضعف بحيث ان يكون علته اللدني وبانه لو كان
 مؤثرا في الفلك لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل فحلها
 فلكا او نفقا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفقا
 عقلا لزم منه المظال فقار كل واحد من الافلاك ح الى عرض
 قائم بعقل عليه صفة لا تتسع قيام العرض المتعددة في الحقيقة
 بعقل واحد لا يستلزم تركب العقل فتعد العقول بحسب
 الافلاك او انطفا مل هداية لما كانت مظنة ان يعاين
 الدليل القائم على ان الحاوي للكون علة للمحيي بل يقف الحاوي
 لكل مثله في الفلك العلي وسبب المحيي الى العقل الثاني
 معا لكونهما معلول علة واحدة هي العقل الاول كما سياتي العقل
 الثاني منقذ بالعلية على المحيي فيلزم تقدم الحاوي على المحيي
 بالعلية لان ما في التقدم متقدم اجاب بان الحاوي سبب المحيي
 وهو العقل الثاني معان ان السبب متقدم على المحيي وكما هو الحاوي
 ليس متقدم على المحيي لان السبب متقدم بالعلية وما في التقدم
 بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما

في مرتبة ٢

متقدما بالعلية اجتماع العلين مستقلتين على معلول واحد فكل
 محتاجا الى كل واحد منهما بالعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى
 الله فزعم هداية لما سبق الى بعض الدوام ان الخلافة
 لان كل من الحاوي والمحيي ممكن لذاته فجاز عددهما وهو مستلزم
 لان كان الخلافة اجاب بان الحاوي والمحيي كل منهما ممكن لذاته
 ولكن ذلك لا يقتضي الخلافة لان الخلافة لا يلزم من ذلك ان الجرم
 الذي هو في جوهرها يكون هو المحد للجهات على تقدير انتفاءهما فحال
 ما ورا ذلك الجرم على تقدير انتفاءهما كحال ما ورا محله في الجهات
 وكما ان ما ورا المحي ليس بخلافة ولعللا اذ لا مكان هناك
 حال ما ورا الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفاءهما
 الخلافة وانما يلزم الخلافة من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحي
 وذلك غير ممكن لان الحاوي سبب المحي متلازمان
فصل في ازالة العقول وابتدائها الذي هو
 في الدليل هو الزمان الغير المتناهي من جانب الماضي الذي
 ما ورا في الدبر هو الزمان الغير المتناهي من جانب المستقبل

مكتبة جامعة الرياض

الرقم العام

رقم الخاص

تاريخ التورود

اما كونها ازلية فلو جوه احدنا وهو المذكور هنا وان واجب الوجود مستحق
لجملة مالا بد منه في تأثيره في معلوله والالكان له حالة منتظمة هي
فيها يهاجم للتكثير في علة العقل الاول والناسب اليه الواجب بان
علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افترق الى غيره فاما كان متواليا
كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم والالكان منفصلا
عنه كان ممكن فعلا له سابقا على ما فرضنا معلولا الاول
ههه والعقول مستلزقة بجملة مالا بد منه في تأثير بعضها
بعض لان كل ما ليس لها فهو حاصل لها بالفعل والالكان شيئا
فيها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما فيكون هي اي
العقول المقارنتها للحادث المادي فادوية ههه ويلزم
من هذا ان لا يثبتها لان المعلول يجب جوده عند وجود علة
القائمة ولكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانا
لكان مادي لان كل حادث زمانا في مسبوق بمادة ههه
واما كونها ابدية فلو انعدم شئ منها لانعدم امر في الدور
المعتبرة في وجوده فيكون الباري غير راسم في العقل

العقول قابلة للتغير والحادث لان الامور المعتبرة في
وجود كل منها المتغيرة لذات العلة احوال الذات العلية مقارنت
لها ههه **مسألة** في كيفية توسط العقل بين الباري
تعالى وبين العالم المجتمعا قد مر ان واجب الوجود واحد
ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول
لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك
الا عظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدور عنه وعن واجب الوجود
اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب بل
باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاته واجبة الوجود لعلمها
فيلزم جوب الوجود بالغير والالكان الوجود لذاته فيكون باه
هههين الاعتبارين مبدء للعقل الثاني وباعتبار الاخر مبدء
للفلاك **الاعظم** والمعلول الاخرى يجب ان يكون تابعا
للجهة التي هي الشرف في العقل فيكون باه وجوده والوجود
بالجهة الثانية العقل الثاني وباه وجوده ممكن الوجود لذاته

لزم صدور الكثرة عن الواجب

الاول ١٥

الاعظم والمعلوم الاشرقي يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي
 اشرف في العقل فيكون تابعا هو موجود واجب الوجود والتغير
 مسبب للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ
 للفلك الاعظم قال اللطاف في المنطق انهم ضبطوا افتارة اعتبارا
 في العقل الاول جهتين وجوب وجعلوه علة للعقل الثاني
 وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بهما تفقلا
 وامكانه علة لعقل وفلك افتارة واعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه
 وجوده في نفسه وجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر
 بكل اعتبار امر فبا اعتبار وجوده يصدر عقل باعتبار وجوده
 بالغير يصدر نفس باعتبار امكانه يصدر فلك وتارة من اربعة
 اوجه فزادوا عليه كذا لغير وجعلوا امكانه علة لهو الفلك وعلمه
 علة لصورته واعتبروا في هذا ما سبق الدلالة البين ان مثل
 هذه الكثرة لو كفي في ان يكون الواحد مسبب للمعلولات الكثيرة
 فذات الواجب تعالى يصح للذات يجعل مسبب للممكنات باعتبار
 ما له من كثرة السبب والاضافات من غير ان يجعل محض

معلولة واسطة في ذلك ويحكم بان المصادر الاول يمكن
 الا واحد واجب بان السبب والاضافات لا تثبت
 الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور
 ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها
 يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظان سلب شيء
 عن شيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الدلالة
 بين الشئين فلا يتصور تحققها الا بعد تحققها ويمكن
 بين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة
 عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان بقا اذا فرضا المبدأ
 الاول وليكن **ا** وصد عن شيء واحد وليكن **ب** فهو
 في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن **ا** نحو
ب شئ وليكن **ج** وعن **ب** وصد شئ وليكن **د**
 فيكون في ثمانية المراتب شيان لا تقدم لاحدهما على
 الآخر وان جوزنا ان يصدر عن **ب** بالنظر الى **ا** شئ آخر
 فصارة في ثمانية المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر
 عن **ا** بتوسط **ج** وصد شئ وتوسط **د** وصد ثان
 وتوسط **ج** **د** معا ثالث وتوسط **ب** **ج** **د** رابع

وبوسط **ب** د فاس وبوسط **ب** ج د ساوس
 وعن **ب** بتوسط **ج** سابع وبوسط **د** ثامن وبوسط
ج د عا تاس وعش **ج** وحده عاشر وعش **د** وحده جاد
 عشر وعش **ج** د عا تاس في عشر ويكون هذه كلها بالثاني المراتب
 ولو جازنا ان يصدر من الالف النظر في ما فوقه شيء وغيرنا
 الترتيب في المتوسطات التي تكون فوق واحدة صار ما في هذه
 المراتب اصغارا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب طار وجود
 كثيرة لا يحصى عدد ما في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق في
 شرح البرهان موافقا لما في التلويحات وهذا الطريق
يصدر عن كل عقل عقل وفلك وذلك ان ينتهى الى العقل
التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدأ للعناصر
الاربعة تحت فلك القمر وهو العقل الفعال الكثرة فعلة وتأثيره
عالم العناصر يسمى ان الشرع جبرائيل عليه الصلوة والسلام
فيصدر عنه الهوى العنصرية والصورة الجوهرية والصورة النوعية
المختلفة لشيء استعداد الهوى العنصرية وليس استعداد الهوى
لقبول الصورة من جهة العقل المارق واللاما تغير الاستعداد
 اذا العقل ثابت لا يتغير فيبل استعدادا بسبب الحركات السماوية

فان تلك الحركات تحدث اوضاعا قاسما وبنية مختلفة يختلف بها
 استعدادات الهوى العنصرية فحركة حادثة تستدعي وضعها
 حادثة يقتضي حدوث استعداد في الهوى موجب لغيره صورة
حادثة من العقل الفعال الهوى وكل حادثة مسبوق بشروط
سبقي حادثة اخر الغالب ان يقع مسبوقا بحادث لان الحركات
المختلفة بل سائر الحوادث اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادثة
اخر لا سبيل الى الاول واللازم ودام الحوادث فتعين الثاني
الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع في الوجود او على سبيل
التعاقب لسبيل الى الاول واللازم اجتماع اقوالها ترتيب
الوجود بله نهاية وهو محال فقبل كل حركة حادثة هذا غير ما ذكره
 وقبل كل حادثة حادثة اولها في اولها تحت اذ المحرر المذكور
 اولها انما يتم الدليل على نفي حادثة هو اول الحوادث واذا انزل
 فكل ما ذكره مستند من الدليل على نفي ذلك ان العلة القائمة لها
 لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها واللازم قدم الحادثة فالتامة
 القائمة لها حادثة مشتملة لدوامها على جزء حادثة ولهذا الجزء
 الحادثة من العلة القائمة ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادثة
 وهكذا الى غير النهاية فالو الحركة حالة مستمرة في ذاتها مستمرة

فهي

اذا اضم

الفلكية

لتجذرات انتقالية وصفية بل بديلة وهي الواسطة بين عالمي
القدم والحادث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث
لا يكون علمه التامة باسرها قديمة اذ القديم اذا كان علمه تامة لشيء
يتخلف عنه معلوله فلا يترتب حادث في سلسلة علله الى قدم ولد
يتمزل قدم في سلسلة معلولاته الى حادث بل لابد منها كمن
جهن استمرار عدم استقرار من حيث استمراره يستند الى قدم
حيث عدم استقراره المنجز والمتعاقب الى اول الهيكل لفيض
الحادث من القديم فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتيب امور
متناهية مجمعة في الوجود قلنا لا اذا اخذنا جملتين احدهما
مبدء معين الى غير النهاية واخرى حاوية لجملة واقعية والثانية
الناقصة على الدليل الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة
الانتهية بالجزء الاول من الدليل والثاني بالثاني وهو علم اما ما
يتطابق الي غير النهاية بان يكون بازااء كل واحد من الجملة الاولى
واحد من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول
لكان الزايد مثل الناقصة عدة الاحاد هدف فيلزم القطع
فيكون الجملة الثانية متناهية والدليل زائدة عليها بعد متناه
والزايدة على المتناهي بقدر متناه يجب ان يكون متناها فيلزم

فيلزم تنامي الجملتين في الجهة التي فرضناهما غير متناهية فينا
وانما اعتبرنا عقدي الاجتماع في الوجود والترتيب لان الاحاد
اذا لم تكن موجودة معاني الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق
لان وقوع احاد احدهما بازااء احاد الاخرى ليس في الوجود لكن
الحق رجي اذ ليست مجمعة بحسب الخارج في زمان احصائه وليس
الوجود الذي ينبغي ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الزمن مفصلة
ومن العلوم انه لا يتصور وقوع احاد احدي الجملتين بازااء احاد الاخرى
الا اذا كانت الاحاد موجودة معا في الخارج او في الزمن
وكذا اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينهما ترتيب
بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول
بازاء الاول كون الثاني بازااء الثاني والثالث بازااء الثالث
وهكذا الجواز ان يقع احاد كثيرة من احدهما بازااء واحد من
الاخرى اللهم اذ لا حظ العقل كل واحد من الدليل واعتبر
بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على اخضا
ماله نهاية له مفصلا له دفعة واحدة في زمان متناه حتى يتصور
هناك التطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق القطع العلم
والعقل المستوضح ما صورنا لك بتوهم التطبيق بين الجملتين

المحتدين على السواء وبين اعداد الحصى كذا في الدول اذا طبقت
طرف احدى الجبلين على طرف الآخر كان ذلك فيافي وقوع كل
جزء من احدى اباراجين من الثاني وليس الحال في اعداد اطيحي
كذلك بل لا بد لك التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقع وقوع
كل واحد من احوال الجملة الناقصة بازا اكلوا احد من احوال الجملة
النامة اذا كانت الجملتان موجودتين معاً في مورد المحلثة وان
لم يكن بين احوالها ترتيب العقل بفرض ذلك الممكن واقفاً
يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة احوالها
مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظة عظمها
اجمالاً فبذلك التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية
الموجودة معاً محال مطلقاً سواء كان ترتيبها **خاتمة**
في احوال الشاة الاخرة للنفس طرفة وفيها ستة درجات
للازالة او نام المنكرين بما بين فيها هداية النفس بعد خراب البدن
اما ان النفس متعلق ببدن اخر على سبيل التناهي او على
موجودة بله خلق لا سبيل الى الدول اذ النفس لا تقبل الفناء
والدكان فيها شيء بمنزلة المادة يقبل الفناء وبنسبة
الصورة نفس بالفعل لان العائد بالفعل غير قابل للفناء

فان العائد يبقى مع الفناء والقابل للفناء يجب ان يكون ما
باقيا معه لوجوب بقائه القابل مع المقبول وفيه بحث اذ ليس معنى
قبول الشيء للعدم والفناء وان ذلك الشيء يبقى متحققاً
بجل فيه الفناء وعلى قياس قبول الجسم عراض الحالة فيه بل
معناه ان ذلك الشيء يتغير في الخارج ولا يحصل ذلك الشيء
في العقل تصور العقل مع عدم الخارج كان العدم الخارجى
قابلاً في العقل على معنى انه متصف به في حد نفسه في العقل لا في الخارج
اذ ليس في الخارج شيء وقبول عدم قائم بذلك الشيء فتكون مرتبة
هذه قبل ان يلزم تركيبها لو كان محل امكان الفناء داخل
فيها وهو مباح لاجاز ان يكون امرها خارجاً عنها مبايناً لها وهو البدن
فان البدن كما جاز ان يكون محلاً للمكان وجوداً واحداً ونفياً
كما جاز ايضا ان يكون محلاً للمكان عدمياً فساداً وقد جاز
بان النفس الناطقة والحيات موجودة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن
مدبرة له متصرفه فيه ليس بآلة لها في تحصيل كمالها الذاتية فهذا
الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة
جاز ان يكون البدن محلاً للمكان وجوداً والنفس وجوداً على
معنى ان يكون مستقلاً بوجوده متعلقاً به فيكون البدن محلاً



لا استعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لئلا من حيث انها
مباينة اياه بل هو محل للاستعداد وتعلقها به وتصر فيها فيه ولما
توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان هذا الاستعداد
منسوبا اولاد بالذات الى تعلقها بعينه وجودها من حيث انها
متعلقة به وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد
كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولذا جرت في ذلك الى
استعداد منسوب اولاد بالذات الى وجودها في نفسها لئلا
قياسها بالبدن لانهما من حيث وجودها في نفسها مباينة به و
الشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالعبدية ومن ثم لا
الفيض جاز ان يكون البدن محلا للمكان في النفس
معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مبدرة فيكون
البدن محلا للاستعداد وعدمها من حيث انها مقارنة له لئلا
حيث انها مباينة اياه بل هو محل للاستعداد انقطاع تدبيره
لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيره على عدمها في نفسها لم
يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها في نفسها لئلا بالذات
ولذا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها
بل لابد له من استعداد امر اخر وقد مر اقتناع قياها بالبدن

بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا للمكان في
النفس مع انه محل للمكان وجودها ولا سبيل الى ان في ذلك
النفس عا وتتم مع حدوث البدن على ما مر فيكون التسامح
محالا لان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس
مبدءا تاما لكل بدن لئلا ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس
اخرى على سبيل التسامح تعلق بالبدن الواحد
مدر بان له قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدءها
في حدوث استعداد البدن مما لا يجوز ان يكون مشروطا
ايضا بان لا يصح ان استعداد البدن لتعلق النفس
موجودة قد بطلت بها في حاله كما في ذلك الاستعداد فلا فيض
ع نفس اخرى عن مبدءها لانتفاء شرط الفيضان وهو
بالبدنية اذ لا يشترطوا احد من العقل من ذاته اللانها
واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بل تعلقها
بجنت لان ما ذكره لبطلان التسامح كما يشترط اليه موقوف
على حدوث النفس مباينة على ما ذكره فيما قبل موقوف
بطلان التسامح كما اشترط اليه فيلزم الدور وقد قيل
على بطلان التسامح بوجهين اخرين لئلا يتوقفان على

الواحد ٣

حدثت النفس احداهما ان النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت
 متعلقة قبلة بدن آخر لزم ان يتذكر شيئا من احوال ذلك البدن
 لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقى كما كان واللازم
 قطعاً واعتراض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن يتعلق ببدن
 البدن شرطاً ولا استغناء في تدبير البدن الاخر مانعاً
 وطول العهد شيئاً وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن
 ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهاككة على عدد الابدان
 الحادثة قطعاً والتالي بطل بالاشارة فانه قد يحدث وباعلام
 فيهلاك ابن كثيرة لا يحدث مثلها الله في اعصار طويلة بان
 الملازمة انه لو هلك بدن واحد حدث بدن واحد مثله فاما ان
 يتعلق بالبدن الحادث احد نفسى الهاكك فقط فيلزم تعطيل
 النفس الاخرى او كلت بما تنجم على بدن واحد نفس او لم
 يكن هناك النفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين
 الهاككين فيلزم سقوط النفس الواحدة بالكثرة من بدن واحد
 والتوالي باطله ظاهرة البطلان واعتراض عليه بانما يلزم
 ما ذكره لو كان يتعلق ببدن آخر لزم ان يتذكر شيئا من احوال
 اذا كان جائزاً اولاً ولما ولو بعد حين فلا يجوز ان لا ينتقل نفوس

تعلق

نفوس الهاككين الكثيرين او ينتقل بعد حدث الابدان الكثيرة
 وما ذكره من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس يلزم
 لان الله يحتاج بالكمالات او القام بالجهالات يشغله هداية
 اللذة او اراكت الملائم من حيث هو ملائم فائدة الحبشية ان
 الشئ قد يلزم من وجه دون وجه كالدوار المر اذا علم ان فيه
 نجاسة من الهلاك فانه ملائم من حيث استماله على النفع و
 غير ملائم بل مما فر من حيث استماله على ما يتنفر الطبيعة عنه
 فادراك من حيث انه ملائم يكون لذة دون ادراكه من حيث
 انه منافق فانه لم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملائم
 للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان يتمكن من تصور
 قدر ما يمكن ان يتبين من الحرف الاول فان تعقله على ما هو عليه
 غير ممكن لغيره وهو انه واجب الوجود لذاته في جميع جهات
 برئى عن النقا فيصنع لفيضان الخير على الوجه الاول
 ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس
 العقلية الدجرام والحرم الجسم الدالة اكثر استعماله في السماوية
 والكائنات العنصرية في تغير النفس بحيث ترسم
 جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر

فيكون عالما عقليا مضاهيا لتمام الموجودات كطه والنفس ^{طيفة}
كحال الخرويه وان يستعمل العدالة اي التوسط بين طرفي الدراك
والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول
الدخلاق الفاضلة والعفة منسوبة الى القوة الشهوانية
والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية
 واذا حصلت لها هذه الكمالات العملية والعلمية وادراكها
 من حيث انها كمال اتحاد مؤثرة عند التذات بها كماله
وهذا الدراك حاصل لها بعد الموت ايضا فيكون اللذة حاصلة
بعد الموت وانما قلنا ان هذا الدراك حاصل بعد الموت لان
النفس لا يحتاج في تعقلها الى اللذة الحسية فيكون
تعقلها بعد الموت بل ينبغي ان يزداد ذلك التعقلات
قوة وكما للمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدور
المادية التي كانت تصدعها عن ظهور خوارصها فيكون اللذة
العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة
الجوانية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحواس
العقلية اقوى من الدراكات الحسية اذ الاول فلذلك
 الحس ليس الكيفيات مخصوصة كالذوات والطعوم

حاصلة ٣

والروائح والحرارة والبرودة وامتثالها ومدركات العقل هي
 ذات البارئ تعالى وصفاته والحواس العقلية والادراك
 السماوية وغيرها ومن البين ان النسبة لاهدهما في الشرف
 الى الآخر واما الثاني فلو جهل احدهما ان الادراك العقلي
 واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين ماهية الشيء واخراتها
 واخراتها ثم يميز بين الجنس والفصل وحبس الجنس وحبس
 الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغ ويميز بين
 الخارج اللازم والمفارق وبين اللازم بوسط وبغير وسط
 واما الادراك الحسي فلا يصل اليه في ظاهر الحس فيكون
 الادراك العقلي اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية
 غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها
 اي اللذة الكاملة بالتعقل حال تعلق النفس بالبدن انما كان
 لقيام المانع وهو التعقلات البدنية والعلل الجسمية من
 الشهوات والدخلاق الذميمة كما ان المرض الذي يغيب
 مرة الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكرهه هذابة الدم ادراك
 المناظر من حيث هو مناظر وانما فر للنفس الناطقة انما هو
 الهبة المضادة للكمال من الجهل المركب والجهل البسيط والحق

والخلف المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها
 الهيات المضادة للكمال ادرت المناظر من حيث هو ما
 فيعرض لها اللام العقلي وانما لم تنال قبل المفارقة لها
 كانت مشغولة بالمحسوسات منغمسة في العليق البدنية
 لم يكن تعقلها صافية عن الشوائب العارضة والظنون
 والدوام الكاذبة لم يتبين لنقصانها وفوت كمالها بل ربا
 تخلفت اصدا الكمال كماله وفرحت بعقائده الباطلة
 اشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صارت
 تعقلها وشعرت بفوت كمالها وتمتع منيلها وحصول
 نقصانها شعور لا يفي فيه التباس هداية النفس الحقة
 بتصورات حقائق الشيا وباعتقادات البرمائية
 الجارمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العليق
 الجسمانية والهيات الروتية اتصلت بعد مفارقة البدن
 بالعام القدسي في حضرت جلجل رب العالمين في مقعد
 الاضافه الى الصدق تحفة اول الشبهة على ان النفس
 بصدق القول والنية عند ملك معتد وقال الله تعالى ان
 انوا لم يلبسوا اياهم بظلم او تكلم الامم منهم مهتدون

للاية

فان لم يحصل لها التنزه عن العليق الجسماني لم يبق فيها الهيات
 البدنية وميلها الى الشهوات تصير سبب تلك الهيات
 الميل نحوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة الى شئها
 التي ألقت بها اشتياق العاشق الملهو الذي لم يدرك
 رجاء الوصول فيتأذي بها اذ في عظيم الكفر ليس في اللام
 بل امر عارض غير لازم فيزول اللام الذي كان له حله قال صاحب
 السلوكات الجبل المركب هو الذي لا يرجي فيه النجاة بل يتأذى
 كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم واعتبر من عليه ان النفس
 ذوات العقائد الباطلة الجارمة بانها حقة اذا فارقت البدن
 فان جاز ان يزول عنها ذلك الحزم فليزول العقائد الباطلة
 ايضا عنها وح تصير من اهل السعادة وان لم يجر فله يكون
 لها شعور بنقصانها كما لم تكن قبل الموت فله تكون مشيئة
 معتدبة واجبة النفس الحاملة تتمثل صور المعقولات فيها
 على ما هي عليه فانها تلتزم بمراد ما التبتة ووجوه
 ما ادر كنه على الوجه الذي ادر كنه مكانها كانت ذوات
 ادر كنه فصار مع ذلك ذوات تلي ونتم بذلك التذات
 واما التي تمثلت اصدا الكمال فيها واعتقدت انها كمال

الروية

بعد موت

درجة الوصول الي ما ادر كنهها لانه لا يتفقد بعد الموت ما رجبته
 فتجيب وتصور متعذبة بفقدان ما رجب الوصول اليه لا يزوال
 الجزم عنها هداية النفوس الناطقة الساكنة اذا ظهر لها
 ان من شأنها ادراك الحقائق بكسب المحصول متعلق بقوله ظهر
 المعلوم لزم بها من هذا الكتاب شوق الي الكمال لكن ذلك الشوق
 كما من فيها لا يظهر ظهورا معتد به فادامت متعلقة بالبدن
 لان العلاقة البدنية تلحقها عن ذلك الشوق فاذا فاق
 البدن وظهر شوقها ظهورا تاما وليس معها سبب الكمال والتميز
 اي البدن وقواه يعرض لها الدم العظيم على حطة تكاسلها
 عن اكتساب الكمال مدة تعلقها بالبدن واستغنى لها
 بتحصيل ما كانت صارفته عنها عن اكتساب من اللذات
 الحسية والروحية وصحى المماراة الروحانية الموقدة التي تطلع
 اي تعلق على الدفينة اي اوساط القلوب هداية النفوس
 الناطقة التي انكسرت العلم والشرف وللتشاق ايضا
 اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيات
 البدنية الودية حصل لها النجاة من العذاب والخلد في الدائم
 سلا متفاد عن المي الشوق والهيئة المضافة فكانت البلادة

١١٤
 البلادة ادنى اي اقرب الي الخلد من فطانة تراءى في
 توجب مجرد الشوق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله اهل
 الجنة البله واما اذا لم تكن خالية عن الهيات البدنية
 فانت انت الي مقتضيات تلك الهيات فتالم بفقدان
 البدن الذي به كانت متمكنة من تحصيل تلك مقتضيات
 تبقى في كدر الهوى مقيدة بسلاسل العلق فيكون في غصة
 وفقدان اليم لكنه غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال
 اهل التماسيح انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة
 التي خرجت قوتها الي الفعل ولم يبق شيء من الكمال المتكينة
 بها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلق الجسمية
 وانصلت الي عالم القدس واما النفوس الناقصة التي
 بقي شيء من كمالها بالقوة فانها تنزله في الدبدان
 لان نية وتنقل من بدن الي بدن آخر حتى يبلغ
 انهيته فيها هو كمالها من علومها ومكارمها واخلاصها
 فم يبق مجردة مطهرة عن التعلق بالبدان ويسمى هذا
 الانتقال نسحا وقيل ربما نزلت من البدن الانساني
 الي بدن حيوان يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشيء

والدرب للجبان وبسمي سخا وقيل ربنا نزلت الي الدجيم
وبسمي سخا وقيل الي الجهادية كالعادة والباطل وسمي
فسخا وقد يقصد بهي يتعلق ببعض الدجيم السماوية للدهال
ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذاهب
الحكام فليرجع الي كتابنا المسج زبدة الدرر ووطني ان
الواجب علي طائب الحق مطالعة كتب الشيخين الي علي و
شهاب الدين المقتول قدس سرهما وفوق طورها طور
عز قدره كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله

بید فقیر اضعف عباد الله القوی حافظ صالح محمد جبل عفی الله
عنہ
لنفوسہ خلافت ۲۱ شہر رجب المرجب ۱۲۰۲ھ
آلہربیا مرزا ابن ہرستہ را مصنف نویسنده خوانندہ
آلہربیا مرزا خوانندہ ۹ توجبت عطا کن نویسنده
للاہم اللہ محمد رسول اللہ